التمهيـــد

في علم التجويد

للإمام

محمد بن محمد بن الجزريّ

اعتنى به تدقيقاً وتحقيقاً وتعليقاً

الشيخ توفيق إبراهيم ضمرة

عصام فارس الحرستاني

دار عمار

التمهيــد

في علـم التجويد

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ-٢٠١٦م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٧٦ / ١ / ٢٠١٦

دار عمار للنشر والتوزيع

عمان-ساحة الجامع الحسيني-سوق البتراء-عمارة الحجيري

تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧-ص.ب ٩٢١٦٩١-عمان ١١١٩٢-الأردن

dar_ammar@hotmail.come.mail:

مطبعة عمال المطابع
Printers Press

١٢ شارع صلاح الدين – وسط البلد
أول طلوع جبل الحسين
ص.ب ٨٥٧ عمان ١١١١٨ الأردن
تلفون: ٦٣٧٧٧١ ٤ ٦ ٩٦٢+
تلفون: ٦٣٧٧٧٢ ٤ ٦ ٩٦٢+
فاكس: ٦٣٧٧٧٣ ٤ ٦ ٩٦٢+

e-mail: ppjor@ppjor.com
www.ppjor.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لله نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ ﴿نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾، وَأشهد أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَغَّبَ في تَعلم القرآن وتعليمه، فقال: « خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ » اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيد، وارض اللهم عن صحابته أجمعين الذين تلقوا القرآن الكريم من فم النبي خ وعلموها للتابعين كما سمعوها وقالوا: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ (يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَقْرَؤوا كَمَا عُلِّمْتُمْ) وعن العلماء الربانيين الذين قرؤوا القرآن وأقرؤوه وألفوا الكتب وفصلوا طرق الروايات وقالوا: (القِرَاءَةُ سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ يأخُذُهَا الآخِرُ عَنِ الأَوَّلِ). ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران].

أما بعد:

فإن سلفنا الصالح كانوا يقدمون تعلم القرآن الكريم وإحسان تلاوته على كل العلوم، قال الوليد بن مسلم: كُنَّا إذا جَالَسْنَا الأوزاعي فرأى فينا حدثًا قال: يا غلام قرأت القرآن؟ فإن قال: نعم، قال: اقرأ ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾، وإن قال: لا، قال: اذهب تعلم القرآن قبل أن تطلب العلم.

وهذا كتاب التمهيد في علم التجويد للإمام محمد بن محمد بن الجزري، من أهم

الكتب في علم التجويد لمحرر هذا الفن ابن الجزري، نقدمه لطلبة العلم، وقمنا بمطابقته على عدة نسخ، وصوبنا بعض الأخطاء في النسخة التي اعتمدناها، وكتبنا الآيات برسم المصحف، وخرجنا الأحاديث الواردة فيه.

ودار عمار إذ تقدم لطلبة العلم هذا الكتاب لترجو الله أن ينفع به، وينفع بهم، وأن يكونوا ممن عناهم رسول الله ﷺ بقوله: « خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ » رواه البخاري، والله تعالى وحده الموفق ومن وراء القصد.

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّر

الحمد لله الذي جعل القرآن العظيم مفتاح آلائه، ومصباح قُلوب أوليائه، وربيعهم الذي يهيم كلٌّ منهم في رياض برحائه، أحمده على توالي نعمائه، وأشكره على تتابع كرم لا أمدَ لانتهائه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، شهادة تقضي لقائلها باعتلائه، ويعدُّها المؤمنُ جُنّةً عند لقائه، وأشهد أنّ سيّدنا محمدًا عبدُه ورسوله، أرسلَه بكتابٍ أوضحه فوَعَتْه القلوبُ على اشتباه آيه، وشرعٍ شرحه فاتسع به مجال الحق حين ضاق بالباطل متّسعُ فِنائه، ودينٍ أوضحه فأشرقت نجومُه إشراقَ البدر في أُفق سمائه ﷺ، ما أتى الليلُ بظلامه، وولَّى النهارُ بضيائه، ورضي الله عن السادة الأتقياء، ومشايخ الاقتداء، ونجوم الاهتداء، خيرِ الأمة وأهلِ الأداء، ما أشرق مَعْهد تلاوةٍ بضيائه، وأنار كوكب عباده بلألائه.

وبعد:

فإن أوْلى العلوم ذكرًا وفكرًا، وأشرفها منزلة وقدرًا، وأعظمها ذخرًا وفخرًا كلامُ مَنْ خَلَقَ من الماء بشرًا فجعله نسبًا وصهرًا، فهو العلم الذي لا يُخشى معه جهالة، ولا يُغشى به ضلالة، وإنّ أوّل ما قُدّم من علومه معرفةُ تجويده وإقامة ألفاظه، وقد سئل عليّ رضي الله عنه عن معنى قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، فقال: الترتيل: تجويدُ الحروف، ومعرفة الوقوف. وسيأتي الكلام على هذه الآية.

ولما رأيت الناشئين من قرَّاء هذا الزمان، وكثيرًا من منتهيهم قد غفلوا عن تجويد ألفاظهم، وأهملوا تصفيتها من كُدْره، وتخليصها من دَرَنه، رأيت الحاجة داعية إلى

تأليف مختصر، أبتكر فيه مقالًا يهز عِطف الفاتر، ويضمن غرض الماهر، ويُسعفُ أملَ الراغب، ويؤنس وسادة العالم، أذكر فيها علومًا جليلة تتعلّق بالقرآن العظيم، يحتاج القارئ والمقرئ إليها، ومباحث دقيقة، ومسائل غريبة وأقوالًا عجيبة لم أرَ أحدًا ذكرها ولا نبَّه عليها، وسميّته: «كتاب التمهيد في علم التجويد».

جعله الله خالصًا لوجهِهِ الكريم، ونفع به، إنه سميع عليم.

وجعلته عشرةَ أبواب:

ـ **الباب الأول:** أذكر فيه صفة قراءة أهل زماننا، وأُتبعه بفصل بالحضّ على ما نحن بسببه[1].

ـ **الباب الثاني:** في معنى التجويد والتحقيق والترتيل، وفيه فصول.

ـ **الباب الثالث:** في أصول القراءة الدائرة على اختلاف القراءات.

ـ **الباب الرابع:** في ذكر معنى اللحن وأقسامه، والحض على اجتنابه، وفيه فصلان[2].

ـ **الباب الخامس:** في ذكر ألفات الوصل والقطع.

ـ **الباب السادس:** في الكلام على الحروفِ والحركات.

ـ **الباب السابع:** في ذكر ألقاب الحروف وعللها.

ـ **الباب الثامن:** في ذكر مخارج الحروف مجملة، والكلام على كل حرف بما يختص به من التجويد وغيره.

---

(١) وهو فصل ما يستفاد بتهذيب الألفاظ، وما تكون الثمرة الحاصلة عند تقويم اللسان.

(٢) الأول في بيان اللحن في موضوع اللغة، والثاني في حدّ اللحن وحقيقته في العرف والوضع.

- **الباب التاسع**: في أحكام النون الساكنة والتنوين، ثم أتبعه بالمد والقصر.

- **الباب العاشر**: في ذكر الوقف والابتداء، وأتبعه بالكلام على حكم المشدد ومراتبه.

وأحببت أن أختم الكتاب بفصل أذكر فيه الضاد والظاء ووقوعهما في القرآن[1].

***

(١) وقد كتبت الآيات فيه برسم المصحف حسب العد الكوفي.

الباب الأول

في ذكر قراءة هؤلاء القرّاء في هذا الزمان

إن مما ابتدع الناسُ في قراءة القرآن أصوات الغناء، وهي التي أخبر بها رسول الله ﷺ أنها ستكون بعده ونهى عنها[1]، ويقال: إنّ أوَّل ما غُنِّي به من القرآن قوله عز وجلّ: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩]، نقلوا ذلك من تغنيّهم بقول الشاعر:

أمَّـا القَطَـاةُ فـإنِّي سَـوْفَ أَنْعَتُهـا نَعْتًـا يُوافِـقُ عِنْـدي بَعْـضَ مَفيهـا[2]

وقد قال رسول الله ﷺ في هؤلاء: «مُفْتُونَةٌ قُلوبُهُمْ وَقُلوبُ مَنْ يُعْجِبُهُمْ شأنُهم»[1].

وابتدعوا أيضًا شيئًا سَمَّوه الترقيص: وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة في عدوٍ وهَرولة.

وآخر سَمَّوه الترعيد: وهو أن يُرعِّدُ صوته كالذي يرعد من برد وألم، وقد يخلط بشيء من ألحان الغناء.

---

(١) عن حذيفة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق ولحون أهل الكتابين، فإنه سيجيء من بعدي قوم يُرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية، والنوح، لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم» رواه البيهقي في شعب الإيمان وقال الألباني: ضعيف.

(٢) أي ما فيها.

وآخر يُسمَّى التطريب: وهو أن يترنَّم بالقرآن ويتَنَغَّم به، فيمدّ في غير مواضع المد، ويزيد في المد على ما ينبغي لأجل التطريب، فيأتي بما لا تُجيزه العربية، كثر هذا الضرب في قراءة القرآن.

وآخر يُسمَّى التحزين: وهو أن يترك طباعه وعادته في التلاوة، ويأتي بالتلاوة على وجه آخر، كأنه حزين يكاد يبكي مع خشوع وخضوع، ولا يأخذ الشيوخ بذلك لما فيه من الرياء.

وآخر أحدثه هؤلاء الَّذين يجتمعون فيقرؤون كلهم بصوتٍ واحد، فيقولون في نحو قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]، (أَفَلَ تعقلون)، (أَوَلَ يعلمون)[1] فيحذفون الألف، وكذلك يحذفون الواو فيقولون: (قالُ آمنا)[2] والياء فيقولون: (يَوْمِ الدِّن) في ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ويمدّون ما لا يُمد، ويحرّكون السواكن التي لم يجز تحريكها ليستقيم لهم الطريق التي سلكوها. وينبغي أن يُسَمَّى هذا: **التحريف.**

وأما قراءتنا التي نقرأ ونأخذ بها فهي القراءة السَّهلة المرتَّلة العذبة الألفاظ، التي لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء على وجه من وجوه القراءات، فنقرأ لكلّ إمامٍ بما نُقل عنه من مدٍّ أو قصرٍ أو همزٍ أو تخفيفِ همزٍ، أو تشديدٍ أو تخفيفٍ أو إمالةٍ أو فتحٍ أو إشباعٍ أو نحو ذلك.

---

(١) قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [البقرة: ٧٧].

(٢) في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤].

فصل

فيما يستفاد بتهذيب الألفاظ،

وما تكون الثمرة الحاصلة عند تقويم اللسان

اعلم أن المستفاد بذلك حصول التدبّر لمعاني كتاب الله، والتفكّر في غوامضه، والتبحّر في مقاصده، وتحقيق مراده ـ جلّ اسمه ـ من ذلك، فإن تعالى قال: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [ص: ٢٩]، وذلك أن الألفاظ إذا أجليت على الأسماع في أحسن معارضها، وأحلى جهات النطق بها، حسبما حثّ عليه رسول الله ﷺ بقوله: «زَيِّنوا القرآنَ بأصواتكم»(١)، كان تَلقِّي القلوب، وإقبالُ النفوس عليها بمقتضى زيادتها في الحلاوة والحسن على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها، فيحصل حينئذ الامتثال لأوامره، والانتهاء عن مناهيه، والرغبة في وعده، والرهبة من وعيده، والطمع في ترغيبه، والارتجاء بتخويفه، والتصديق بخبره، والحذر من إهماله، ومعرفة الحلال والحرام، وتلك فائدة جسيمة، ونعمة لا يُهملُ ارتباطها إلاّ محروم، ولهذا المعنى شُرع الإنصات إلى قراءة القرآن في الصلاة وغيرها، ونُدبَ الإصغاء إلى الخطبة في يوم الجمعة، وسقطت القراءة عن المأموم ما عدا الفاتحة، ومن أجل ذلك دأب الأئمة في السكوت على التمامّ من الكلام، أو ما يستحسن الوقف عليه، لما في ذلك من سرعة وصول المعاني إلى الأفهام، واشتمالها عليها بغير مقارعة للفكر، ولا احتمال مشقّة لا فائدة فيها غير ما ذكرناه وبالله التوفيق.

***

(١) رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وقال الألباني: صحيح.

الباب الثاني

في معنى التجويد

وفيه فصول:

الفصل الأول

في التجويد والتحقيق والترتيل

أما **التجويد**: فهو مصدر من: جوّد تجويدًا: إذا أتى بالقراءة مجوَّدة الألفاظ بريئة من الجور في النطق بها.

ومعناه: انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولهذا يقال: جَوَّدَ فلانٌ في كذا: إذا فعل ذلك جيدًا، والاسم منه الجَودة.

فالتجويد: هو حلية التلاوة وزينة القراءة، وهو إعطاءُ الحروفِ حقوقَها، وترتيبُها مراتبَها، وردُّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وإشباع لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسّف، ولا إفراط ولا تكلّف. قال الداني: «ليس بين التجويد وتركه إلاَّ رياضة لمن تدبّره بفكه».

وأما **التحقيق**: فهو مصدر من حقّق تحقيقًا: إذا أتى بالشيء على حقّه، وجَانبَ الباطلَ فيه، والعرب تقول: بلغت حقيقة هذا الأمر: أي بلغت يقين شأنه، والاسم منه الحَقّ، ومعناه أن يُؤتَى بالشيء على حقّه، من غير زيادة فيه ولا نقصان منه.

وأما **الترتيل**: فهو مصدر من رَتَّلَ فلانٌ كلامه، إذا أتبعَ بعضَه بعضًا على مُكث، والاسم منه **الرَّتل**، والعرب تقول: ثغر رتل: إذا كان مُفَرَّقًا، ولم يركب بعضه بعضًا.

قال صاحب العين: رتَّلْت الكلام: تمَهَّلْت فيه.

وقال الأصمعي: **في الأسنان الرتل**: وهو أن يكون بين الأسنان الفُرَجُ لا يركب بعضها بعضًا.

وحَدُّه: ترتيب الحروف على حقِّها في تلاوتها بتثبت فيها.

***

الفصل الثاني

في معنى قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]

سُئِل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن هذه الآية فقال: «الترتيل: هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»[١]. وروى ابن جريج[٢] عن مجاهد[٣] أنه قال: تَرَسَّلْ فيه تَرَسُّلًا[٤].

وروى جُبَير عن الضحاك[٥]: أي انبذه حرفًا حرفًا. وروى مقسم[٦] عن ابن

---

(١) ذكره الهذلي في كتابه الكامل ج١ ص ٩٣.

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، روى القراءة عن ابن كثير، وتوفي في حدود سنة (١٥٠هـ)، «غاية النهاية» ١/ ٤٦٩.

(٣) هو مجاهد بن جبر، تابعي، إمام، مفسّر، توفي سنة (١٠٤هـ). «الجرح والتعديل» ٨/ ٣١٩.

(٤) مصنف عبد الرزاق ج٢ ص ٤٩٠، جامع البيان للطبري ج١٢ ص ١٢٧.

(٥) الضحاك بن مزاحم، تابعي، إمام مفسّر، توفي سنة (١٠٥هـ)، «غاية النهاية» ١/ ٣٣٧.

(٦) مقسم بن بجرة، مولى ابن عباس رضي الله عنهم، توفي سنة (١٠١هـ)، «الجرح والتعديل» ٨/ ٤١٤.

عباس: أي بيّنه تبييناً[1]. وقال علماؤنا: أي تلبّث في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فتدخل بعض الحروف في بعض.

ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الأمر بالفعل حتى أكده بمصدره. تعظيمًا لشأنه، وترغيبًا في ثوابه، وقال تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَـٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، أي نَزَّلْناه على الترسُّل، وهو المُكث، وهو ضد العجلة. وقال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَـٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، أي على تَرَسُّل.

***

الفصل الثالث

الفرق بين التحقيق والترتيل

الترتيل يكون للتدبّر والتفكّر والاستنباط، والتحقيق يكون لرياضة الألسن وترقيق الألفاظ الغليظة، وإقامة القراءة، وإعطاء كلِّ حرفٍ حقَّه من المدِّ، والهمز، والإشباع، والتفكيك، ويُؤمَن معه تحريكُ ساكن، واختلاسُ حركة، وتفكيكُ الحروف.وفكُّها: بيانُها وإخراج بعضِها من بعضٍ بيُسْرٍ وتَرَسُّل، ومن ذلك فكُّ الرقبة وفكُّ الأسير، لأنه إخراجهما من الرقّ والأسر، وكذا فكُّ الرهن: هو إخراجه من الارتهان، وفكّ الكتاب هو استخراج ما فيه، وفكُّ الأعضاء هو إخراجها من مواضعها.

قال الداني: الفرق بين الترتيل والتحقيق أن الترتيل يكون بالهمز وتركه، والقصر لحرف المد، والتخفيف، والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق، وكذا قال

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ج١٠ ص ٥٢٦، جامع البيان للطبري ج١٢ ص ١٢٨.

أبو بكر الشذائي[1].

***

الفصل الرابع

في كيفية التلاوة

كتاب الله يُقرأ بالترتيل، والتحقيق، وبالحدر، والتخفيف، وبالهمز وتركه، والمدّ وقصره، وبالبيان والإدغام، وبالإمالة، والتفخيم. وإنما يستعمل الحَدْر والهَذْرَمة وهما السرعة مع تقويم الألفاظ وتمكين الحروف لتكثير حسناته، إذْ كان له بكلّ حرفٍ عشر حسنات، وأن ينطق القارئ بالهمز من غير لَكَنٍ، والمدّ من غير تمطيط، والتشديد من غير تمضيغ، والإشباع من غير تكلّف. هذه القراءة التي يُقرأ بها كتاب الله تعالى.

***

الفصل الخامس

في ذكر قراءة الأئمة

عن أبي جعفر أحمد بن هلال[2] قال: حدّثني محمد بن سلمة العثماني[3] قال: إني قلت لورش[4]: كيف كان يقرأ نافع؟ قال: كان لا مُشَدِّدًا ولا مُرْسلًا، بيِّنًا حَسنًا.

---

(١) أحمد بن نصر الشذائي، إمام مشهور، توفي بالبصرة سنة (٣٧٣هـ).

(٢) أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال، أستاذ كبير محقّق ضابط، توفي سنة (٣١٦هـ).

(٣) محمد بن سلمة العثماني مُقرئ، قرأ على يونس بن عبد الأعلى، توفي سنة (٢٦٤هـ).

(٤) هو عثمان بن سعيد المصري أحد رواة نافع، توفي سنة (١٩٧هـ).

وقال ابن مجاهد[1]: كان أبو عمرو سهل القراءة، غيرَ متكلِّف، يُؤْثر التخفيف ما وجد إليه السبيل.

ووصف الشذائي قراءة أئمة القراءة السبعة فقال: أما صفة قراءة ابن كثير فحسنة مجهورة بتمكين بيّن.

وأما صفة قراءة نافع فسَلِسَة لها أدنى تمديد.

وأما صفة قراءة عاصم فمترسّلة جريشة[2] ذات ترتيل، وكان نفسُه موصوفًا بحسن الصوت وتجويد القراءة.

وأما صفة قراءة حمزة فأكثر من رأينا منهم لا ينبغي أن تُحكى قراءته لفسادها ولأنها مصنوعة من تلقاء أنفسهم، وأما من كان منهم يعدل في قراءته حَدْرًا وتحقيقًا فصفتها المَدّ العدل، والقصرُ والهمز المقوَّم، والتَّشديد المُجَوَّد بلا تمطيط، ولا تشديق، ولا تعلية صوت، ولا ترعيد، فهو صفة للتحقيق. وأَمَّا الحَدْر فسهل كافٍ في أدنى ترتيلٍ وأيسرِ تقطيعٍ.

وأمّا وصفُ قراءة الكسائي فبين الوصفين في اعتدال.

وأما قراءة أصحاب ابن عامر فيضطربون في التقويم ويخرجون عن الاعتدال.

وأما صفة قراءة أبي عمرو بن العلاء فالتوسّط والتدوير، همزها سليم من اللَكَن، وتشديدها خارج عن التمضيغ، بترتيل جزل، وحدر بيّن سهل، يتلو بعضُها بعضًا، قال: وإلى هذا كان يذهب أبو بكر بن مجاهد في هذه القراءة

---

(١) هو الإمام أبو بكر، أحمد بن موسى، من أهل بغداد أول من سبع السبعة، توفي سنة (٣٢٤هـ).

(٢) يقال جرشت الشيء: لم تنعم دقّه، فهو جريش، أي خشن.

وغيرها، وبه قرأنا عليه، وله كان يختار، وبمثله كان يأخذ ابن المنادي[1] رحمة الله عليهما.

***

---

(١) هو أبو الحسين، أحمد بن جعفر، إمام حافظ ثقة، توفي سنة (٣٣٦هـ).

الباب الثالث

في أصول القراءة الدائرة على اختلاف القراءات

وهي التسمية، والبسملة، والمدّ، واللين، والمطّ، والقصر، والاعتبار، والتمكين، والإشباع، والإدغام، والإظهار، والبيان، والإخفاء، والقلب، والتسهيل، والتخفيف، والتشديد، والتثقيل، والتتميم، والنقل، والتحقيق، والفتح، والفَغْر، والإرسال، والإمالة، والبطح، والإضجاع، والتغليظ، والترقيق، والروم، والإشمام، والاختلاس.

فصل: البسملة: عبارة عن قول القارئ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، وهي اسمٌ مركّب، يُقال: بَسْمَلَ الرجلُ بَسْمَلَةً فهو مُبَسْمِلٌ، كما قالوا: حَوْقَلَ الرجلُ: إذا قال: لا حَوْلَ ولا قوّة إلّا بالله، وحَيْعَلَ: إذا قال حَيّ على الصلاة. والتسمية: هي البسملة نفسها، يقال: سَمَّى يُسَمِّي تَسْمِيةً، هو مُسَمٍّ، ويُعبّر عنها بالفصل.

والفصل: أيضًا عبارة عن مجال الألف بين همزتين التقتا، لمن له الفصل بينهما.

وأما **المدّ**: فهو عبارة عن أصوات حروف المد واللين، وهو نوعان: طبيعيّ وعرضيّ، **فالطبيعيّ**: هو الذي لا يقوم ذاتُ حرف المدّ دونه. **والعرضي**: هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجبٍ يوجبه، ويجيء في مكانه إن شاء الله.

وأما **المَطّ**: فهو المدّ نفسه، لغة ثانية فيه.

وأما **اللِّين**: فهو عبارة عمّا يجري من الصوت في حرف المدّ ممزوجًا بالمدّ

طبيعة وارتباطًا، لا ينفصل أحدهما في ذلك عن الآخر، وهو أجرى في الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما، كما أنّ المَدَّ أجرى فيهما إذا انكسر ما قبل الياء وانضم ما قبل الواو.

وأما **القصر**: فهو عبارة عن صيغة حرف المدّ واللين، وهو المدّ الطبيعي.

وأما **الاعتبار**: فهو عبارة عنه في بعض القراءات، وذلك أن بعضهم يعتبر المدّ واللين مع الهمزة، فإن كانا منفصلين لم يزد شيئًا على الصيغة.

وأما **التمكين**: فهو عبارة عن الصيغة أيضًا وقد يُعبّر به عن المد العرضي، يقال منه مَكِّنْ: إذا أريدت الزيادة.

وأما **الإشباع**: فهو عبارة عن إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن له ذلك، ويستعمل أيضًا ويراد به الحركات كوامل غير منقوصات ولا مختلسات.

وأما **الإدغام**: فهو عبارة خلطِ الحرفين وتصييرهما حرفًا واحدًا مشدّدًا، وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذي يُراد إدغامه حرفًا على صورة الحرف الذي يُدغم فيه، فإذا تَصَيَّر مثلَه حصل حينئذ مِثلان، وإذا حصل المِثلان وَجَبَ الإدغام حُكمًا إجماعيًا. فإذا جاء نصّ بإبقاء نعتٍ من نعوت الحرف المُدْغَم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيحٍ لأن شروطه لم تكمل، وهو بالإخفاء أشبه. قال أبو الأصبغ: «وقد أطلق عليه هذا الاسم بعضُ علمائنا وهو قول شيخنا أبي العباس[1]. رحمه الله».

وأما **الإظهار**: فهو عبارة عن ضد الإدغام، وهُوَ أن يؤتَى بالحرفين المصيَّرين

---

(١) هو أحمد بن خلف بن عيسون، مُقرئ حاذق مجوِّد، توفي سنة (٥٣١هـ).

جسمًا واحدًا، منطوقًا بكل واحد منهما على صورته موفًّى جميعًا صفته، مخلصًا إلى كمال بنيته.

وأما **البيان**: فهو عبارة أخرى بمعنى الإظهار.

وأما **الإخفاء**: فهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفهما، وسيأتي الكلام عليه. وحقيقته أن يبطل عند النطق به الجزء المعمل فلا يسمع إلَّا صوت مركب على الخيشوم، ويستعمل أيضًا عبارة عن إخفاء الحركة، وهو نقصان تمطيطها.

وأما **القلب**: فهو عبارة عن الحكم المشهور من الأحكام الأربعة المختصّة بالنون الساكنة والتنوين، وهو إبدالهما عند لقائهما الباء ميمًا خالصة تعويضًا صحيحًا لا يَبقى للنون والتنوين أثرٌ، وبتصرّف: القلب عبارة عن بعض أحكام التسهيل.

وأما **التسهيل**: فهو عبارة عن تغيير يدخل الهمزة، وهو أربعة أقسام: بَيْن بَيْن، وبَدَل، وحَذف، وتَخفيف:

فأما **بين بين**: فهو نشر حرف بين همزة وبين حرف مد.

وأما **البدل**: فهو إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضًا منها.

وأما **الحذف**: فهو إعدامها دون أن يبقى لها صورة.

وأما **التخفيف**: فهو عبارة عن معنى التسهيل، وعن حذف الصلات من الهاءات، وعن فكّ الحرف المشدّد القائم عن مثلين، ليكون النطق بحرف واحد من الضعفين خفيف الوزن، عاريًا من الضغط، عاريًا في صناعة الخط من علامة الشدّ التي لها صورتان في اللفظ.

وأما **التشديد**: فهو ضد هذا التخفيف الذي صيغ بالفكّ، فيكون النطق بحرف لـزّ بموضعه، فاندرج لتضعيف صيغته شديد الفك.

وأما **التثقيل**: فهو عبارة عن ردّ الصلات إلى الهاءات.

وأما **التتميم**: فهو عبارة عن التثقيل أيضًا، إلّا أنّ التتميم مستعمل في صلات الميمات خصيص بها.

وأما **النقل**: فهو عبارة عن حكم يتصرّف عند الحذف أحد الأقسام في التسهيل، وهو تعطيل الحرف المتقدّم للهمزة من شكله، وتحليته بشكل الهمزة في حالتي الأداء، في الوقف والوصل.

وأما **التحقيق**: فهو عبارة عن ضدّ التسهيل، وهو الإتيان بالهمزة أو بالهمزتين خارجات عن مخارجهن مندفعات عنهن، كاملات في صفاتهن.

وأما **الفتح**: فهو عبارة عن النطق بالألف مركّبة على فتحة خالصة غير مُمالة وحَدُّه: أن يؤتى به على مقدار انفتاح الفم، مثال: (قال) يركب صوت الألف على فتحة القاف، وهي فتحة خالصة، لا حظّ للكسر فيها، معترضة على مخرج القاف اعتراضًا، وحقيقته أن ينفتح الفم بالنطق بـ (قال) ونظيره كانفتاح الفم في (كان) ونظيره.

وأما **الفَغْر**: فهو بالغين المعجمة، وهو بفتح الفاء وإسكان الغين المعجمة، فهو عبارة قديمة بمعنى الفتح، قال أبو الأصبغ: «وهو يقع في كتب الأوائل من علمائنا، وهو عبارة عن التغليظ».

وأما **الإرسال**: فهو عبارة عن تحريك ياء الإضافة بحركة الألف، ويعبر عنه

أيضًا بالفتح.

وأما الإمالة: فهي عبارة ضدّ الفتح، وهو نوعان: إمالة كبرى، وإمالة صغرى: **فالإمالة الكبرى حَدُّها**: أن ينطق بالألف مركبة على فتح يصرف إلى الكسر كثيرًا.

والإمالة الصغرى حدّها: إن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسرة قليلًا، والعبارة المشهورة في هذا: بين اللفظين، أعني: بين الفتح الذي حدّدناه وبين الإمالة الكبرى.

والبطح والإضجاع: عبارتان بمعنى الإمالة الكبرى.

وأما **التغليظ**: فهو عبارة عن سِمَن يدخل على جسم الحرف، وامتلاء الفم بِصَداهُ.

وأما **الترقيق**: فهو عبارة عن ضد التغليظ: وهو نحولٌ يدخل على جسم الحرف فلا يملأ صداه الفم ولا يغلقه، وهو نوعان: ترقيق مفتوح، وترقيق غير مفتوح، وهو الإمالة على نوعيها، فكلّ فتح ترقيق، وليس كل ترقيق فتحًا. وكل إمالة ترقيق، وليس كلّ ترقيق إمالة.

وأما **الروم**: فهو عبارة عن النطق ببعض الحركات حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صُويتًا خَفيًّا، يُدركه الأعمى بحاسة سمعه دون الأصمّ.

وأما **الإشمام**: فهو عبارة عن ضمِّ الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدرك ذلك الأصم دون الأعمى، ويعبر عنه، ويراد به خلط حركة بحركة نحو: ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١] في قراءة من أشم، ويطلق أيضًا ويراد به خلط حرف بحرف

نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] و﴿أَصۡدَقُ﴾ [النساء: ٨٧].

وأما **الاختلاس**: فهو عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعًا يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن.

❊ ❊ ❊

الباب الرابع
في ذكر معنى اللحن وأقسامه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: في بيان معنى اللحن في موضوع اللغة

اعلم أن اللحن يستعمل في اللغة على معانٍ:

يُستعمل بمعنى اللغة، ومن ذلك: لَحَن الرجلُ بلَحْنه: إذا تكلّم بلغته، ولَحَنْت أنا له، أَلْحَن: إذا قلت له ما يفهمه عني ويخفى على غيره، وقد لِحِنَه عني يلحَنه لَحْنًا: إذا فَهِمه، وأَلْحَنْتُه أنا إيّاه إلحانًا.

واللَحْن: الفِطْنة، ويقال منه: رجل لِحِن: أي فَطِن، ولحَن يلحَن: إذا صرف الكلام عن وجهه. ويقال منه: عرفت ذلك في لَحْن قوله: أي فيما دلّ عليه كلامه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، والله أعلم أن رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية كان يعرف المنافقين إذا سمع كلامهم، يستدل على أحدهم بما ظهر له من لَحَنه: أي من ميله في كلامه. ومنه قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «لعل بعضَكم ألحنُ في حجّتِه من بعض»[1]، أي أفطن لها وأشدّ انتزاعًا.

واللحن: الضرب من الأصوات الموضوعة، وهو مضاهاة التطريب، كأنه لاحَنَ ذلك بصوته، أي شبّهه به، ويقال منه: لحَن في قراءته: إذا أطرب فيها وقرأ بألحان.

---

(١) رواه البخاري ومسلم بلفظ (ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض).

واللحن: الخطأ ومخالفة الصواب، وبه سُمي الذي يأتي بالقراءة على ضدّ الإعراب لحَّانًا، وسُمِّي فعلُه اللحن، لأنَّه كالمائل في كلامه عن جهة الصواب، والعادل عن قصد الاستقامة. قال الشاعر: **فُزْتُ بِقِدْمي مُعْرِبٍ لم يَلْحَنِ**(١)

وهذا هو المعنى الذي قصدت الإبانة عنه.

***

الفصل الثاني: في حد اللحن وحقيقته في العرف والوضع

اعلم أن اللحن على ضربين: لحن جليّ، ولحن خفِيّ. ولكلّ واحدٍ منهما حدّ يخصُّه، وحقيقة بها يمتاز على صاحبه:

فأما اللحن الجلي فهو خَلَلٌ يطرأُ على الألفاظ فَيُخِلُّ بالمعنى والعرف، وخلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى.

وأما اللحن الخفي فهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف.

بيان ذلك: أن **اللحن الجلي** المُخِلّ بالمعنى والعرف هو تغيير بعض الحركات عمّا ينبغي، نحو أن تضمّ التاء في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، أو تكسرها، أو تفتح التاء في نحو قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، والقسم الثاني من الجليّ المُخِلّ بالعرف دون المعنى نحو رفع الهاء ونصبها من قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

واللحنُ الخفيّ: هو مثل تكرير الراءات، وتطنين النونات، وتغليظ اللّامات وإسمانها، وتشريبها الغُنّة، وإظهار المُخْفى، وتشديد المليّن، وتليين المشدّد، والوقوف بالحركات كوامل مما سنذكره بعد، وذلك غير مُخِلّ بالمعنى ولا مُقَصِّر باللفظ، وإنّما

---

(١) لرؤبة بن العجاج.

الخَلَلُ الداخل على اللفظ فسادُ رونقه وحُسنه وطَلاوته، من حيث إنه جـارٍ مجرى الرُّتَّـة واللَّثْغة[1] كالقسم الثاني من اللحن الجلّي لعدم إخلالها بالمعنى، وهذا الضرب من اللحن ـ وهو الخفي ـ لا يعرفه إلَّا القارئ الُمتقن، والضابط المجوّد، الذي أُخذ من أفواه الأئمة، ولَقِنَ من ألفاظ أفواه العلماء الذين تُرتضى تلاوتهم، ويوثق بعربيتهم، فأعطى كلَّ حرف حقَّه، ونزَّلَه منزلته.

* * *

(١) الرّتة: العُجْمة في اللسان، واللثغة: تحول اللسان من حرف إلى حرف.

الباب الخامس

في ذكر ألفات الوصل والقطع

هذا الباب تكلّم النحاة عليه في كتب النحو ونحن نذكر هنا ما يحتاج إليه المقرئ، وهذا الباب يشتمل على فصلين:

الفصل الأول

في ذكر الألفات التي تكون في أوائل الأفعال

وإنما بدأنا بها قبل الأسماء لأنّ الأصول في الأسماء مشكلة، وفي الأفعال أَبينُ وأوضح وأقرب على المتعلم.

مقدمة: إن سأل سائل: لم سُمِّيت الهمزة همزة وصل؟ فقل: لأنك إذا وصلت الكلام اتّصل ما بعدها بما قبلها وسقطت هي في اللفظ.

فإن قلت: لِمَ ثبتت خطًّا وسقطت لفظًا؟ قلت: وجه إثباتها في الخط لأن الكتاب وضُع على السكون على كل حرف، والابتداء بما بعده، فتثبت في الخط كما تثبت إذا ابتدئ بها.

فصل: اعلم أن ألفات الأفعال تنقسم على ستة أقسام:

القسم الأول: **ألف الأصل**: ويبتدأ بها بالفتح في الماضي، وتعرفها بأن تجدها فاء من الفعل، ثابتة في المستقبل وذلك في: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١].

القسم الثاني: **ألف الوصل**: وتعرفها بسقوطها في الدرج، وبحذفها في أول المستقبل، وهي مبنية على ما قبل آخر المستقبل، إن كان مكسورًا أو مفتوحًا كُسرت وإن كان مضمومًا ضُمّت.

مثال المكسورة إذا كان الثالث مكسورًا: ﴿ ٱهْدِنَا ﴾ [الفاتحة: ٦]، الدليل على أنها ألف وصل لأنها تحذف في الدرج، وتسقط في المستقبل في قولك: هدي، يهدي، فهذا يدل على أنها ألف وصل.

فإن قلت: لم دخلت في الابتداء وسقطت في الوصل؟ **قلت**: لأنا وجدنا الحرف الذي بعدها ساكنًا وهو الهاء في ﴿ ٱهْدِنَا ﴾، والعرب لا تبتدئ بساكن، فأدخلت همزة يقع بها الابتداء، وأما حذفها في الوصل فإن الذي بعدها اتّصل بالذي قبلها فلم يكن لنا حاجة إليها.

فإن قلت: أي شيء تسميها: ألفًا أم همزة؟ **قلت**: اختلف النحويون في ذلك: فقال الكسائي والفراء وسيبويه: هي ألف، وحجتهم أن صورتها صورة الألف فلقِّبت ألفًا لهذا المعنى. وقال الأخفش[1]: هي ألف ساكنة لا حركة لها، كسرت في قوله ﴿ ٱهْدِنَا ﴾، وما أشبهه لسكون ما بعدها. وقال ـ رحمه الله ـ : ضمّوها في نحو قوله: ﴿ ٱقْتُلُوا۟ ﴾ [يوسف: ٩]، وشبهه لأنهم كرهوا أن يكسروها وبعدها التاء مضمومة، فينتقلون من كسر إلى ضم، فضموها لضم الذي بعدها قالوا: وهذا غلط، لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها فمحال أن يدخلها الابتداء، لأن العرب لا تبتدئ بساكن، ولا يجوز أن يدخل للابتداء حرف ينوي به السكون.

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش البصري النحوي أكبر أصحاب سيبويه، توفي سنة (٢١٥هـ).

وقال قطرب[1] في ألف ﴿ ٱهۡدِنَا ﴾ وشبهها: هي همزة كثرت فتركت، وهذا غلط، لأن الهمزة إذا كانت في أول كلمة ثم وصلت بشيء قبلها كانت مهموزة وصلًا كما تهمز ابتداء نحو: ﴿وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِي﴾ [آل عمران: ٨١]، فالهمزة في ﴿إِصۡرِي﴾ ثابتة في الوصل إذا كانت عندهم همزة.

فإن قلت: لم كسرت في قوله: ﴿ ٱهۡدِنَا ﴾ ونحوه؟ قلت: لأنها مبنية على ثالث المستقبل وهو الدال في «يهدي» فإن قلت: لِـمَ لَـمْ تبنها على الأول، أو على الثاني، أو على الرابع؟ قلت: لأن الأول زائد لا يُبنى عليه لزيادته، والثاني ساكن لا يبنى عليه لسكونه، والرابع لا يثبت على إعراب واحد، وما قبل الآخر[2] لا تتغيّر حركته.

فإن قلت: كيفَ تَبتدئ بقوله: ﴿ٱسۡتَطَٰعُواْ﴾ [البقرة: ٢١٧] و﴿ ٱسۡتَطَٰعُواْ ﴾ [الكهف: ٩٧]؟ **قلت**: بالكسر، لأن الأصل في المستقبل: يَسْتَطْوِعُ فاستثقلوا الكسرة على الواو فنقلوها إلى الطاء فصارت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقد حذفوا التاء من يستطيع، كما حذفوها من استطاع، قال الشاعر:

والشِّعرُ لا يَسْتَطِيعُهُ مَنْ يَطْلُبُهْ   يريدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ[3]

فإن قلت: كيف تبتدئ في ﴿ٱنشَقَّتِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، **قلت**: بالكسر. قيل: فأنت تقول في المستقبل يَنْشَقُّ، فقُل: مُسَلِّم، لكن أصلها «يَنْشَقِقُ» على وزن «يَنْفَعِلُ» فاستثقلوا الجمع بين قافين محركين، والعرب تكره الجمع بين مثلين فأسقطوا حركة

(١) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد من علماء النحو، توفي سنة (٢٠٦هـ).

(٢) أي الحرف الثالث.

(٣) البيت للحطيئة وقيل لرؤبة.

القاف[1] وأدغموها في الثانية فصارت قافًا مشددة.

وإن كان ثالثُ المستقبل مضمومًا ضُمّت الألف في الابتداء، فإنّها مبنية على ثالثه، وإن كان الثالث مفتوحًا كسرت.

فإن قلت: هَلَّا فُتحت كما ضُمّت مع ضَمّ الثالث، وكُسِرت مع كسر الثالث؟ **قلت**: لأَنَّها تلتبس بالخبر، وذلك لأنّا لو قُلنا في الخبر: أَذهب أنا، وفي الأمر: اذهب أنت، لالتبس، فكسرناها لمّا بطل فتحها، لأن الفتح أخو الكسر.

فإن قلت: كيف تبتدئ بـ ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٨] و ﴿ٱدَّارَكُواْ﴾ [الأعراف: ٣٨]، قلت: بالكسر، لأنّ عينَ الفعل مفتوحة وهي القاف في «يَتَثَاقَلُ» والراء في «يَتَدَارَكُ» لأن وزن «تَثَاقَل»: «تَفَاعَلَ» فالقاف في يَتَثَاقل هي العين من «يَتَفَاعَل» فأدغموا التاء في الثاء فصار ثاء ساكنة، ولم يصح الابتداء بساكن، فأدخلوا ألفًا لئلا يقع بها الابتداء، والحكم في ﴿ٱطَّيَّرْنَا﴾ [النمل: ٤٧] ونحوه كذلك.

القسم الثالث: **ألف القطع**: وتعرفها بضم أول المستقبل، ثم لا يخلو: إما أن يقع في الفعل، أو في المصدر: فإن وقعت في الفعل فهي مفتوحة نحو: ﴿أَخْرَجَ﴾ [الأعراف: ٢٧]، ونحوه، وإن كانت في المصادر ابتدئت بالكسر نحو: ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨].

فإن قيل: لِـمَ كسروها في المصدر؟ قلت: لئلا تلتبس بالجمع، لأنهم قالوا في المصدر (إخراجًا) وفي الجمع (أخراجًا) و(أبوابًا)، فلو فتحت لالتبس المصدر بجمع «خَرْج»، فكسروا ليفرقوا بين المصدر والجمع.

---

(١) أي الأولى.

القسم الرابع: ألف المخبر عن نفسه: وتعرفها بأن يَحْسُن بعد الفعل الذي هي فيه لفظ (أنا)، ويكون الفعل مستقبلًا، كقوله تعالى: ﴿سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ﴾ [يوسف: ١٠٨] و﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و ﴿أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ﴾ [الكهف: ٩٦].

فإن قلت: لِـمَ فُتِحَتْ في ﴿أَدۡعُوٓاْ﴾ [يوسف: ١٠٨] و ﴿أَنظُرۡ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وضُمّت في ﴿أُفۡرِغۡ﴾ [الكهف: ٩٦] وكلتاهما ألف المخبر عن نفسه؟ **قلت**: إذا كان الماضي فيه على ثلاثة أحرف فألفُه مفتوحة، وإذا جاءت فيما لم يُسَمَّ فاعلُه فهي مضمومة مطلقًا، سواءً قَلَّتْ حروفُه أو كثرت، مثل (أَنظر) و (أُفرغ).

القسم الخامس: ألف الاستفهام: وتعرفها بمجيء (أم) بعدها، أو يحسن في موضعها (هل)، نحو: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةُۢ﴾ [سبأ: ٨]، ﴿أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦]، وشبه ذلك. وهي مفتوحة أبدًا، والأصل (أَافْتَرَى)، (أَاسْتَغْفَرْت) فحُذفت الألف الثانية لأنّها ألف وصل، ولا تُمَدّ الهمزة في هذا مثل: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣ و ١٤٤]، ﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩] و[النمل: ٥٩]، ونحو ذلك، لأن الاستفهام والخبر في هذا مفتوحان، فمدّوا الاستفهام ليميّزوه من الخبر و ﴿أَفۡتَرَىٰ﴾ [سبأ: ٨] وشبهه، الاستفهام مفتوح والخبر مكسور، فجعل الفرق بينهما بالفتح والكسر في هذا، وفي ذلك بالمدّ والقصر[1].

---

(١) والموضع الثالث ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ [يونس ٥١ و ٩١] فلا تحذف فيها همزة الوصل حتى لا يلتبس الاستفهام بالخبر، ويكون فيها الإبدال مع الإشباع أو التسهيل.

القسم السادس: ألف ما لم يُسَمّ فاعله: وهي مبنية على الضمّ، وتكون في أربعة أمثلة: في (أُفْعِلَ) نحو قوله: ﴿أُخْرِجْنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، وألف (اسْتُفْعِل) نحو قوله: ﴿ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ﴾ [الشورى: ١٦]، وكذلك ﴿ٱسْتُحْفِظُواْ﴾ [المائدة: ٤٤]، وألف (افْتُعِل) نحو قوله: ﴿ٱبْتُلِيَ﴾ [الأحزاب: ١١]، و ﴿ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و ﴿ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، وكذلك: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] الأصل (اؤْتُمِن) فهي ألف (افْتُعِل) فجُعلت الهمزة الساكنة واواً لانضمام ما قبلها في الابتداء. وأجاز الكسائي في غير القراءة أن يُبتدأ بها محققة، وأما ألف (انفعل) فلم تأت في القرآن، وذلك نحو (انقطع) فلم نطول فيها لهذا المعنى.

فإن قلت: لِـمَ صارت الألف في هذا الضرب مضمومةً فقط؟ قلت: لأن فعل ما لم يُسَمّ فاعله يقتضي اثنين: فاعلًا ومفعولًا، فَضَمُّوا أوله لتكون الضمةُ دالّة على اثنين، لأنها أقوى الحركات وأثقلها، كما قالوا: زيد حيثُ عمرو، معناه: زيد في مكان عمرو، فلما تضمنّت معنى اثنين أُعطيت الضمةَ لقوتها، وكذا قالوا: نَحْنُ لتضمنّها معنى الجمع والتثنية، وكذلك فعلوا بألف ما لم يُسَمّ فاعلُه، لَـمّـا تضمّنت معنى الفاعل والمفعول، فضَمُّوا أوله في كل حال.

***

الفصل الثاني

في الألفات التي تكون في أوائل الأسماء

وهي أربعة أقسام:

القسم الأول: ألف الوصل: وتأتي في تسعة مواضع: ابن، وابنة، واثنين، واثنتين، وامرئ، وامرأة، واسم[1]، واست، فهذه الثمانية تكسرُ الألف فيهن في الابتداء وتحذف في الوصل. أما الألف التاسعة فهي التي تدخل مع لام المعرفة، وهي مفتوحة في الابتداء. وأما العاشرة فهي (وَايْمُ اللهِ) في القسم، وتُبتدأ بالفتح أيضًا. أما الثمانية فتُمتحن بألّا توجد في التصغير، والألف التاسعة تُمتحن بأن تسقطها من الاسم وتنوّنه، فإن وجدتها لا يحسن دخولُها عليه مع التنوين فهي ألف وصل.

القسم الثاني: ألف الأصل: وتعرفها بأن تجدها فاء من الفعل، ثابتة في التصغير، وتأتي في الأسماء على ثلاثة أضرب: مضمومة نحو قوله: ﴿قُلْ أُذُنُ﴾ [التوبة: ٦١]، و﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، ومفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ﴾ [مريم: ٢٨]، ومكسورة نحو قوله تعالى: ﴿إِصۡرِي﴾ [آل عمران: ٨١] فهذه الألف تبتدئ كما تصل.

القسم الثالث: ألف القطع: وتأتي في الأسماء على وجهين:

أحدهما: أن تكون في أوائل الأسماء المفردة، وتعرفها بثباتها في التصغير، وبأن تمتحنها فلا تجدها فاء ولا عينًا ولا لامًا، مثال ذلك: ﴿ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وبهذا فارقت ألف الوصل.

---

(١) هذه السبعة وردت في القرآن الكريم، بالإضافة إلى أل التعريف.

والوجه الثاني: أن تكون في أوائل الجمع وتعرفها بأن يحسن دخول الألف واللام عليها، ولا تكون فاء ولا عينًا ولا لامًا، مثال ذلك: ﴿ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَا ﴾ [فاطر: ٢٧].

القسم الرابع: **ألف الاستفهام**: وامتحانها مثل ألف الاستفهام في الأفعال. والله المستعان.

* * *

الباب السادس
في الكلام على الحركات والحروف

مقدّمة: إنّما سُمّي كلُّ واحدٍ من التسعة والعشرين حرفًا ـ حرفًا[1] على اختلاف ألفاظها لأنه طَرَفٌ للكلمة في أولها وفي آخرها، وطَرَفُ كل شيء حرفه من أوله وآخره، ولذلك كان أقلّ عدد أصول حروف الأسماء والأفعال ثلاثة: طرفان ووسط، وكذلك الحروف العوامل سميت حروفًا لأنّها وُصْلة بين الاسم والفعل، فهي طرف لكلّ واحد منهما، آخر الأول وأول الآخر، وطرفا الشيء: حدّاه من أوله وآخره، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ ﴾ [هود: ١١٤]، أي أوله وآخره.

فصل: في ذكر ما السابق من الحروف والحركات:

اختلف الناس في الحرف والحركة أيهما قبل الآخر، أو لم يسبق أحدهما الآخر.

فقال جماعة: الحروف قبل الحركات، واستدلّوا على ذلك بعلل:

منها: أن الحرف يسكن ويخلو من الحركة ثم يتحرّك بعدَ ذلك، فالحركة ثانية والأول قبل الثاني بلا خلاف.

ومنها: أن الحرف يقوم بنفسه ولا يضطرّ إلى حركة، والحركة لا تقوم بنفسها ولا بد أن تكون على حرف، فالحركة مضطرة إلى الحرف، والحرف غير مضطر إلى الحركة، فالحرف أول.

---

(١) (حرفًا) الأولى تمييز للعدد، والثانية مفعول للمبني للمجهول (سُمِّي).

ومنها: أنّ من الحروف ما لا تدخله حركة وهو الألف، وليس ثَمّ حركة تنفرد بغير حرف، فدلّ ذلك عندهم أن الحروف مقدّمة على الحركات.

وقال قوم: الحروف بعد الحركات، والحركات قبل الحروف، واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أُشبعت تَولّدت الحروف منها، نحو الضمة يتولّد منها الواو، والكسرة يتولدّ منها الياء، والفتحة يتولّد منها الألف، فدلّ ذلك على أن الحركات أصل الحروف.

وقال جماعة: الحركات والحروف لم يسبق أحدهما الآخر في الاستعمال، بل استعملا معًا، كالجسم والعرض اللَّذين لم يسبق أحدهما الآخر.

وقد طُعن في هذا القول، فقيل: إنّ السكون في الجسم عرض، وليس السكون في الحرف حركة، فزوال الحركة من الحرف لا يؤديه إلى حركة، وزوال العرض من الجسم يؤديه إلى عرض آخر يخلفه، لأن حركة الجسم وسكونه، كل واحد منهما عرض يتعاقبان عليه، وليس سكون الحرف حركة، وأيضًا فإن الجسم الذي هو نظير الحرف لا يخلو من حركة البتة، وبذلك علمنا أن الأجسام كلها محدثة، إذ لا يفارقها المحدث وهو العرض، وما لم يسبق المحدث فهو محدث مثله، والحرف يخلو من الحركة ويقوم بنفسه ولا يقال لسكونه حركة.

وأجيب عن هذا بجوابين:

أحدهما: بأن هذا الاعتراض إنما يلزم منه ألا يُشَبَّه الحرفُ بالجسم والحركة بالعرض، وليس ينفي قول من قال: إن الحرف والحركة لم يسبق أحدهما الآخر في الاستعمال، والدليل على صحة هذا القول أن الكلام الذي جيء به للإفهام مبنيٌّ من الحروف، والحروف إن لم تكن في أول أمرها متحركة فهي ساكنة، والساكن لا يمكن أن يبتدأ به، ولا يمكن أن يتّصل به ساكن آخر في سرد الكلام لا فاصل بينهما، فلا بدّ

ضرورة من كون حركة مع الحرف، لا يتقدّم أحدهما الآخر، إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف.

الثاني: أن الكلام إنما جيء به لتفهّم المعاني التي في نفس المتكلم، وبالحركات واختلافها تفهم المعاني، فهي متوسطة بالكلام مرتبطة، إذ بها يفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام، وهذا الجواب أولى من غيره.

فصل نذكر فيه حروف المدّ واللين والحركات، واختلاف الناس في ذلك:

اختلف النحويون في الحركات الثلاث: الضمة والكسرة والفتحة. هل هي مأخوذة من حروف المدّ واللين الثلاثة: الألف والواو والياء، أو حروف المدّ واللين مأخوذة من الحركات؟

فقال أكثر النحاة: إن الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف الثلاثة: الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، واستدلوا على ذلك بما قدمناه من قول من قال: إن الحروف قبل الحركات، والثاني أبدًا مأخوذ من الأول، والأول أصل له، ولا يجوز أخذ الأول من الثاني لأنه يصير مأخوذًا من المعدوم، واستدلوا على ذلك أيضًا أن العرب لمّا لم تعرب أشياء من الكلام بالحركات التي هي أصل الإعراب أعربته بالحروف التي أخذت الحركات منها، وذلك نحو التثنية، والجمع السالم، ونحو الأسماء الستة، قالوا: ألم تر أنهم لمّا لم يعربوا هذا بالحركات أعربوه بالحروف التي أخذت الحركات منها.

وقال آخرون: حروف المد واللين مأخوذة من الحركات، واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أشبعت حدثت منها هذه الحروف الثلاثة، واستدلوا أيضًا بأن العرب قد

استغنت في بعض كلامها عن الواو بالضمة، وعن الياء بالكسرة، وعن الألف بالفتحة، ويكتفون بالأصل عن الفرع لدلالة الأصل على فرعه، كقول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كانُ حولي ... وكانَ مَع الأطبّاءِ الأُساة[1]

وقال الآخر: ... دارٌ لسلمى إذْهِ من هَواكا[2]

فحذفت الياء من (هي) بعد أن أسكنت، لدلالة الكسرة عليها.

وقال الآخر:

فَبَيْناهُ يَشْري رَحْلَهُ قالَ قَائِلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

هكذا أنشده سيبويه ووهم فيه وهذا البيت الصحيحُ لمُخَلَّب الهلالي كما قال الصغاني، وليس للعُجير بن عبد الله السلولي كما قال جماعة، وعلى القولين فالقصيدة لاميّة، أولها:

وَجَدْتُ بها وَجْدَ الذي ضَلَّ نِضْوَهُ ... بِمَكَّةَ يَوْمًا، والرِّفاقُ نُزولُ

ومنها:

فباتَتْ همومُ الصدرِ شَتَّى يَعُدْنَهُ ... كما عِيد شِلْوٌ بالعَراءِ قَتيلُ

فبيناهُ يَشْري رَحْلَهُ قالَ قائلٌ: ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ ذَلولُ

نَبَّهَني على ذلك فحرَّرْته صاحبِنُا الشيخ جلالُ الدين محمد ابن خطيب داريا[2].

يريد: «فبينا هو» فأسكن الواو ثم حذفها لدلالة الضمة عليها.

---

(١) استغنى بالضمة عن الواو في كانوا، والأساة جمع آس وهو المعالج، ولم ينسب هذا الشعر لأحد غير أن البغدادي نقله عن الفراء.

(٢) هو جلال الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد، المعروف بابن خطيب داريا، من علماء العربية، وله مشاركة في علوم عدة، توفي سنة (٨١هـ). «بغية الوعاة» ١/ ٢٥.

ويقولون أنَ في الدار، فيحذفون الألف من (أنا) لدلالة الفتحة عليها.

وقرأ هشام بن عروة[1]: (ونادى نُوحٌ ابْنَهَ وكان) بفتح الهاء[2]، يريد: (ابْنَها)، فحذف الألف لدلالة الفتحة عليها، ووجه هذه القراءة أنه كان ابن زوجته ربيبَه، ولم يكن ابنه لصلبه.

وقال بعض أهل النظر: ليس الحروف مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، إذا لم يسبق أحد الصنفين الآخر، على ما قدّمناه من قول من قال: الحروف والحركات لم يسبق أحدهما الآخر، وحجته، وهو قول ظاهر.

***

(١) هو هشام بن عروة بن الزبير، توفي سنة (١٤٥هـ). «التاريخ الكبير» ٨/ ١٩٣.

(٢) ورويت عن علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير وعلي بن الحسين وابنه محمد، انظر معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، والقراءة المتواترة: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢] بضم الهاء.

الباب السابع
في ذكر ألقاب الحروف وعللها

فصل نذكر فيه ألقاب الحروف وأنسابها:

اعلم أن ألقاب الحروف عشرة، لقَّبَها بها الخليل بن أحمد في أول كتابه «العين».

الأول منها: الحروف الحلقية: وهي ستة: الهمزة والهاء، والحاء والعين، والخاء والغين. هذه الحروف تخرج من الحلق، فنسبهنّ إلى الموضع الذي يخرجن منه، ولم يذكر الخليل معهن الألف، لأنها تخرج من هواء الفم، وتتّصل إلى آخر الحلق.

الثاني: اللَهَوِيّة: وهما حرفان: القاف والكاف، سُميّا بذلك لأنّهما منسوبان إلى اللهاة[1]، واللهاة بين الفم والحلق.

الثالث: الشَجْرِيّة: وهي ثلاثة أحرف: الجيم والشين والضاد[2]، سُمِّين بذلك لأنّهن نُسبن إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو مَفْرَجُ الفم. قال الخليل: [الشَجْر] مَفْرَجُ الفم، أي مفتحه. وقال غيره: الشجر: مجمع اللَّحْيَيْن عند العَنْفَقَة.

الرابع: الأَسَلِية: وهي ثلاثة أحرف: الصاد والسين والزاي، سُمّوا بذلك لأنَّهن نُسبن إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو أَسَلَةُ اللسان، أي مُسْتَدقّه.

الخامس: النِطْعيّة: وهي ثلاثة: الطاء والدال والتاء، سمّوا بذلك لأنّهن يخرجن

---

(١) اللهاة لحمية صغيرة متدلية إلى أسفل نهاية الحنك العلوي.

(٢) والياء المتحركة واللينة.

من نِطع الغار الأعلى، وهو سقفه فَنُسِبنَ إليه.

السادس: اللثَوِيّة: وهي ثلاثة: الظاء والذال والثاء، سمّاهنَ بذلك الخليل، نَسبهن إلى اللِّثة، لأنّهن يَخرجن منها. واللثة: اللحم المُرَكّب فيهِ الأسنان.

السّابع: الذَّلَقِيَّة: ويقال لها الذَّلْقِيَّة بإسكان اللام وفتحها، والذَّوْلَقِيّة، وهي ثلاثة: الراء واللام والنون، سمّاهن الخليل بذلك، لأنهن يُنسبن إلى الموضع الذي منه مخرجهن، وهو طرف اللسان، وطرف كل شيء ذَلْقه.

الثامن: الشفهية: ويقال: الشفويّة، وهي ثلاثة: الفاء والباء والميم(١)، سُمّوا بذلك لأنّهن يُنسبن إلى الموضع الذي منه مَخْرَجُهن، وهو بين الشفتين.

التاسع: الجوفية: وهي ثلاثة: الواو والألف والياء، سُمّوا بذلك لأنّهن يُنسبن إلى آخر انقطاع مخرجهن وهو الجوف، وزاد غير الخليل معهن الهمزة لأن مخرجها من الصدر، وهو متصل بالجوف.

العاشر: الهوائية: وهي الجوفية، وتقدّم شرحها.

فصل تذكر فيه صفات الحروف وعللها:

الأول: المهموسة: وهي عشرة أحرف يجمعها قولك: (سكت فحثه شخص) ومعنى الحرف المهموس: أنه حرف جَرَى معه النَّفَسُ عند النطق به لضعفه وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور، وبعض الحروف المهموسة أضعف من بعض، فالصاد والخاء أقوى من غيرهما، لأنّ في الصاد إطباقًا وصفيرًا واستعلاءً، وهنّ من صفات القوة، والخاء فيه استعلاء.

وإنما لُقّبت هذه الحروف بالمهموسة، لأن الهمس: الحِسُّ الخفيّ الضعيف، فلما

---

(١) والواو المتحركة واللينة.

كانت ضعيفة لُقّبت بذلك، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَسۡمَعُ إِلَّا هَمۡسًا﴾ [طه: ١٠٨].

وقيل: هو حِسُّ الأقدام، ومنه قول أبي زبيد في صفة الأسد:

فباتُوا يُدْلِجونَ وباتَ يَسْري بَصيرٌ بالدُّجَى هادٍ هَموسُ

الثاني: المجهورة: وهي أقوى من المهموسة، وبعضُها أقوى من بعضٍ على قدر ما فيها من الصفات القوية، وهي ما عدا المهموسة، **ومعنى الحرف المجهور**: أنه حرف قويٌّ مَنَعَ النَّفَسَ أن يجريَ معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه.

وإنما لُقِّبَت بالجهر لأن الجهر الصوتُ الشديد القويّ، فلمّا كانت في خروجها كذلك لُقّبت به، لأن الصوت يجهر بها.

الثالث: الحروف الشديدة: وهي ثمانية أحرف يجمعها قولك: (أجدت كقطب)، **ومعنى الحرف الشديد**: أنه حرف اشتدّ لزومُه لموضعه وقويَ فيه حتى منعَ الصوت أن يجري معه عند اللفظ به. والشدّة من علامات قوّة الحرف، فإنْ كان مع الشدة جهر وإطباق واستعلاء فذلك غاية القوة، فإذا اجتمع اثنان من هذه الصفات أو أكثر فهي غاية القوة، كالطاء الذي اجتمع فيه الجهر والشدّة والإطباق والاستعلاء، فالجهر والشدة والإطباق والصفير والاستعلاء من علامات القوة، والهمس والرخاوة والخفاء من علامات الضعف. وإنما لقبت بالشدة لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت، ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد (إِجْ)، (إِتْ)، فلا يجري النفس مع الجيم والتاء، وكذا أخواتها.

الرابع: الحروف الرخوة: وهي ما عدا الشديدة، وما عدا قولك (لم يُروّعنا) وهي ثلاثة عشر حرفًا، **ومعنى الرخو**: أنه حرف ضَعُف الاعتمادُ عليه عند النطق به فجرى معه الصوت، فهو أضعف من الشديد، ألا ترى أنك تقول (إِسْ)، (إِشْ)، فجرى

النفسُ والصوت معهما، وكذاك أخواتهما.

وإنما لقبت بالرخوة لأن الرخاوة اللين، واللين ضد الشدة. فإذا كان أحد هذه الصفات الضعيفة في حرف كان فيه ضعف، وإذا اجتمعت فيه كان ذلك أضعف له، نحو الهاء التي هي مهموسة رخوة خفيّة، وكلُّ واحد من هذه الصفات من صفات الضعف.

الخامس: الحروف الزوائد: وهي عشرة أحرف يجمعها قولك: (اليوم تنساه)، **ومعنى تسميتها** بذلك لأنه لا يقع في كلام العرب حرف زائد في اسم ولا فعل إلّا أحد هذه العشرة، يأتي زائدًا على وزن الفعل [ليس بفاءٍ ولا عين ولا لام، وقد يجتمع في الفعل][1] زائدتان منها وثلاث زوائد، نحو: «انكسر» و«استبشر» الهمزة والنون، والهمزة والسِّين والتاء زوائد، وقد يجتمع منها أربعة في المصادر نحو «استبشار»، الهمزة والسِّين والتاء والألف زوائد، وقد تقع هذه الحروف أُصولًا غير زوائد إلّا الألف فإنها لا تكون أصلًا إلّا منقلبة عن حرف آخر.

السادس: الحروف المُذَبْذَبَة: وهي الزوائد المذكورة إلا الألف، سمّيت أيضًا بذلك لأنها لا تستقرّ أبدًا على حال، تقع مرةً زوائد، ومرة أصولًا.

السابع: الحروف الأصلية: وهي ما عدا الزوائد المذكورة، سميت بذلك لأنها لا تقع أبدًا في الكلام إلا أصولًا: إمّا فاءَ الفعل، أو عينه، أو لامه.

الثامن: حروف الإطباق: وهي أربعة أحرف: الطاء والظاء، والصاد والضاد، سميت بذلك لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها مع استعلائها في الفم.

---

(١) ما بين المعقوفتين من كتاب «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة» لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات، طبع دار عمار ـ الأردن.

وبعضها أقوى من بعض، فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها لجهرها وشدتها، والظاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا. والصاد والضاد متوسطان في الإطباق.

التاسع: الحروف المنفتحة: وهي ما عدا حروف الإطباق، وسميت بالمنفتحة لأن اللسان لا ينطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، ولا ينحصر الريح بين اللسان والحنك، بل ينفتح ما بينهما ويخرج الريح عند النطق بها.

العاشر: حروف الاستعلاء: وهي سبعة، منها حروف الإطباق، والغين والخاء والقاف، سميت بذلك لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك، فينطبق الصوت مستعليًا بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك، هذا مع حروف الإطباق، ولا ينطبق الصوت مع الغين والخاء والقاف، وإنما يستعلي الصوت غير منطبق.

الحادي عشر: الحروف المستفلة: وهي ما عدا المستعلية، سُمّيت مستفلة لأن اللسان يَسْتَفِلُ بها إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها.

الثاني عشر: حروف الصفير: وهي ثلاثة: الزاي والسين والصاد، سُمّيت بذلك لأن الصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير، فالصفير من علامات القوة، والصاد أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، والزاي تليها لجهرٍ فيها، والسين أضعفها لهمسٍ فيها.

الثالث عشر: حروف القَلْقَلَة: ويقال: اللَقْلَقَة، وهي خمسة أحرف يجمعها قول: (قطب جد) سُمّيت بذلك لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن وزيادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن[1]. وقيل: أصل

---

(١) ولذلك قسمها العلماء إلى قلقلة صغرى وكبرى.

هذه الصفة القاف، لأنه حرف لا يُقدر أن يُؤْتى به ساكنًا إلا مع صوت زائد لشدّة استعلائه، وأشبهه في ذلك أخواته. قال الخليل: القلقلة: شدة الصياح، وقال: اللقلقة: شدة الصوت.

الرابع عشر: حروف الإبدال: وهي اثنا عشر حرفًا، يجمعها قولك: (طال يوم أنجدته)، سُمّيت بذلك لأنّها تُبدل من غيرها، تقول: هذا أمرٌ لازِب ولازم، فتبدل أحدهما من الآخر، فالميم بدل من الباء، ولا تقول: الباء بدل من الميم، لأن الباء ليست من حروف الإبدال، إنما يبدل غيرها منها ولا تبدل هي من غيرها، وليس من البدل في هذا جاريًا في كل شيء، إنما هو موقوف على السماع من العرب، ينقل ولا يُقاس عليه، فلم يأتِ في السماع من العرب حرف يكون بدلًا من غيره إلّا من أحد هذه الاثني عشر، فاعلم.

الخامس عشر: حروف المدّ واللين: وهي ثلاثة أحرف: الألف، والواو الساكنة التي قبلها ضمة، والياء الساكنة التي قبلها كسرة، سُمِّيت بذلك لأن الصوت يمتدّ بها ويلين، وذلك في مخرجها حين يسمع السامع مدّها، والألف هي الأصل في ذلك، والواو والياء مُشْبهتان الألفَ لأنهما ساكنتان كالألف، ولأن حركة ما قبلهما منهما كالألف، يتولدان من إشباع الحركة قبلهما كالألف. فاعلم.

السادس عشر: حروف اللين: وهي الياء الساكنة التي قبلها فتحة، والواو الساكنة التي قبلها فتح، سُمّيتا بذلك لأنهما يخرجان في لين وقِلَّةِ كُلفة على اللسان، لكنّهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغيّر حركة ما قبلها عن جنسهما، فنقصتا المدّ الذي في الألف، وبقي اللين فيهم لسكونهما، فشبهتا بذلك.

السابع عشر: الحروف الهوائيّة: وهي حروف المد واللين، وإنما سمّيت بالهوائية لأن كل واحد منهن يهوي عند اللفظ به في الفم فعمدة خروجها من هواء الفم، وأصل

ذلك الألف، والواو والياء ضارعتا الألف في ذلك. والألف أمكنُ في هواء الفم من الواو والياء، ولا يعتمد اللسان عند النطق بها إلى موضع من الفم.

الثامن عشر: الحروف الخفيّة: وهي أربعة: الهاء، وحروف المد واللين، سُمّيت بالخفية، لأنها تخفَى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، ولخفاء الهاء قَوَّوْها بالصلة والزوائد، والألف أخفى هذه الحروف لأنها لا علاج لها على اللسان عند النطق بها، ولا لها مخرج تنسب إليه على الحقيقة، ولا تتغيّر ولا تتحرّك حركة ما قبلها، ولا يعتمد اللسان عند النطق بها على عضو من أعضاء الفم، إنما يخرج من هواء الفم حتى ينقطع النفس والصوت في آخر الحلق. وقال بعض العلماء: في الهمزة خفاء يسير: وكذلك النون الساكنة فيها خفاء.

التاسع عشر: حروف العلة: وهي ثلاثة: حروف المد واللين، وزاد الهمزة جماعة، وإنما سُمّيت بذلك لأنّ التغيير والعلّة والانقلاب لا يكون في جميع كلام العرب إلّا في أحدها: يعتلّ الياء والواو فينقلبان ألفًا مرة وهمزة مرة أخرى، نحو: قال وسقى، وتنقلب الهمزة ياء مرة وواوًا مرة أخرى نحو: رَاس ويُومن وبِير. وأدخل قوم الهاء في هذه الحروف لأنها تقلب همزة في نحو ماء، وأيهات، فاعلم.

العشرون: حروف التفخيم: وهي حروف الإطباق، وقد تفَخّم مثلها بعض الحروف في كثير من الكلام: اللام والراء، نحو: ﴿ ٱلطَّلَٰقَ ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣]، في قراءة ورش، ﴿رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]. وتفخيم اسم الله تعالى لازم إذا كان قبله فتحة أو ضمّة نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٨٥]، ﴿يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ٦٣]، والطاء أَمكنُ في التفخيم من أخواتها، وزاد مكي الألف وهو وهم.

الحادي والعشرون: حروف الإمالة: وهي ثلاثة: الألف والراء وهاء التأنيث، سُمّيت بذلك لأن الإمالة في لغة العرب لا تكون إلّا فيها، لكن الألف وهاء التأنيث لا يتمكن إمالتها إلّا بإمالة الحرف الذي قبلهما، والهاء لا تُمال إلا في الوقف، والراء والألف في الوقف والوصل، وتقدّم معنى الإمالة. فالألف وهاء التأنيث يُمالان ويُمال ما قبلهما من أجلهما، والراء يُمال ما قبلها من أجلها وتُمال من أجل غيرها.

الثاني والعشرون: الحروف المُشْرَبة: ويقال: المخالطة بكسر اللام وفتحها، وهي الحروف التي اتسعت فيها العرب فزادتها على التسعة والعشرين المستعملة وهي ستة أحرف: النون المخفاة، والألف الممالة، والألف المفخمة وهي التي يخالط لفظها تفخيم يقرّبها من لفظ الواو نحو ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ في قراءة ورش، وصاد بين بين، وهمزة بين بين، هذه الخمسة مستعملة في القرآن، والسادس حرف لم يستعمل في القراءة وهو بين الجيم والشين لغة لبعض العرب.

قال ابن دريد: يقولون في غُلامك: غُلامش. فهي مُشْربة بغيرها، وهي مخالطة في اللفظ لغيرها.

الثالث والعشرون: الحرف المُكَرّر: وهو الراء، سُمّي بذلك لأنه يتكرّر على اللسان عند النطق به، كأنّ طرف اللسان يرتعد به، وأظهرُ ما يكون إذا اشتدّت، ولا بدّ في القراءة من إخفاء تكريرها، وقد جرى فيه لتكرره وانحرافه إلى اللام، فصار كالرخوة.

الرابع والعشرون: حرفا الغُنَّة: وهما النون والميم الساكنان، سُمّيا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم، عند النطق بهما، فهي زيادة فيهما ومثلهما التنوين.

الخامس والعشرون: حرفا الانحراف: وهما الراء واللام، سُمِّيا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتّصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتهما إلى صفة غيرهما. أما

اللام فهو حرف من الحروف الرخوة لكنه انحرف به اللسان مع الصوت إلى الشدّة فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديد، ولا خرج معه الصوت كله كخروجه مع الرخو، فهو بين صفتين.

وأما الراء فهو حرف انحرف عن مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليه إلى مخرج اللام وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسُمّي منحرفًا لذلك.

السادس والعشرون: الحرف الجَرْسي: وهو الهمزة، سُمّيت بذلك لاستثقالها في الكلام، ولذلك جاز فيها التحقيق، والتخفيف، والبدل، والحذف، وبَينَ بين، وإلقاء الحركة. والجَرْسُ في اللغة: الصوت، قال الخليل: الجرس: الصوت، ويقال: جَرَسْتُ الكلام: تكَلَّمْتُ به، أي صَوّت، فكأنه الحرف الصوتي، أي المُصَوّت به عند النطق به، وكلّ الحروف يُصَوّت بها، لكن الهمزة لها مزية زائدة في ذلك، فلذلك استُثقل الجمع بين همزتين في كلمة أو كلمتين.

السابع والعشرون: الحرف المستطيل: وهو الضاد المعجمة، سُمّيت بذلك لأنها استطالت على الفم عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج اللام، وذلك لما فيها من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء، قويت واستطالت في الخروج من مخرجها.

الثامن والعشرون: الحرف المتفشي: وهو الشين، سُمّيت بذلك لأنها تَفَشَّت في مخرجها عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج الظاء، وقيل: إن في الياء تفشّيًا.

قلت: والواو كذلك. وقال قوم: حروف التفشّي ثمانية: الميم والشين، والفاء، والراء، والثاء، والصاد، والسين، والضاد، تَفَشّى الميمُ بالغُنَّة، والشين والثاء بالانتشار، والفاء بالتأفّف، والراء بالتكرير، والصاد والسين بالصفير، والضاد بالاستطالة.

قلت: ومن جعل الميم حرفَ تَفَشٍّ بالغنّة يلزمه النون لأنه حرف أَغَنّ، ومن لقّب الصادَ والسين بالتفشّي لصفيرهما يلزمه الزاي لأن فيه ما فيهما من الصفير.

ومعنى التَّفَشّي: هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق بها حتى يتّصل الحرف بمخرج غيره.

التاسع والعشرون والثلاثون: الحروف المُصْمَتَةُ، والحروف المُذْلَقَة: بهذين اللقَبَين لقّب ابن دريد الحروفَ كلّها، قال: ومعنى المصمتة ـ على ما فسّره الأخفش: أنها حروف أُصمتت، أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثرت حروفها لاعتياصها على اللسان فهي حروف لا تنفرد بنفسها في كلمة أكثر من ثلاثة أحرف، حيث يكون معها غيرها من الحروف المذلقة.

فمعنى المصمتة: الممنوعة من أن تكون منفردة في كلمة طويلة من قولهم: صَمَتَ: إذا منع نفسه الكلام.

ومعنى الحروف المذلقة ـ على ما فسّره الأخفش: أنها حروف عملها وخروجها من طرف اللسان وما يليه من الشفتين، وطرفُ كل شيء ذَلْقه، فسميت بذلك، إذ هي من طرف اللسان وهو ذلقه، وهي أخفّ الحروف على اللسان وأكثرها امتزاجًا بغيرها، وهي ستة أحرف: ثلاثة تخرج من الشفتين ولا عمل لها في اللسان وهي الفاء والباء والميم، وثلاثة يخرجن من أسلة اللسان إلى مقدّم الغار الأعلى وهنَّ الراء والنون واللام، يجمع الستة هجاء (فر من لب)، فهذه الستة هي المذلقة، والمصمتة ما عداها من الحروف، وهي اثنان وعشرون حرفًا، والألف خارجة عن المصمتة والمذلقة، لأنها هواء لا استقرار لها في المخرج.

الحادي والثلاثون: الحروف الصُّتْم: وهي الحروف التي ليست من الحلق، وما عداها حروف الحلق، سُمّيت صُتمًا لتمكّنها في خروجها من الفم واستحكامها فيه. ويقال للمحكم: المُصْتَم، حكاه الخليل وغيره.

قال الخليل في كتاب العين: والحروف الصتم: التي ليست من الحلق.

الثاني والثلاثون: الحرف المَهْتوف: وهو الهمزة، سُمّيت بذلك لخروجها من الصدر كالتهوّع، فتحتاج إلى ظهور قويّ شديد. والهَتْف: الصوت، يقال: هَتَف به: إذا صوّت، وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم الهمزة بالجرسي، لأن الجرس: الصوت الشديد، والهتف: الصوت الشديد.

الثالث والثلاثون: الحرف الراجع: وهو الميم، سميت بذلك لأنها ترجع في مخرجها إلى الخياشيم لما فيها من الغنة، وينبغي أن يشاركها في هذا اللقب النون الساكنة، لأنها ترجع أيضًا إلى الخياشيم للغنة التي فيها.

الرابع والثلاثون: الحرف المتّصل وهو الواو، وذلك لأنها تهوي في مخرجها في الفم لما فيها من اللين حتّى تتصل بمخرج الألف.

قلت: والياء كذلك، فينبغي أن تُلَقّب كالواو.

***

تأليف الكلام

مقدّمة نذكر فيها تأليف الكلام من هذه الحروف.

إن قلت كيف يتألف الكلام من هذه الحروف؟

قلت: ائتلافه من أربعة أشياء: من حرف متحرك، وحرف ساكن، ومن حركة، وسكون.

وذلك يرجع إلى شيئين: حرف ساكن، وحرف متحرك. فالحرف المتحرك أكثر في كلام العرب من الساكن، كما أن الحركة أكثر من السكون، وإنما كان المتحرك أكثر من الساكن، لأنه لا تبتدئ إلا بمتحرك وآخر بعد ذلك متحرك ولا يجوز أن تبتدئ

بساكن، ولا أن تصلَ ساكنًا بساكن إلّا أن يكون الأول حرف مدّ ولين، أو الثاني ساكن للوقف، فلذلك كانت الحركة أكثر من السكون.

والحروف: هي مقاطع تَعْرض للصوت الخارج من النفس مبتدًا مستطيلًا، فتمنعُه من إيصاله بغايته، فحيثما عرضَ ذلك المقطعُ سُمّي حرفًا. وسُمّي ما يُسامتُه ويُحاذيه من الحلق والفم واللسان والشفتين مخرجًا ولذلك اختلف الصوتُ باختلاف المخارج واختلاف صفاتها، والاختلاف هو خاصيّةُ حكمةِ الله تعالى المودعة فينا، إذ بها يحصلُ التفاهم، ولولا ذلك لكان الصوت واحدًا بمنزلة أصوات البهائم التي هي من مخرج واحد على صفة واحدة، فلا يتميّز الكلام، ولا يُعلم المراد. فبالاختلاف يعلم وبالاتفاق يعدم.

فصل نذكر فيه اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها ببعض.

فنقول: الحروف التسعة والعشرون المشهورة اشترك لغات العرب ولغات العجم في استعمالها إلّا الظاء المعجمة فإنها للعرب خاصة، انفرد العرب بها دون العجم، وقيل: إن الحاء أيضًا انفردت بها العرب.

قال الأصمعي: ليس في الرومية ولا في الفارسية ثاء، ولا في السريانية ذال، وكذا ستة أحرف انفردت بكثرة استعمالها العرب، وهي قليلة في لغة العجم، ولا توجد في لغات كثير منهم وهي: العين، والصاد، والضاد، والقاف، والظاء، والثاء. وانفردت أيضًا العربُ باستعمالها الهمزةَ متوسطةً ومتطرفة لم تستعمل ذلك العجم إلّا في أول الكلام. وليس في لسان اختلافٌ في لفظ التنوين.

وقد ذكرنا ألقاب الحروف وصفاتها وتعليل ذلك. ولنتكلّم الآن على مخارج الحروف مجملة، وعلى الحروف مفردة.

***

الباب الثامن

في مخارج الحروف والكلام على كلّ حرفٍ بانفراده

فصل: مخارج الحروف عند الخليل سبعة عشر مخرجًا، وعند سيبويه وأصحابه ستة عشر، لإسقاطهم الجوفيّة، وعند الفرّاء وتابعيه أربعة عشر لجعلهم مخرج الذَّلْقية واحدًا[1].

ويَحصرُ المخارجَ الحلقُ واللسان والشفتان ويعمّها الفم:

فللحلق ثلاثة مخارج لسبعة أحرف:

فمن **أقصاه**: الهمزة، والألف لأن مبدأه من الحلق، ولم يذكر الخليل هذا الحرف هنا[2]، والهاءُ.

ومن **وسطه**: العينُ والحاء المهملتان.

ومن **أدناه** الغين والخاء.

وللسان عشرة مخارج، لثمانية عشر حرفًا.

فمن **أقصاه ممّا** يلي الحلق وما يحاذيه من الحنك الأعلى القاف.

ودونه قليلًا مثله الكاف.

---

(١) أسقطوا الجوف ووزعوا حروفه، وجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد.

(٢) والصواب أن مخرج الألف من الجوف.

ومن **وسطه** ووسط الحنك الأعلى الجيم والشين والياء.

ومن **إحدى حافتيه** وما يحاذيها من الأضراس من اليسرى صعب، ومن اليمنى أصعب منه الضاد.

ومن **رأس حافته** وطرفه ومحاذيها من الحنك الأعلى من اللِّثة اللام.

ومن **رأسه** أيضًا ومحاذيه من اللثة النون.

ومن **ظهره** ومحاذيه من اللثة الراء.

هذا على مذهب سيبويه، وعن الفراء وتابعيه: مخرج اللثة واحد.

ومن **رأسه** أيضًا وأصول الثنيتين العُليين الطاء والتاء والدال.

ومن **رأسه أيضًا** وبين أصول الثنيتين الصاد والسين والزاي.

ومن **رأسه** وما بين طرفي الثنيتين الظاء والذال والثاء.

ومن **طرفي الثنيتين** وباطن الشفة السفلى الفاء.

وللشفتين الباء والميم والواو.

والغنة من الخيشوم، ومن داخل الأنف، هذا السادس عشر.

وأحرف المدّ من جوّ[1] الفم، وهو السابع عشر.

---

(١) خلاء الفم.

فصل نذكر فيه ما يتعلق بكل حرف من التجويد.

الهــمـــــزة

أما الهمزة فتقدّم الكلام على مخرجها ونسبتها وصفتها، وهي حرف مجهور، شديد، منفتح، مُسْتَفِل، لا يخالطها نَفَس، وهي من حروف الإبدال، وحروف الزوائد، وهي لا صورة لها في الخطّ، وإنّما تُعْلَم بالشكل والمشافهة.

والناس يتفاضلون في النطق بها على مقدار غِلَظِ طباعهم ورقّتها: فمنهم من يلفظ بها لفظًا تستبشعه الأسماع، وتنبو عنه القلوب. ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه مَعيبٌ مَنْ أخذ به.

ورُوِي عن الأعمش أنّه كان يكره شدّة النَّبْرَةِ ـ يعني الهمزة ـ في القراءة، وقال أبو بكر ابن عيّاش: «إمامُنا يهمِزُ ﴿مُّؤْصَدَةٌ ﴾ [الهمزة: ٨]، فأشتهي أن أسدّ أذنيّ إذا سمعته يهمزها».

ومنهم من يشدّدها في تلاوته يقصد بذلك تحقيقها، وأكثر ما يستعملون ذلك بعد المدّ، فيقولون: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ﴾ [البقرة: ٢١].

ومنهم من يأتي بها في لفظة مُسهّلة، وذلك لا يجوز إلّا فيما أَحكمت الرواية تسهيله.

والذي ينبغي، أنّ القارئ ـ إذا همز ـ أن يأتي بالهمزة سَلِسة في النطق، سهلة في الذوق، من غير لَكَـزٍ ولا ابتهار لها، ولا خروج بها عن حدِّها، ساكنة كانت أو متحركة، يألف ذلك طبعُ كلّ أحد، ويستحسنه أهلُ العلم بالقراءة، وذلك المختار، وقليلٌ من يأتي بها كذلك في زماننا هذا، ولا يقدِر القارئ عليه إلّا برياضة شديدة، كما كان حمزة يقول: إنّما الهمزة رياضة. وقال أبان بن تغلب: فإذا أحسن الرجل سهّلها، أي تركها.

وينبغي للقارئ إذا سهّل الهمزة أن يجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وذلك مذكور في كتب القراءات فلذلك أضربنا عن ذكره هنا.

وينبغي أيضًا للقارئ أن يتحفظ من إخفاء الهمزة إذا انضمّت أو انكسرت، وكان بعد كلٍّ منهما أو قبله ضمّة أو كسرة. نحو قوله: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦]، ﴿أُعِدَّتْ﴾ [البقرة: ٢٤].

وينبغي أيضًا للقارئ إذا وقف على الهمزة المتطرفة بالسكون أن يُظهرها في وقفهِ لِبُعدِ مخرجها، وضعفها بالسكون وذهاب حركتها، لأن كل حرف سكن خَفَّ إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثقلت، لا سيما إذا كان قبلها ساكن، سواء كان الساكن حرف علّة أو صحة، نحو قوله: ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥]، ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿شَىْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، ولهذا المعنى آثر هشام تسهيلَها على تسهيل المتوسّطة. هذا ما يتعلق بحكم الهمزة.

البـــــاء

وأما حكم الباء فهي تخرج من المخرج الثاني عشر من مخارج الفم، ممّا بين الشفتين مع تلاصقهما، وقد تقدّم الكلام على أنها مجهورة، شديدة، منفتحة، مستفلة، مقلقلة.

فإذا التقتا من كلمتين وكانت أولاهما ساكنة كان إدغامها إجماعًا نحو قوله: ﴿فَٱضْرِب بِّهِۦ﴾ [ص: ٤٤].

وإذا سكنت ولقيها ميم أو فاء نحو قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤]، جاز فيها الإظهار والإدغام، فالإظهار لاختلاف اللفظين، والإدغام لقرب المخرج.

وإذا التقت الباء المتحركة بمثلها وجب إثبات كلّ منهما على صيغته مرقّقًا مخافة أن يقرب اللفظ من الإدغام، نحو قوله: ﴿سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤]، و ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ﴾ [الحجرات: ٧]، ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦]، ونحو ذلك.

فصل: وإذا سكنت الباء وجب على القارئ أن يظهرها مرقّقة، وأن يقلقلها سواء كان الإسكان لازمًا أو عارضًا، لا سيّما إذا أتى بعدها واو وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، ﴿عِبْرَةٌ﴾ [يوسف: ١١١]، ﴿فَٱنصَبْ﴾ [الشرح: ٧]، وأما العارض فنحو قوله: ﴿ٱلْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] ، و ﴿حَسِبَ﴾ [العنكبوت: ٤] ، ونحو ذلك.

فصل: وإذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارئ أن يرقّق اللفظ بها لا سيما إذا وقع بعدها حرف استعلاء أو إطباق نحو قوله تعالى: ﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و ﴿بَٰسِطٌ﴾ [الكهف: ١٨] ، و ﴿وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، و ﴿ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، و ﴿بَٰلِغَ﴾ [المائدة: ٩٥]، ونحو ذلك، فكثير من القراء يتعمّدون اللفظ بها شديدة، فيخرجونها عن حدّها ويفخمون لفظها فاحذر ذلك، واحذر أيضًا إذا رقّقتها أن تدخلها إمالة فكثيرًا ما يقع في ذلك، عامة المغاربة.

التــــــاء

وأما التاء فتقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثامن من مخارج الفم، وهي من فوق الثنايا العليا مُصعدًا إلى جهة الحنك يسيرًا مما يقابل طرف اللسان، وهي مهموسة، شديدة، منفتحة، مستفلة. وقيل: إنها من حروف القلقلة، وهذا في غاية ما يكون من البُعد، لأنّ كلّ حروف القلقلة مجهورة شديدة، ولو لزم ذلك في التاء للزم في

الكاف، فلولا الهمس الذي في التاء لكانت دالًا، ولولا الجهر في الدال لكانت تاءً، إذ المخرج واحد، وقد اشتركا في الصفات.

فإذا نطقت بها وبعدها ألف غير الممالة، فاحذر تغليظها أو أن تنحو بها إلى الكسر، فكلاهما محذوران، بل تنطق بها مرقّقة، وذلك نحو: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، و﴿تَأۡكُلُونَ﴾ [آل عمران: ٤٩].

فصل: وإذا سكنت وأتى بعدها طاء أو دال أو تاء وجب إدغامها فيهن، فإذا أدغمت في الطاء وجب إظهار الإدغام مع إظهار الإطباق والاستعلاء وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣]، لأن في الأصل إطباقاً مع إطباق[1] وكذا استعلاء مع استعلاء، وذلك غاية القوة لا سيّما مع الجهر والشدة.

وإذا تكررت التاء في كلمة نحو قوله تعالى: ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ [النحل: ٢٨]، أو كلمتين الأولى متحركة ـ أظهرتها إظهاراً بيّناً نحو قوله تعالى: ﴿كِدتَّ تَرۡكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤]. وإن تكرّرت ثلاث مرات نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتۡبَعُهَا﴾ [النازعات: ٦ ـ ٧]، فبيان هذا الحرف لازم، لأنّ في اللفظ به صعوبة.

قال مكّي في الرعاية: «وهو بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات ويردّها في كلّ مرّة إلى الموضع الذي رفعها منه». وهذا ظاهر، ألا ترى أن اللسان إذا لفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليلفظ بالثانية، ثم يرجع ليلفظ بالثالثة، وذلك صعب، فيه تكلّف.

(١) لأن التاء تنقلب طاءً ثم تدغم بالطاء.

وإذا جاءت قبل حرف الإطباق في كلمة لزم بيانُها وتخليصها بلفظ مرقّق غير مفخّم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿وَلَا تَطْرُدِ﴾ [الأنعام: ٥٢]، و﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾ [هود: ١١٢]، و﴿تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] ونحو ذلك، لأن الطاء والتاء من مخرج واحد، لكن الطاء حرف قويّ فيه جهر وشدة وإطباق واستعلاء، والتاء مُسْتَفِلة منفتحة مهموسة، والقويُّ إذا تقدّم الضعيفَ وهو مُجاورهُ جذبه إلى نفسه، ألا ترى أن التاء إذا وقعت بعد حرف الإطباق لم يكن بُدّ من أن تبدل منها طاء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱصْطَفَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿ٱضْطُرَّ﴾[1] [البقرة: ١٧٣]، ليعمل اللسان عملًا واحدًا.

وإن حال بينهما حائل نحو قوله: ﴿ٱخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦] وجب بيان التاء مرقّقة مع ترقيق اللام، لئلّا تقرب التاء من لفظ الطاء التي بعدها وتصير اللّام مُفخَّمة.

وإذا سبقت الطاءُ التاءَ وكانت ساكنة أدغمت الطاءُ فيها، فإذا نطقت بها خَلَّصْتَ صوت الطاء مع الإتيان بصوت الإطباق، ثم تأتي بالتاء مرقّقة على أصلها، وهذا قليلٌ في زماننا هذا، ولا يقدر عليه إلا الماهر المجود، ولم أرَ أحدًا نبّه عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بَسَطتَ إِلَيَّ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، وهذا ونحوه تحكمه المشافهة.

قال شريح في «نهاية الإتقان»: «القرّاء قد يتفاضلون فيها ـ يعني التاء ـ فتلتبس في ألفاظهم بالسين لقرب مخرجها، فَيُحْدِثون فيها رخاوةً وصفيرًا، وذلك أنّهم لا يَصْعَدون بها إلى جهة الحنك، إنّما يَنْحَونَ بها إلى جهة الثنايا، وهناك مخرج السين».

وإذا قرأت بحرف وَرْشٍ وفَخَّمت اللام فليكن احتفالُك بترقيق التاء أكثر،

---

(١) أصلهما: (اصتفى) «افتعل» من «صفا» و«اضتر» من «ضر».

لقرب الحرف القوي من التاء نحو قوله تعالى: ﴿تَصۡلَىٰ نَارًا﴾ [الغاشية: ٤].

وإذا سكَّنتَ التاء وأَتى بعدها حرفٌ من حروف المعجم فاحذر إخفاءَها في نحو قوله: ﴿فِتۡنَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقيل: لأن التاء حرف فيه ضعف، وإذا سُكِّنَ ضعف، فلا بدّ من إظهاره لشدّته.

الـثــــــاء

وأما الثاء فتقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج العاشر من الفم، وهو ما بين اللسان وأطراف الثنايا العليا، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، مستفلة، فإذا نطقت بها فوفِّها حقَّها من صفاتها، وإياك أن تُحدث فيها جهرًا فيلتبس لفظها بالذال لأنهما من مخرج واحد.

وإذا وقع بعد الثاء ألفٌ فالفظْ بها مرقّقة غير مغلّظة نحو قوله تعالى: ﴿ثَالِثُ﴾ [المائدة: ٧٣]، و﴿وَثَامِنُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢] ونحوه، وإذا تكرّرت الثاءُ وجبَ بيانُها نحو قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣] ونحوه، مخافة أن يدخل الكلامَ إخفاءٌ.

وإذا وقعت الثاء ساكنة قبل حرفِ استعلاء وجب بيانها لضعفها وقوة الاستعلاء بعدها نحو قوله تعالى: ﴿أَثۡخَنتُمُوهُمۡ﴾ [محمد: ٤]، و ﴿إِن يَثۡقَفُوكُمۡ﴾ [الممتحنة: ٢] وشبهه.

الـجيـــــم

وأما الجيم فتقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من مخارج الفم وهو من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، وهي مجهورة، شديدة، منفتحة، مستفلة، مقلقلة، فإذا نطقت بها فَوَفِّها حقَّها من صفاتها.

وإذا سكنت الجيم ـ سواء كان سكونها لازمًا أو عارضًا ـ فإن كان لازمًا وجب التحفّظ من أن تجعل شينًا؛ لأنّهما من مخرج واحد، فإنّ قومًا يغلطون فيها لا سيّما إذا أتى بعدها زايٌ أو سين، فيحْدثون همسًا ورخاوة، ويدغمونها في الزاي والسين ويُذهبون لفظها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱجْتَمَعُوا۟﴾ [الحج: ٧٣] و﴿ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] و﴿ٱجْتَنِبُوا۟﴾ [الحجرات: ١٢] و﴿خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩] و﴿وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و﴿تُجْزَىٰ﴾ [غافر: ١٧] و﴿تُجْزَوْنَ﴾ [الأنعام: ٩٣] و﴿رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩] و﴿رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥] ونحو ذلك. فلا بدّ من إظهار جهرها وشدّتها وقلقلتها. وإذا كان سكونها عارضًا فلا بدّ من إظهار جهرها وشدّتها وقلقلتها وإلا ضعُفت وانمزجت بالشين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أُجَاجٌ﴾ [الفرقان: ٥٣]، و﴿فَخَرَاجُ﴾ [المؤمنون: ٧٢] ونحو ذلك في الوقف.

وإذا أَتَتْ الجيم مشدّدة أو مكرّرة وجب على القارئ بيانها لقوّة اللفظ بها وتكرير الجهر والشدة فيها نحو قوله ﴿حَاجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، ﴿وَحَآجَّهُۥ﴾ [الأنعام: ٨٠].

فإذا أتى بعد الجيم المشدّدة حرفٌ مشدّد خفيّ كان البيان لهما جميعًا آكد؛ لئلَّا يخفى الحرف الذي بعد الجيم وليظهر الجيم، نحو قوله تعالى: ﴿يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦]، والبيان لهما لازم لصعوبة اللفظ بإخراج الهاء المشددة بعد الجيم المشددة لأَجل خفاء الهاء.

الحـــــاء

أما الحاء المهملة: تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني من وسط الحلق بعد مخرج العين؛ لأنهما جميعًا من وسطه، وهي مهموسة، رخوة، مستفلة، منفتحة. فإذا نطقت بها فَوَفِّها حقَّها من صفاتها.

قال الخليل في كتاب العين: «ولولا بُحّةٌ في الحاء لكانت مشبهة بالعين» يريد في اللفظ، إذ المخرج والصفات متقاربة، ولهذه العلّة لم يأتلف في كلام العرب عينٌ وحاء أصليتان في كلمة، لا تجد إحداهما مجاورة للأخرى في كلمة إلا بحاجز بينهما، وكذلك الهاء مع الحاء ولذلك قال بعض العرب في «معهم»: «مَحُّم»، فأبدل من العين حاء لقرب الحاء في الصفة، ولأن مخرجهما واحد، ولِبُعدِ الهاء في الصفة من العين مع خفاء الهاء، فلمّا أبدل من العين حاء أُدغمت الهاء التي بعدها فيها على إدغام الثاني في الأول.

وإذا أتى بعد الحاء ألف وجب على القارئ أن يلفظ بها مرقّقةً، وينبغي أن يتحفّظ ببيان لفظها عند مجيء العين بعدها لأنهما من مخرج واحد.

فإذا وقعت الحاء قبل العين خِيفَ أن يقرب اللفظ من الإخفاء أو من الإدغام نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عمران: ٤٥]، و﴿زُحْزِحَ عَنِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ونحو ذلك، فإذا كانت الحاء ساكنة كان البيان آكد لأنّ بسكونها قد تهيّأت للإدغام، إذ كلُّ حرف أُدغم لا بدّ من إسكانه قبلَ أن يُدغم. فإذا سكنت الحاء قبل العين قربت من الإدغام فيجب إظهارها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾ [الزخرف: ٨٩] البيان في هذا لازم.

وإذا لقيها مثلها كان البيان لازمًا إن لم يقرأ بالإدغام(١)، نحو قوله تعالى: ﴿لَآ أَبْـرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ [الكهف: ٦٠].

وإن لاصقها هاء كان البيان لازمًا أكيدًا لئلّا تُدغم الهاء فيها لقرب المَخرجَين، ولأن الحاء أقوى من الهاء فهي تجذب الهاء إلى نفسها وهذا كثير ما يقع فيه الناس، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق: ٤٠]، فالتحفظ بإظهارها واجب.

---

(١) كالسوسي عن أبي عمرو ومن وافقه.

الـخــــــــاء

وأما الخاء تقدّم الكلام على أنها من أول المخرج الثالث من الحلق، وهي ممّا يلي الفم، وهي حرف مهموس، مُسْتعل، رخو، منفتح، فإذا نطقت بها فوفِّها حقَّها من صفاتها.

فإذا وقع بعدها ألف فلا بدّ من تفخيم لفظها لاستعلائها، وكذلك كلُّ حرفٍ من حروف الاستعلاء، وكذا إن كانت مفتوحة ولم يجئ بعدها ألف.

قال ابن الطحّان الأندلسي في «تجويده»: «**المُفَخَّمات على ثلاثة أضرب: ضربٌ** يتمكّن التفخيم فيه وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحًا. **وضرب** يكون دون ذلك وهو أن يقع حرف منها مضمومًا. **وضرب** دون ذلك وهو أن يكون حرف منها مكسورًا.

قلت: وهذا قول حسن، غير أني أختار أن يكون على **خمسة أضرب: ضرب** يتمكّن التفخيم فيه وهو أن يكون بعد حرف الاستعلاء ألف، **وضرب** دون ذلك، وهو أن يكون مفتوحًا، **ودونه**: وهو أن يكون مضمومًا، **ودونه** وهو أن يكون ساكنًا، **ودونه**: وهو أن يكون مكسورًا.

واحذر إذا فَخَّمْتَها قبل الألف أن تُفَخّم الألف معها فإنه خطأٌ لا يجوز، وكثيرًا ما يقع القرّاء في مثل ذلك، ويظنون أنّهم قد أَتَوا بالحروف مجوّدة، وهؤلاء مُصَدَّرون في زماننا يُقرِئون الناس القراءات، فالواجب أن يُلْفَظَ بهذه كَما يُلْفَظ بها إذا قلت: (هاء)، (ياء). قال الجعبري:

وإيّـاكَ واستصـحابَ تفخـيمِ لفظِهـا إلى الأَلِفـــاتِ التاليـــاتِ فَتَعْثـــرا

وقال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ،

وذلك نحو: ﴿ خَآئِفِينَ ﴾ [البقرة: ١١٤]، ﴿ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٣]، و﴿قَالَ ﴾ [البقرة: ٣٠] و﴿ طَالَ ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، و﴿ غَالِبَ ﴾ [آل عمران: ١٦٠] ونحو ذلك.

وبعضُ القرّاء يفخّمون لفظها إذا جاورها ألف، ولا يفعلون ذلك في نحو ﴿غَلَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿ خَلَقَ ﴾ [البقرة: ٢٩].

قال شُريح في «نهاية الإتقان»: وتفخيم لفظها على كلّ حال هو الصواب لاستعلائها.

وينبغي أن تخلص لفظها إذا سكنت، وإلّا ربما انقلبت غينًا، كقوله: ﴿ وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٧٧]، و﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، و﴿ ٱخْتَلَطَ ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، و﴿ يَخْتِمْ ﴾ [الشورى: ٢٤] ونحو ذلك.

الـــــدال

وأما الدال المهملة تقدم الكلام على مخرجها، وهو مخرج التاء المذكور، وعلى أنها مجهورة، شديدة، منفتحة، مستفلة، متقلقلة.

وإذا سكنت الدال ـ وسواء كان سكونها لازمًا أو عارضًا ـ فلا بدّ من قلقلتها وبيان شدتها وجهرها: فإن كان سكونها لازمًا ـ سواء كان من كلمة أو من كلمتين ـ وأتى بعدها حرف من حروف المعجم لا سيّما النون؛ فلا بدّ من قلقلتها وإظهارها لئلا تخفَى عند النون وغيرها، لسكونها واشتراكهما في الجهر، نحو قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ لَقِينَا ﴾ [الكهف: ٦٢]، و﴿ لَقَدْ رَأَىٰ ﴾ [النجم: ١٨] و﴿ قَدْ نَرَىٰ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و﴿ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١] و﴿ بِٱلْعَدْلِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿ وُعِدْنَا ﴾ [المؤمنون: ٨٣]

ونحو ذلك.

وإيّاكَ إنْ أَظهرتَها أن تحرّكها كما يفعلُ كثيرٌ من العجم، وذلك خطأ فاحش، وقال لي شخص يزعم أنه إمامُ عصره: لا تكون القلقلة إلّا في الوقف، فقلت له: سلامًا.

وإن كان سكونها عارضًا فلا بدّ من بيانها وقلقلتها وإلا عادت تاء.

وإيّاك إن تَعَمَّدت بيانها أن تشدّدها كما يفعلُ كثير من القرّاء.

وإذا تكررت الدال وأتت مشدّدة وغير مشدّدة؛ وجب بيانُ كلٍّ منهما لصعوبة التكرير على اللسان، فالإظهار لازم كقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿أَخِى ۝٣٠ ٱشْدُدْ بِهِۦ﴾ [طه: ٣٠ - ٣١]، ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ﴾ [سبأ: ٣٢] و﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢]، و﴿مُّمَدَّدَةٍ﴾ [الهمزة: ٩] ونحوه، البيان لازم.

وكذلك إذا كان الدالُ بدلًا من تاء وجب على القارئ بيانها لئلّا يميل بها اللسانُ إلى أصلها، وذلك نحو: ﴿مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر: ٤]، و﴿تَزْدَرِىٓ﴾ [هود: ٣١] وشبهه.

وإذا التقى الدال بالتاء وهو ساكن، أُدغم من غير عُسر، سواء كان من كلمة أو من كلمتين كقوله: ﴿وَوَعَدتُّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و﴿وَمَهَّدتُّ﴾ [المدثر: ١٤]، و﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿لَّقَد تَّابَ﴾ [التوبة: ١١٧]، ومع ذلك فإذا جاء بعدها ألف لفظ بها مرقّقة.

الـــــذال

أما الذال تقدم الكلام على أنها من مخرج الثاء، وهو المخرج العاشر من الفم،

وهي مجهورة، رخوة، منفتحة، مستفلة، وهي أقوى من الثاء بالجهر، ولولا الجهر الذي في الذال لكانت ثاء، ولولا الهمس الذي في الثاء لكانت ذالًا.

وإذا أتى بعد الذال ألف نطقت بها مرقّقة كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿ ذَاتَ ﴾ [الأنفال: ١] وشبهه، ومتى لم تحتفظ بترقيق الذال دخلها التفخيم، فيؤدّيها إلى الإطباق، فتصير عند ذلك ظاء.

وإذا سكنت وأتى بعدها ظاء فإدغامها فيها لازم، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذ ظَّلَمُوٓاْ ﴾ في [النساء: ٦٤]، و﴿ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ في [الزخرف: ٣٩]، ليس في القرآن غيرهما، فاخرج من لفظ الهمزة إلى لفظ الظاء المشدّدة.

وإذا أتى بعدها حرف مهموس فبيِّن جَهرها وإلّا عادت ثاء كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ ﴾ [الأعراف: ٨٦].

وإن أَتَى بعدها نونٌ كقوله: ﴿ فَنَبَذْنَٰهُ ﴾ [الصافات: ١٤٥]، ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا ﴾ [الأعراف: ١٧١] فلا بدّ من إظهارها، وإلّا ربما اندغمت في النون.

وإذا التقت بالراء فلا بدّ من بيانها وتخليص اللفظ بها رقيقةً، وبالراء بعدها مفخمةً، ولا يُتساهل في ذلك فربما انقلبت الذال ظاء إذا فُخِّمت الراء نحو قوله تعالى: ﴿ ذَرَّةٍ ﴾ [النساء: ٤٠]، و﴿ ذِرَاعًا ﴾ [الحاقة: ٣٢]، و﴿ أَنذَرْتُكُمْ ﴾ [فصلت: ١٣].

وإذا أَتى بعدها قافٌ فلا بدّ من ترقيقها وإلا صارت ظاء نحو قوله تعالى: ﴿ذَاقُواْ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، و﴿ ٱلْأَذْقَانِ ﴾ [يس: ٨]. فلا بدّ للقارئ أن يأتي بالذال مستفلةً منفتحةً، وبالظاء مستعليةً مطبقةً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ [يونس: ٧٣] و﴿ ٱلْمُنظَرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٥]، و﴿ وَذَلَّلْنَٰهَا ﴾ [يس: ٧٢] و﴿ وَظَلَّلْنَا ﴾

[البقرة: ٥٧]، و﴿ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٧] و﴿ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٠] وما أشبه ذلك.

وإذا تكررت الذال وجب بيان كل منهما نحو: ﴿ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾ [ص: ١]، وقد اجتمع هنا ثلاث ذالات، لأن اللام قلبت ذالًا توصّلًا إلى الإدغام، وبيانُ كُلٍّ منهن لازم.

وإياك أن تبالغ في ترقيق الذال فتجعلها ثاء كما يفعل بعض الناس.

الـــــــراء

وأما الراء تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج السابع من مخارج الفم، وهو ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا العليا، وهي أدخل في طرف اللسان قليلًا من النون، وفيها انحراف إلى مخرج اللام، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، منفتحة، مستفلة، متكرّرة، ضارعت بتفخيمها الحروف المستعلية.

قال سيبويه: والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، وذلك لما فيها من التكرير الذي انفردت به دون سائر الحروف.

وإذا أتت مشدّدة وجب على القارئ التحفّظ من تكريرها، وأن يؤديها بيسر من غير تكرير ولا عسر، فغالبُ مَنْ لا معرفةَ له يقع في ذلك، وهو خطأ ولحن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَخَرَّ مُوسَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿ أَشَدُّ حَرًّا ﴾ [التوبة: ٨١] و﴿ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، و﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ و﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ونحو ذلك.

وإذا تكرّرت والأولى مُشدَّدة وجب التحفُّظُ على إظهارها وإخفاء تكريرها كقوله تعالى: ﴿ مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران: ٣٥].

وأَما أَمْرُ ترقيقها وتفخيمها فقد أحكم القرّاء ذلك في كتبهم، فلذلك أضربنا عنه هنا، ولا بدّ من تفخيمها إذا كان بعدها ألف، واحذر تفخيم الألف معها.

الــــــزاي

وأما الزاي تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج التاسع من الفم، ممّا يلي اللسان وفويق الثنايا السفلى، وهي مجهورة، منفتحة، مستفلة، صفيرية.

فإذا سكنت وجب بيانُها ممّا بعدها وإشباع لفظها، وسواء لقيت حرفًا مهموسًا أو مجهورًا، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَنَزْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٥]، و﴿تَزْدَرِيٓ﴾ [هود: ٣١] و﴿أَزْكَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨]، و﴿لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، و﴿وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢] وشبه ذلك.

وإذا تكرّرت الزاي وجب بيانُها نحو قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤] لثقل التكرير.

ولا بدّ من ترقيقها إذا أتى بعدها ألف نحو قوله تعالى: ﴿مَّا زَادُوكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، و﴿ٱلزَّانِيَةُ﴾ [النور: ٢] ونحو ذلك.

الســــين

وأما السين تقدم الكلام على مخرجها، وهو مخرج الزاي، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، منسفلة، صفيرية. ولولا الهمس الذي فيها لكانت زايًا، ولولا الجهر الذي في الزاي لكانت سينًا، فاختلافهما في السمع هو بالجهر والهمس.

وإذا أتى بعد السين حرف من حروف الإطباق ـ سواء كانت ساكنة أو متحركةً ـ وجب بيانها في رِفْقٍ وتُؤَده، وإلا صارت صادًا بسبب المجاورة لأن مخرجهما واحد،

ولولا التسفّل والانفتاح اللذان في السين لكانت صادًا، ولولا الاستعلاء والإطباق اللذان في الصاد لكانت سينًا.

وينبغي أن يُبيَّن صفيرها أكثر من الصاد، لأن الصاد بَيِّنٌ بالإطباق نحو ﴿بَسۡطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و﴿مَسۡطُورًا﴾ [الإسراء: ٥٨]، و﴿تَسۡتَطِيعَ﴾ [الكهف: ٤١]، و﴿أَقۡسَطُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فتلفَّظْ بها في حَالَيْ سكونها وتحريكها برفق ورقّة.

وإذا سكنت وأتى بعدها جيم أو تاء فبيِّنْها نحو: ﴿مَسۡجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] ﴿مُّسۡتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢] ونحو ذلك، ولو لم تبيِّنها لالتبست بالزاي للمجاورة[1]. واحذر أن تحرِّكَها عند بيانك صفيرها.

وإذا أتى لفظ هو بالسين يشبه لفظًا هو بالصاد وجب بيان كل ذلك، وإلّا التبس نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ [يونس: ٥٤] و﴿وَأَصَرُّواْ﴾ [نوح: ٧]، و﴿يُسۡحَبُونَ﴾ [غافر: ٧١] و﴿يُصۡحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣]، و﴿قَسَمۡنَا﴾ [الزخرف: ٣٢] و﴿قَصَمۡنَا﴾ [الأنبياء: ١١]، فلا بدّ من بيان صفيرها في استفالها.

الشين

وأما الشين تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من الفم بعد الكاف، من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، مستفلة، متفشّية. وينبغي أن يبيّن التفشّي الذي فيها عند النطق بها، وإذا كانت مشدّدة فلا بدّ من إشباع تَفشّيها كقوله تعالى: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا﴾ [هود: ٧١]. وإذا سكنت فلا بدّ من بيان تفشِّيها وتخليصها كقوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَىٰهُ﴾ [البقرة: ١٠٢] و﴿يَشۡرَبُونَ﴾

(١) فينطق بعض الطلاب السين مجهورة فتصبح زاياً عند مجاورتها لحرف مجهور كالجيم.

[الإنسان: ٥] و﴿ ٱشۡدُدۡ ﴾ [طه: ٣١].

وإذا وَقَفْتَ على نحو: ﴿ٱلرُّشۡدُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فلا بدّ من بيان تفشِّيها وإلا صارت كالجيم.

وإذا وقع بعدها جيم فلا بدّ من بيان لفظ الشين، وأَلَّا تقرّب من لفظ الجيم كقوله تعالى: ﴿ شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ﴾ [النساء: ٦٥]، و﴿ شَجَرَةٞ تَخۡرُجُ ﴾ [الصافات: ٦٤] ونحو ذلك.

الصـــــاد

وأما الصاد المهملة تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج التاسع من مخارج الفم، وهو مخرج الزاي والسين، وهي مهموسة، رخوة، مطبقة، مستعلية، صفيرية. وقد تقدّم الكلام على تفخيمها في ذكر الخاء.

وإذا سكنت الصاد وأتى بعدها دالٌ فلا بدّ من تخليصها وبيان إطباقها واستعلائها، وإلا صارت زايًا كقوله: ﴿ أَصۡدَقُ ﴾ [النساء: ٨٧]، و﴿ يُصۡدِرَ ﴾ [القصص: ٢٣] إلّا مَنْ مذهبُهُ التشريب(١).

وإن أَتَى بعدها طاءٌ فلا بدّ أيضًا من بيان إطباقها واستعلائها، وإلّا صارت زايًا كقوله تعالى: ﴿ٱصۡطَفَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿يَصۡطَفِي﴾ [الحج: ٧٥] وشبهه.

وإذا أتى بعدها تاء فلا بدّ من بيان إطباقها واستعلائها، وإلّا بادر اللسان إلى جعلها سينًا، لأن السين أقربُ إلى التاء من الصاد إلى التاء، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ

(١) أي يُشِمّ الصاد صوت الزاي، ويكون صوت الصاد متغلباً على صوت الزاي، كما في قراءة حمزة ومن وافقه.

﴿ حَرَصۡتَ ﴾[يوسف: ١٠٣]، و﴿ حَرَصۡتُمۡ ﴾[النساء: ١٢٩] ونحوه.

الـضـــــاد

وأما الضاد تقدّم الكلام على أنّها تخرج من المخرج الرابع من مخارج الفم، من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، وهي مجهورة، رخوة، مطبقة، مستعلية، مستطيلة.

واعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسُر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به: فمنهم من يجعله ظاءً مطلقًا لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلّها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالةُ واختلاف المخرجين لكانت ظاءً، وهم أكثر الشاميّين وبعضُ أهل الشرق، وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى؛ لمخالفة المعنى الذي أراده الله تعالى، إذ لو قلنا: ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ بالظاء كان معناه: الدائمين، هذا خلاف مرادِ الله تعالى، وهو مُبطل للصلاة، لأن الضلال بالضاد وهو ضد الهدى، كقوله تعالى: ﴿ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٦٧]، ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] ونحوه، وبالظاء هو الدوام، كقوله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا ﴾ [النحل: ٥٨]، فمثال الذي يجعل الضاد ظاء في هذا وشبهه كالذي يبدل السين صادًا في نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ﴾ [الأنبياء: ٣] ﴿ وَأَصَرُّواْ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ ﴾ [نوح: ٧]، فالأول من السرّ، والثاني من الإصرار.

وقد حكى ابنُ جنّي في كتاب «التنبيه» وغيره أنّ من العرب من يجعل الضاد ظاءً مطلقًا في جميع كلامهم، وهذا غريب وفيه توسّع للعامة.

ومنهم من لا يُوصلها إلى مخرجها، بل يخرجها دونه ممزوجةً بالطاء المهملة، لا يقدرون على غير ذلك، وهم أكثر المصريّين وبعض أهل المغرب.

ومنهم من يخرجها لامًا مفخّمة، وهم الزيالعُ[1] ومن ضاهاهم.

واعلم أنّ هذا الحرف خاصة إذا لم يقدر الشخص على إخراجه من مخرجه بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم.

وإذا أتى بعد الضاد حرف إطباق وجب التحفُّظُ بلفظ الضاد، لئلا يسبِق اللسان إلى ما هو أخفّ عليه وهو الإدغام، كقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٦].

وإذا سكنت الضاد وأتى بعدها حرف من حروف المعجم فلا بدّ من المحافظة على بيانها، وإلّا بادرَ اللسانُ إلى ما هو أخفّ منها[2]، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَضْتُم﴾ [البقرة: ١٩٨]، و﴿وَخُضْتُمْ﴾ [التوبة: ٦٩]، ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ﴾ [الحجر: ٨٨]، ﴿وَقَيَّضْنَا﴾ [فصلت: ٢٥]، و﴿فَرَضْنَا﴾ [الأحزاب: ٥٠] و﴿خُضْرٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿نَضْرَةً﴾ [الإنسان: ١١]، و﴿فِى تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل: ٢] ونحو ذلك.

وإذا تكرّرت هي أو أتى بعدها ظاء فلا بدّ من بيان كلّ واحد منهنّ وإخراجها من مخرجها كقوله: ﴿يَغْضُضْنَ﴾ [النور: ٣١]، و﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣] و﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧] ونحوه.

وإذا أتى بعدها حرفٌ مُفَخّم أو غيره فلا بدّ من بيانها لئلّا يبدلَها اللسانُ حرفًا من جنس ما بعدها كما تقدّم، نحو ﴿أَرْضُ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١] وشبه ذلك.

---

(١) من جنوب السودان.

(٢) وهو حرف الثاء، فيجب النطق بالضاد مع الاستطالة وبعدها تاء مع ترقيقها.

والتفخيم ذكر قبل.

الطـــــاء

وأما الطاء المهملة تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج التاء والدال، وهو المخرج الثامن من مخارج الفم، وهي من أقوى الحروف، لأنها حرف مجهور، شديد، مطبق، مستعل، مقلقل إذا سكن، وقد تقدّم الكلام على تفخيمه.

وإذا تكرّرت الطاء وجب بيانها لقوّتها كقوله تعالى: ﴿شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤] وإذا سكنت ـ سواء كان سكونها لازمًا أو عارضًا ـ فلا بدّ من بيان إطباقها وقلقلتها، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠]، و﴿ٱلْأَطْفَـٰلُ﴾ [النور: ٥٩]، و﴿ٱلْبَطْشَةَ﴾ [الدخان: ١٦]، ﴿وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، و﴿ٱخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، و﴿ٱلْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ونحوه في الوقف.

وإذا سكنت وأتى بعدها تاء فأَدْغِمْها فيها إدغامًا غير مُسْتَكْمَل، يبقى معه تفخيمها واستعلاءها لقوّة الطاء وضعف التاء نحو: ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، لأن أصل الإدغام أن يدغم الأضعف في الأقوى ليصير في مثل قوّته، وفي مثل هذا عكسه، وسوَّغَه القلب، لكن الصفة باقية دالّة على موصوفها في نحو هذا كالغُنّة، ألا ترى أنك إذا أدغمت التاء في الطاء في نحو: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٦٩]، لم تُبْقِ من لفظها شيئًا، لأنّ الإدغام على ما ينبغي أن يكون كاملًا في نحو هذا، ولولا أنهما من مخرج واحد لم تدغم الطاء فيها، فلذلك ضعف الإدغام عن أن يكون مكملًا، ونظيره إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء إذا أُبقيت الغنة، فيكون التشديد متوسّطًا لأجل إبقاء الغنّة.

قال أبو عمرو الداني: هذا مذهب القراء، وقد يجوز إدغامها وإدغام صوتها ـ

أعني الطاء في التاء ـ كجوازه في إدغام التنوين والنون في الواو والياء مع غُنَّتِهما، كرواية خلف عن سليم عن حمزة وهو الأقلّ.

قال شُريح في «نهاية الإتقان»: «من العرب من يبدل التاء طاء، ثم يدغم الطاء الأولى فيهما فيقول: (أَحَطُّ) و(فَرَّطُّ)، وهذا ممّا يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق».

وإذا كانت الطاء مشدّدة فلا بدّ من بيانها نحو: ﴿ٱطَّيَّرۡنَا﴾ [النمل: ٤٧] و﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وإلّا مالَ بها اللسانُ إلى الرخاوة.

الـظـــــــاء

وأما الظاء تقدم الكلام على مخرجها، وأنها تخرج من مخرج الذال والثاء وهو المخرج العاشر، وهي مجهورة، رخوة، مطبقة، مستعلية، وقد تقدم الكلام على تفخيمها.

وإذا سكنت الظاء وأتى بعدها تاء وجب بيانها لئلّا تقرب من الإدغام نحو: ﴿أَوَعَظۡتَ﴾ في [الشعراء: ١٣٦]، ولا ثاني له. قال مكّي: الظاء مظهرة بغير اختلاف في ذلك بين القراء.

وقال الداني في كتاب «التحديد» له[1]: وقد جاء عن أبي عمرو والكسائي ما لا يصحّ في الأداء، ولا يُؤخذ به في التلاوة. وكذا يلزم تخليصه وبيانه ساكنًا كان أو متحرّكًا حيث وقع.

الـعــــيـن

وأما العين تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني من الحلق قبل مخرج

(١) انظر كتاب «التحديد في الإتقان والتجويد» تحقيق د. غانم قدوري الحمد، طبعة دار عمار، الأردن ص١٣٨.

الحاء، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، مستفلة، فإذا لفظتَ بها فبيّن جهرها وإلّا عادت حاء، إذ لولا الجهرُ وبعضُ الشدّة لكانت حاء كذلك، ولولا الهمس والرخاوة اللذان في الحاء لكانت عينًا.

فإذا وقع بعدها حرف مهموس كقوله تعالى: ﴿ تَعۡتَدُوٓاْ ﴾ [البقرة: ١٩٠] و﴿ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠] فَبَيِّنْ جهرها وشدَّتها، وكذا إذا وقع بعدها ألف نحو: ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢]، فلطِّف العين ورقِّق الألف، وبعض الناس يفخِّمونه وهو خطأ.

وإذا تكرَّرت فلا بدّ من بيانها لقوّتها وصعوبتها على اللسان كقوله تعالى: ﴿وَنَطۡبَعُ عَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، و﴿فُزِّعَ عَن ﴾ [سبأ: ٢٣] وشبهه[1].

وإذا وقع بعدَ العين الساكنة غينٌ معجمة وجب بيانُها لقرب المخرج ولمبادرة اللفظ إلى الإدغام نحو: ﴿وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ ﴾ [النساء: ٤٦].

الـغـــــيـن

وأما الغين تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الخاء، وهي آخر المخرج الثالث من الحلق ممّا يلي الفم، وهي مجهورة، رخوة، منفتحة، مستعلية، وتقدم الكلام على تفخيمها.

فإذا لَقِيَتْ حرفًا من حروف الحلق وجب بيانها نحو: ﴿ رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا ﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و﴿ أَبۡلِغۡهُ ﴾ [التوبة: ٦]، وكذلك القاف نحو: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران: ٨]، لأنّ مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله والقاف بعده، فيُخْشَى أن

(١) في غير الإدغام الكبير كالسوسي ومن وافقه.

يبادرَ اللفظُ إلى الإخفاء والإدغام.

وإذا وقع بعد الغين الساكنة شين وجب بيانها لئلّا تقربَ من لفظ الخاء، لاشتراكهما في الهمس والرخاوة كقوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ﴾ [آل عمران: ١٥٤] ونحوه، وكذا حكمه مع سائر الحروف نحو: ﴿فَرَغْتَ﴾ [الشرح: ٧] و﴿ضِغْثًا﴾ [ص: ٤٤]، و﴿بَغْيًا﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿يَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، و﴿أَغْنَىٰ﴾ [الأعراف: ٤٨]، و﴿أَغْلَٰلًا﴾ [يس: ٨]، ﴿وَأَغْطَشَ﴾ [النازعات: ٢٩] ونحو ذلك.

الـفــــــاء

وأما الفاء تقدم الكلام على مخرجها من الفم، وهو الحادي عشر، وهو من أطراف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلى، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، مستفلة، متفشية.

فإذا التقت بالميم أو الواو فلا بدّ من بيانها لتأففها نحو: ﴿تَلْقَفْ مَا﴾ [الأعراف: ١١٧]، ﴿لَا تَخَفْ وَلَا﴾ [العنكبوت: ٣٣] ونحو ذلك.

وإذا تكَرَّرت الفاءُ وجب بيانُها، سواءٌ كانت في كلمة أو كلمتين كقوله تعالى: ﴿يُخَفَّفُ﴾ [البقرة: ٨٦]، ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ﴾ [النور: ٣٣]، و﴿تَعْرِفُ فِي﴾ [الحج: ٧٢]، في مذهب المظهر، ونحو ذلك.

وإذا أتى بعدها ألف فلا بدّ من ترقيقها.

الـقـــــاف

وأما القاف تقدم الكلام على أنها تخرج من أول مخارج الفم، من جهة الحلق من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، وهي مجهورة، شديدة، مستعلية، مقلقلة،

منفتحة، وهي قريبة من مخرج الكاف، وتقدّم الكلام على تفخيمه وينبغي المبالغة فيه.

وإذا سكنت وكان سكونها لازمًا أو عارضًا فلا بدّ من بيان قلقلتها وإظهار شدتها وإلا مازجت الكاف نحو: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿أَقْسَمُواْ﴾ [المائدة: ٥٣] و﴿لَا تَقْنَطُواْ﴾ [الزمر: ٥٣]، ﴿وَٱقْصِدْ﴾ [لقمان: ١٩]، و﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، و﴿فَٱقْضِ﴾ [طه: ٧٢]، ﴿ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، ونحو ذلك. ألا ترى أنه لو لم تبيِّن قلقلتها في مثل قوله: (يقتل)، صار (يكتل)، وكذا (تقف) و(تكف).

وإذا تكرّرت وجب بيانُ كُلٍّ نحو: ﴿حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٩١]، و﴿بِٱلْحَقِّۚ قَالُوٓاْ﴾ [الأنعام: ٣٠].

وإذا وقعت الكاف بعدها أو قبلها وجب بيان كلٍّ منهما لغير المدغم، نحو: ﴿لَّكَ قُصُورًۢا﴾ [الفرقان: ١٠]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] وشبه ذلك.

وفي إدغامها ـ إذا سكنت ـ في الكاف مذهبان: الإدغام الناقص مع إظهار التفخيم والاستعلاء كالطاء في التاء، وهذا مذهب أبي محمد مكّي وغيره. والإدغام الكامل بلا إظهار شيء، فتصير كافًا مشدّدةً، وهو مذهب الداني ومَنْ والاه[1].

---

(١) في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠]، فقد ذهب جمهور أهل الأداء إلى إدغام القاف في الكاف إدغامًا كاملًا، وذهب مكي بن أبي طالب في كتابه «الرعاية» ص٢٤٦، وأحمد بن الحسين بن مهران في كتابيّه «المبسوط في القراءات العشر» ص٥٠ و«الغاية في القراءات العشر» ص٤٧، إلى إدغامها إدغامًا ناقصًا بحيث تبقى صفة الاستعلاء في القاف، وقال الداني في «جامع البيان» ج١ ص٤٢٤: وأجمعوا على إدغام=

قلت: وكلاهما حسن، وبالأول أخذ عليَّ المصريون، وبالثاني الشاميون، واختياري الثاني وفاقًا للداني وقياسًا على مذهب أبي عمرو.

الكـــــاف

وأما الكاف تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني من مخارج الفم من بعد القاف مما يلي الفم، وهي مهموسة، شديدة، منفتحة، مستفلة.

فإذا أتى بعدها حرف استعلاء وجب التحفّظ ببيانها لئلّا تلتبس بلفظ القاف كقوله تعالى: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، و﴿كَٱلطَّوْدِ﴾ [الشعراء: ٦٣] ونحوه.

وإذا تكرّرت الكاف من كلمة أو كلمتين فلا بدّ من بيان كل واحد منهما لئلّا يقرب اللفظ من الإدغام لتكلّف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى: ﴿مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿إِنَّكَ كُنتَ﴾ [طه: ٣٥] على مذهب المظهر.

وإذا وقعت في موضع يجوز أن تبدل منها قاف في بعض اللغات وجب بيان الكاف لئلا تخرج من لغة إلى لغة أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ﴾ [التكوير: ١١]، وقرأ ابن مسعود (قُشِطَت) بالقاف[1].

=القاف في الكاف وقلبها كافًا خالصة من غير إظهار صوت لها، وانظر «التحديد للداني» ص١٣١، و«النشر» لابن الجوزي ج٢ ص١٦، وهي في رواية حفص من الشاطبية والطيبة بالإدغام الكامل، وقال الضباع في «صريح النص» ص٢٦: وليس مكي وابن مهران من طرق رواية حفص من الطيبة، فكل ما ذكره المحررون أن فيها وجهين لا داعي له.

وفي بعض الروايات من الطيبة كشعبة فيها وجهان الكامل والناقص.

(١) وهي لغة تميم وأسد وقيس، وهذه القراءة شاذة.

ولا بدّ من ترقيقها إذا أتى بعدها ألف.

اللام

أما اللام تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الخامس من مخارج الفم بعد مخرج الضاد، من حافة اللسان، فأدناها إلى منتهى طرفه، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، منفتحة، مستفلة.

فإذا سكنت وأتى بعدها نون في كلمة فلا بدّ من بيان سكونها نحو ﴿ جَعَلْنَا ﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿ قُلْنَا ﴾ [البقرة: ٣٤]. واحذر من تحريكها كما يفعله بعض العجم وكذلك أَظْهِرْها في نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ ﴾ [الأنعام: ١٥١]، و﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ [الصافات: ١٨].

وأما لام التعريف: فلا بدّ من إظهارها عند هذه الحروف: الباء والجيم والحاء والخاء والعين والغين والفاء والقاف والكاف والهمزة والميم والهاء والواو والياء. وإدغامها فيما بقي، وقد نظمتها في أوائل كَلِم هذين البيتين وإذا حفظت تفهم أن ما عداها مظهر، وهما قولي:

والـلامُ للتَّعْرِيفِ أَدْغِمْها تَنَلْ	ثَـوَاب داءٍ زَائِـه ذو شِـفَا
رَمـاهُ سَـهْمٌ صـائِبٌ لَحْظُـه	نَائِبَـةٌ ظُلْـمَ طيـبٍ ضَـفَا

كقوله تعالى: ﴿ ٱلتُّرَابِ ﴾ [النحل: ٥٩]، ﴿ ٱلثَّوَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿ ٱلدَّارُ ﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿ وَٱلزَّانِي ﴾ [النور: ٢]، ﴿ ٱلذُّلِّ ﴾ [الإسراء: ٢٤]، ﴿ ٱلشَّرَابُ ﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿ ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ﴿ ٱلنَّارَ ﴾ [البقرة: ٢٤]،

﴿ٱلظَّالِمِ﴾ [النساء: ٧٥]، ﴿ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

فإن قيل: لِمَ أُدغمت اللامُ الساكنة في نحو: ﴿ٱلنَّارَ﴾ و﴿ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] و﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] وأظْهِرت في: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، وكلٌّ منهما واحد؟

قلت: لأن هذا فعل قد أُعِلّ بحذف عينه، فلم يُعَلّ ثانيًا بحذف لامه لئلّا يصيرَ في الكلمة إجحاف، إذ لم يبقَ منها إلا حرف واحد، والحرف مبنيّ على السكون لم يُحذف منه شيء ولم يعلّ بشيء فلذلك أُدغم. ألا ترى أن الكسائيّ ومن وافقه أدغم اللام من (هل) و(بل) في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥]، و﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [الواقعة: ٦٧]، ولم يدغمها في ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، و﴿قُلْ تَعَالَوْاْ﴾ [الأنعام: ١٥١].

فإن قيل: قد أجمعوا على إدغام: ﴿قُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣] والعلّة موجودة؟

قلت: لأن الراء حرفٌ مكرّر منحرف، فيه شدّة وثقل، يضارع حروف الاستعلاء بتفخيمه، واللام ليس كذلك، فجذب اللام جذبَ القوي للضعيف، ثم أدغم الضعيف في القوي على الأصل، بعد أن قوي بمضارعته بالقلب(١) والراء قائم بتكريره مقام حرفين كالمشدّدات، فاعلم.

وأما النون فهو أضعف من اللام بالغنة والأصل ألا يدغم الأقوى في الأضعف، ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها في الراء إجماعًا، ولا كذلك العكس. وكذلك إذا سكنت النون كان إدغامها في اللام إجماعًا ولا كذلك العكس. وهذان سؤالان لم أَرَ

(١) تقلب اللام راءً ثم تدغم في الراء.

أحدًا تعرّض إليهما.

وإذا جاورت اللام لامًا مغلظة فَتعَمَّل في بيانها وتخليصها، وإلّا فَخَّمت ما لا يجوز تفخيمه كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٥]، و﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وكذلك إن لاصقها حرفُ إطباق فبيِّن ترقيقها، نحو: ﴿ٱللَّطِيفُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، و﴿مَا ٱخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، و﴿لَسَلَّطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ونحوه. ومع ذلك فلا بدّ من تفخيم اسم الله تعالى إذا كان قبله ضمة أو فتحة(١)، ومن ترقيقه إذا كان قبله كسرة، وبعد الإمالة فيها خلاف.

الـمـيــــــم

وأما الميم تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني عشر من مخارج الفم، من مخرج الباء، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، منفتحة، مستفلة، وهي أخت الباء لأن مخرجهما واحد، فلولا الغنّة التي في الميم وجريان النفس معها لكانت باء، والميم أيضًا مواخية للنون، للغنّة التي في كلّ منهما، تخرج من الخيشوم، ولأنهما مجهورتان، ولذلك أبدلت العرب إحداهما من الأخرى فقالوا: غين وغيم، وقالوا في الغاية: الندى والمدى.

فإذا سكنت الميم وأتى بعدها فاء أو واو فلا بدّ من إظهارها كقوله تعالى: ﴿هُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٩]، ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿وَعِدْهُمْ وَمَا﴾ [الإسراء: ٦٤] ونحوه.

---

(١) تفخم في نحو (سمعَ الله) و(رسولُ الله) و(قالوا اللهم) وترقق نحو (بالله) و(قلِ اللهم) و(أحدٌ الله الصمد).

وإذا سكنت وأتى بعدها باء فعن أهل الأداء فيها خلاف: منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، وإلى إخفائها ذهب جماعة، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر وغيرهما، وبه قال الداني، وإلى إدغامها ذهب ابن المنادي وغيره.

وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في كل القرآن، وبه قال مكّي، وبالإخفاء أقول قياسًا على مذهب أبي عمرو ابن العلا. قال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقًا، أي سواء كانت أصلية السكون كـ﴿أَم بِظَـٰهِرٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، أو عارضته كـ﴿يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ومع ذلك فلا بد من ترقيقها وترقيق ما بعدها إذا كانت ألفًا.

النـــــــون

وأما النون تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج السادس من مخارج الفم، فوق اللام قليلًا على الاختلاف الذي ذكرناه قبل، وهي مجهورة، بين الشدّة والرخاوة، منفتحة، مستفلة، فيها غنّة إذا سكنت تخرج من الخياشيم من غير مخرج المتحركة، وسأُفردُ لأحكامها إذا سكنت بابًا بعد إن شاء الله، والكلام هنا على المتحركة.

فإذا جاء بعدها ألف غير مُمالة يجب على القارئ أن يرقّقها ولا يغلّظها، كما يفعل بعض الناس.

وإذا تكررت وجب التحفّظ من تركِ بيان المثلين، وإذا كانت الأولى مشدّدة كان البيان آكد لاجتماع ثلاث نونات كقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ﴾ [ص: ٨٨].

وأما قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا﴾ [يوسف: ١١] فللسبعة فيه وجهان:

أحدهما: الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعد الإدغام، وعلى هذا يكون إدغامًا.

الثاني: الإشارة إلى النون الأولى بالحركة، وعلى هذا يكون إخفاء[1].

وإذا أُلقيت حركة الهمزة على التنوين وحُرّك بها على مذهب ورش، كقوله في سورة «يوسف» [٤٠] ﴿مِن سُلْطَٰنٍ إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ [يوسف: ٤٠] لفظ بثلاث نونات متواليات مكسورات.

الـهـــــــاء

وأما الهاء تقدم الكلام على أَنّها تخرج من مخرج الهمزة من وسط المخرج الأول من مخارج الحلق بعد مخرج الهمزة، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، مستفلة، خفية، فلولا الهمس والرخاوة اللذان فيها مع شدّة الخفاء لكانت همزة، ولولا الشدة والجهر اللذان في الهمزة لكانت هاء، إذ المخرج واحد، ومن أجل ذلك أَبدلت العرب من الهاء همزة، ومن الهمزة هاء، فقالوا: ماء وأصله ماه، وأصل ذا: مَوَه ثم أُعلّ، وأرقتُ الماء وهَرَقْته، وكذا في مواضع. والحروف تكون من مخرج واحد، وتختلف صفاتها فيختلف لذلك ما يقع في السمع من كل حرف.

ولما كانت الهاء حرفًا خفيًّا وجب أن يُتحفّظ ببيانها لا سيما إذا تكررت، سواء كانت في كلمة أو كلمتين لتكرر الخفاء، ولتأتّي الإدغام في ذلك لاجتماع المثلين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿وَيُلْهِهِمُ﴾ [الحجر: ٣]، و﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، و﴿فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٥١] ونحو ذلك.

---

(١) والأول يسمى إشماماً، والثاني يسمى اختلاسًا وهو النطق بثلثي النون الأولى المضمومة، وأصلها (تأْمنُنَا).

وإذا كانت الهاء مشدّدة مدغمة في مثلها؛ فلا بدّ من بيانها نحو: ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ ﴾ [النحل: ٧٦]، لا سيّما إذا كان قبلها حرف مجهور كهذا، لأن أصله (يُوَجِّهْهُ) بهاءين، وبهما رسم في الأمهات، فلما سكنت الهاء الأولى للشرط أدغمت في الثانية، وكذا كل هاء مشددة نحو: ﴿ فَمَهِّلِ ﴾ [الطارق: ١٧].

وأما قوله تعالى: ﴿ مَالِيَهْ ۜ (٢٨) هَلَكَ ﴾ [الحاقة: ٢٨ – ٢٩] فاختلف أهل الأداء في إظهارها وإدغامها، والمختار ألّا تُدغم هاء السكت في غيرها لعروضها، وأن يُنوى بها الوقف، ومنهم من يأخذ بإدغامها للتماثل، وسكون الأول منهما(١).

وإذا سكنت الهاء وأتى بعدها حرفٌ آخر فلا بدّ من بيانها لخفائها نحو: ﴿ يَسْتَهْزِئُ ﴾ [البقرة: ١٥] و﴿ عَهْدًا ﴾ [البقرة: ٨٠]، و﴿ ٱهْتَدَىٰ ﴾ [يونس: ١٠٨]، ﴿ كَٱلْعِهْنِ ﴾ [المعارج: ٩] وشبه ذلك.

وإذا وقعت بين ألفين وجب بيانها لاجتماع ثلاثة أحرف خفية نحو قوله تعالى: ﴿ بَنَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٢٧] و﴿ طَحَىٰهَا ﴾ [الشمس: ٦] ونحوه.

الـــــــواو

أما الواو فتقدّم الكلام على أنها تخرج من مخرج الباء والميم، وهو المخرج الثاني عشر، من بين الشفتين، وهي مجهورة، رخوة، ومنفتحة، مستفلة، بين الشدة والرخاوة في قول. وأما ما يتعلق بالمدّ واللين فيها وفي أختيها فسأفرد لذلك بابًا إن شاء الله تعالى.

---

(١) فيها وجهان الأول السكت مع الإظهار وهو المقدم، والثاني الإدغام.

وإذا جاءت الواو مضمومة أو مكسورة وجب بيانها وبيان حركتها لئلا يخالطها لفظ غيرها، أو يقصر اللفظ عن إعطائها حقها كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، و﴿تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، و﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨].

فإذا انضمت ولقيها مثلها كان بيانها آكد لثقلها نحو ﴿وُۥرِيَ﴾ [الأعراف: ٢٠].

وإذا سكنت وانضمّ ما قبلها وأتى بعدها مثلها وجب بيان كل منهما خشية الإدغام لأنه غير جائز، وتمكّن الواو الأولى لمدّها ولينها، وذلك نحو ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

فإذا انفتح ما قبل الأولى وجب الإدغام وبيان التشديد لأنها صارت في حكم الصحيح، فإدغامها واجب كقوله تعالى: ﴿ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ﴾، ﴿ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحۡسَنُواْ﴾ [المائدة: ٩٣].

وإذا أتت مشدّدة فلا بدّ من بيان التشديد بقوة من غير تمضيغ ولا رخاء كقوله تعالى: ﴿لَوَّوۡاْ﴾ [المنافقون: ٥]، ﴿وَأُفَوِّضُ﴾ [غافر: ٤٤]، و﴿عَدُوّٗا﴾ [البقرة: ٩٧] ونحوه.

الألــــــف

أما الألف تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الهمزة والهاء من أول الحلق وتقدم الكلام على صفاتها وعللها، فهو مغنٍ عن الإعادة هنا، ولا تكون إلّا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، وهو منفرد بأحوال ليست في غيره، ويقع زائدًا إذا لم ينقلب عن شيء، فإن انقلب كان أصليًّا، فينقلب عن التنوين المنصوب في حال الوقف.

واحذر تفخيمه إذا أتى بعد حرف من حروف الاستعلاء، وقد تقدم الكلام عليه(1).

وإذا أتى بعد لام مفخمة فلا بدّ من ترقيقه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] في مذهب ورش، فتأتي باللام مُغلَّظة والألف بعدها مرقّقة، وبعض الناس يُتْبِعون الألف اللام وليس بجيد. ولا تفخّمها إِذا أتى بعدها همزة ومَدَدتَها كفعل العجم، وذلك قبيح.

اليـــــــاء

وأما الياء تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الجيم والشين، وهو المخرج الثالث من مخارج الفم، وهي مجهورة، رخوة، منفتحة، مستفلة جدًّا، وسيأتي الكلام على مدّها.

فإذا سكنت بعد كسر وأتى بعدها مثلها فلا بدّ من تمكينها وإظهارها وبيان سكون الأولى، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾ [الناس: ٥].

وإذا جاءت مشدّدة فلا بدّ من بيانها وشدّتها نحو: ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿غَنِيًّا﴾ [النساء: ٦].

---

(١) قال الشيخ أحمد بن أحمد الطِّيبي في منظومةالمفيد في التجويد:

.... إِلاَّ الأَلِـــــــــفْ ... فـاحْكُمْ لَهـا بمـا تَلَـتْ، كَمـا وُصِـفْ

فَفَخِّمَنْهَـــا بعـــدَ مـــا قَـــدْ فُخِّمـــا ... وبعـــدَ مـــا رُقِّـــقَ رَقِّـــقْ فاعْلَمَـــا

وأَطْلَـــقَ التَّرقِيـــقَ فيهـــا الجَعْبَـــري ... وَرَدَّهُ في (نَشْـــرِهِ) ابـــنُ الجَـــزَري

وكـــانَ في (تَمْهيـــدِهِ) قَـــدْ أَلْزَمَـــا ... تَرْقِيقَهَـــا مِـــنْ بَعْـــدِ لاَمٍ فُخِّمَـــا

لَكِنَّـــهُ عَـــنْ ذاكَ بَعْـــدُ رَجَعَـــا ... وَقـــالَ: إِنَّ حُكْمَهَـــا أَنْ تَتْبَعَـــا

فَلَـــمْ تَكُـــنْ تُوصَـــفُ بالتَّفْخِيـــمِ ... وَلاَ بتَرْقِيـــقٍ لَـــدَى التَّقْسِـــيمِ

وإذا تكررت وجب بيانها والتحفظ على إظهارها برفق، كقوله تعالى: ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَٱلْبَغْيِۚ يَعِظُكُمْ﴾ [النحل: ٩٠]، و﴿يُحْيِ﴾ [البقرة: ٧٣] ونحوه.

وإذا تحركت بالكسر، وقبلها أو بعدها فتحة نحو: ﴿تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، و﴿مَعَـٰيِشَ﴾ [الأعراف: ١٠]، أو انفتحت واكتنفاها ـ أي كسرة وفتحة ـ نحو: ﴿لَّا شِيَةَ﴾ [البقرة: ٧١] وجب تخفيف الحركة عليها، وتسهيل اللفظ بحركتها.

وإذا تكررت وإحداهما مشدّدة وجب بيانها لثقل التكرير، وإلّا سقطت الأولى نحو: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، ﴿وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، و﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦] ونحو ذلك.

***

فهذه حروف التجويد بأصولها وفروعها، وقد شرحْتها وبيّنْت حقائقها ليُقاس عليها أشكالها، وجميع ذلك مضطر إلى الرياضة في تصحيحه، وتحتاج إلى المشافهة في أدائه، لينكشف غامضُ سره، ويتّضح طريق نقله، والله أسأل المزيد من فضله.

***

الباب التاسع

في ذكر أحكام النون الساكنة والتنوين

ثمّ المدّ والقصر

فصل: في أحكام النون الساكنة والتنوين

اعلم أن التنوين في القرآن: هو نون ساكنة تلحق آخر الاسم، تظهر في اللفظ وتسقط في الخط(1)، وأما النون الساكنة فتكون في آخر الكلمة وفي وسطها.

وهذا الفصل ينقسم على خمسة أقسام:

القسم الأول: الإظهار:

اعلم أن النون الساكنة والتنوين يظهران عند ستة أحرف من حروف الحلق، وهن: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والخاء والغين، نحو: ﴿مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢] ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦] ﴿غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥]، ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] ﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿مِنْ عِندِ﴾ [البقرة: ٧٩] ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٢]، ﴿مِّنْ حَكِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٢] ﴿غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٥] ﴿وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿مِّنْ غَفُورٍ﴾

---

(١) وكتبوا نون التوكيد الخفيفة على شكل تنوين في (ليكونًا) [يوسف: ٣٢]، و(لنسفعًا) [العلق:١٥]، وكتبوا (وكأين) حيث وقع بالنون.

[فصلت: ٣٢] ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] ﴿مِّن مَّآءٍ غَيْرِ﴾ [محمد: ١٥]، ﴿مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤] ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣] ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤].

والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن النون والغنّة بَعُدَ مخرجهما عن مخارج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار الذي هو الأصل، وقد ذكر بعض القراء في كتبهم(1) أنّ الغنّة باقية فيهما، وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد في مصنف له أن الغنّة ساقطة منهما إذا أُظهرا، وهو مذهب النحاة، وبه صرحوا في كتبهم، وبه قرأت على كلّ شيوخي ما عدا قراءة يزيد والمسيِّبي.

القسم الثاني: إدغامهما في اللام والراء:

إدغامًا كاملًا بلا غنّة؛ نحو ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿قَلِيلًاۚ وَمَن لَّمْ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وعلّة ذلك قرب مخرج النون والتنوين من مخرج اللام والراء لأنهن من حروف طرف اللسان، فتمكّن الإدغام وحسن لتقارب المخارج، وذهبت الغنّة لأن حقّ الإدغام ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته وتصييره بلفظ الثاني، ولم تقع النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة.

القسم الثالث: إدغامهما في حروف (يومن):

إدغامًا غير مستكمل التشديد لبقاء الغنة وهي بعض الحرف، نحو قوله تعالى: ﴿مَكَّنِّي﴾ [الكهف: ٩٥]، ﴿مِّن نِّعْمَةٍ﴾ [النحل: ٥٣]، ﴿حِطَّةٌ نَّغْفِرْ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، ﴿غِشَٰوَةٌۖ وَلَهُمْ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿مِن مَّآءٍ﴾ [البقرة:

(١) يبقى في النون غنة غير ظاهرة، لأنها صفة لازمة للنون.

١٦٤]، ﴿مَآءً مُّبَٰرَكًا﴾ [ق: ٩]، ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، ﴿وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩]، وعلّة الإدغام في النون اجتماع المثلين والأول ساكن، وفي الواو والياء أن الغنة التي فيهما أشبهت المدّ واللين اللذين فيهما، فحسن الإدغام لهذه المشابهة، وعلّة الإدغام في الميم الاشتراك في الغنّة، فتقاربا بهذا فحسن الإدغام.

ولا يجوز إدغام النون الساكنة في الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة نحو: ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿صِنۡوَانٞ﴾ [الرعد: ٤] و﴿قِنۡوَانٞ﴾ [الأنعام: ٩٩] و﴿بُنۡيَٰنٞ﴾ [الصف: ٤] لئلّا يشبه مضاعف الأصل نحو: صُوّان وديّان.

واختلف أهل الأداء في الغنة التي تظهر مع إدغام التنوين والنون في الميم: هل هي غنّتها أو غنّته؟ فذهب ابن كَيسان ومرافقوه إلى أَنها غنّة النون، وذهب الداني وغيره إلى أنها غنة الميم، وبه أقول، لأن النون قد زال لفظها بالقلب، وصار مخرجها من مخرج الميم، فالغنّة له.

القسم الرابع: الإقلاب:

وقد تقدم الكلام على معناه، فإذا أتى بعد النون الساكنة والتنوين باء قُلبت ميمًا من غير إدغام نحو: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿جُدَدُۢ بِيضٞ﴾ [فاطر: ٢٧]، والغنّة ظاهرة في هذا القسم، وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومشاركة للباء في المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يكن إدغامها فيها لبعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها [ميمًا](1) لمواخاتها النون والباء.

---

(١) كلمة (ميمًا) ساقطة من كتاب «التمهيد» واستدركناها من كتاب «الرعاية» لمكي بن أبي طالب القيسي، طبعة دار عمار، الأردن ص٢٦٦. (الناشر).

القسم الخامس: إخفاء النون الساكنة والتنوين:

عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر حرفًا، يتضمّنها أوائلُ كلمات هذا البيت:

صِفْ ذا ثَنا، جُودَ شخصٍ قد سما كَرَمًا ضَعْ ظالـمًا زِدْ تُقَى دُمْ طالبًا فترى

نحو: ﴿أَن صَدُّوكُمۡ﴾ [المائدة: ٢] ﴿مَنصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣] ﴿صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿مِّن ذِكۡرٖ﴾ [الشعراء: ٥] ﴿ٱلۡمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٤] ﴿وَكِيلٗا ٢ ذُرِّيَّةَ﴾ [الإسراء: ٢ - ٣]، ﴿فَمَن ثَقُلَتۡ﴾ [الأعراف: ٨] ﴿مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] ﴿جِهَارٗا ٨ ثُمَّ﴾ [نوح: ٨ - ٩]، ﴿مِن جُوعٖ﴾ [الغاشية: ٧] ﴿أَنجَىٰنَا﴾ [الأنعام: ٦٣] ﴿حُبّٗا جَمّٗا﴾ [الفجر: ٢٠]، ﴿مِن شَرِّ﴾ [الفلق: ٢] ﴿مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] ﴿نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿مِن قَرَارٖ﴾ [إبراهيم: ٢٦] ﴿وَيَنقَلِبُ﴾ [الانشقاق: ٩] ﴿فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ﴾ [الرعد: ٥]، ﴿مِن سُوٓءٖ﴾ [آل عمران: ٣٠] ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤] ﴿أَمۡرٖ ٤ سَلَٰمٌ﴾ [القدر: ٤ – ٥]، ﴿مِن كُلِّ﴾ [البقرة: ١٦٤] ﴿وَمِنكُم﴾ [آل عمران: ١٥٢] ﴿قَرۡيَةٗ كَانَتۡ﴾ [النحل: ١١٢]، ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ [الحج: ١٣] ﴿مَّنضُودٖ﴾ [هود: ٨٢] ﴿ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا﴾ [النساء: ٩]، ﴿مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨] ﴿يَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠] ﴿مَثَلٗا ظَلَّ﴾ [الزخرف: ١٧]، ﴿مِّن زَوَالٖ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ﴿أَنزَلۡنَآ﴾ [البقرة: ٩٩] ﴿مَتَٰعٖ زَبَدٞ﴾ [الرعد: ١٧]، ﴿مِن تَحۡتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿كُنتُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣] ﴿حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿مِن دَآبَّةٖ﴾ [الأنعام: ٣٨] ﴿أَندَادٗا﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿مُّسۡتَقِيمٖ دِينٗا﴾ [الأنعام: ١٦١]، ﴿أَن طَهِّرَا﴾ [البقرة: ١٢٥] ﴿فَٱنطَلَقَا﴾ [الكهف: ٧١] ﴿فِدۡيَةٞ طَعَامُ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿مِن فَوَاقٖ﴾ [ص:

١٥] ﴿ٱلۡإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ﴿مَآءَ فَسَالَتۡ﴾ [الرعد: ١٧] ونحو ذلك.

وقد تقدّم الكلام على الإخفاء ومعناه، وعلّةُ ذلك أنّ هذه النون صار لها مخرجان: مخرج لها، ومخرج لغنّتها، فاتّسعت في المخرج فأحاطت عند اتّساعها بحروف الفم فشاركتها بالإحاطة فخفيت عندها.

واعلم أن الغنة تخرج من الخيشوم كما تقدّم.

والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم.

واعلم أن إخفاءهما على قدر قُرْب الحروف وَبُعدِهَا، فما قرب منهما كان أخفى عندهما مما بَعُدَ عنهما، وتقدم الكلام على الفرق بين الإخفاء والإدغام، واحذر إن أتيت الغنّة أن تمدّ عليها، فذلك قبيح.

فهذه أحكام النون الساكنة والتنوين.

***

باب

المدّ والقصر

تقدّم الكلام على أنّ المدّ على قسمين: طبيعي وعرضي، وتقدّم الكلام على حقيقة الطبيعي، والكلام هنا على العرضي:

اعلم أنه لا يزاد على ما في حروف المدّ واللين المذكورة من المدّ إلا بموجب، والموجب إما همز، وإما سكون، وإما تشديد:

أما الهمز فله حالان:

أحدهما: أن يكون هو وحروف المدّ في كلمة، وهذا المدّ يُسَمّى متَّصلًا، وذلك نحو ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا﴾ [الذاريات: ٤٧]، و﴿مِن سُوٓءٖ﴾ [آل عمران:٣٠]، ﴿ٱلۡمُسِيٓءُ﴾ [غافر: ٥٨]، ونحو ذلك.

فالقرّاء مجمعون على مدّ هذا القسم، وبينهم فيه تفاوت في إشباعه وتوسّطه ودون ذلك، مذكور في كتب القراءات(١).

الثاني: أن يكون حرف المدّ آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، نحو ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ونحو

(١) الإشباع لحمزة وورش، والتوسط لبقية القراء.

ذلك، وهذا القسم يُسَمَّى منفصلًا، وللقُرّاء في مدّه أربع مراتب[1]، ثم القصر وهو حذف المدّ العرضي.

وأما التشديد فعلى قسمين: لازم وعارض:

فمدّ اللازم واجب بلا خلاف نحو: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠] و ﴿هَٰتَيۡنِ﴾ [القصص: ٢٧]، في مذهب المشدّد[2]، ونحوه.

واختلف أهل الأداء في مقدار مدّ هذا وبابه:

فقال قوم: هو دون ما مدٍّ للهمز، أي طول مدّ عاصم لا حمزة، وهذا اختيار أبي الحسن السخاوي.

وقال آخرون: هو أطول ما مدّ للهمز، وهو اختيار مكّي وغيره.

وقال قوم: هو في قدر ما قد مُدَّ للهمز، وهذا اختيار عثمان بن سعيد، وهو ظاهر كلام كثير من مصنّفي كتب القراءات.

قلت: وهذه الأقوال حسنة، واختياري التفصيل: ففي نحو ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ و﴿هَٰتَيۡنِ﴾ مذهب أبي عمرو، وفيما سكونه لازم غير المشدّد نحو ﴿**نون**﴾، ﴿**ميم**﴾، ﴿**سين**﴾، ﴿**لام**﴾ في فواتح السور مذهب مكّي، وفيما سكونه عارض للوقف نحو: ﴿نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة: ٤٨]، ﴿أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠] مذهب السخاوي.

---

(١) الإشباع لحمزة وورش، والتوسط لابن عامر وعاصم والكسائي وخلف العاشر، والقصر لابن كثير والسوسي وأبي جعفر ويعقوب، وقرأ قالون والدوري عن أبي عمرو بالقصر والتوسط.

(٢) قرأ ابن كثير ﴿هَٰتَيۡنِّ﴾ بتشديد النون، ويجوز له في الياء الإشباع والتوسط والقصر.

وأما العارض فنحو: ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ﴾ [غافر: ٦٠] في مذهب المدغم(١)، ففيه المدّ والتوسّط والقصر.

فإن قيل: لِمَ لا تجري الثلاثة في: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ - ٢]، مع الإدغام؟ قلت: لأنّ سكون الميم هنا من هجاء لازم، فموجب إدغامه في مُماثلهِ، والسكون في ذلك عارض، وإدغامه غير واجب، فحُمِل على سكون الوقف.

القسم الثالث: الساكن، وهو على قسمين: لازم وعارض.

فاللازم: ما كان في فواتح السور على ثلاثة أحرف، أوسطهم حرف مدّ ولين نحو: ﴿**لام**﴾، ﴿**ميم**﴾، ﴿**كاف**﴾، ﴿**صاد**﴾، ﴿**قاف**﴾، ﴿**نون**﴾، وما أُجريَ مجراه نحو: ﴿وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءة المسكّن(٢).

والعارض: ما سكن في الوقف نحو ما مثَّلْنا به قبلُ، وفيه المدُّ والتوسُّط والقصر في الوقف لعروضه.

فإن قيل: فهل تجري هذه الثلاثة فيما سكن وقبله أحد حرفي اللين نحو: ﴿ٱلْخَوْفِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، ﴿ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٦٤].

فالجواب: أنهما حُملا على حروف المدّ واللين في الثلاثة، إلّا القصر فيهما للفتحة، والمدّ فيهنّ للضمة والكسرة، والألف اجتمع فيه المدّ واللين خلاف أختيه، لأنهما تارة يكونان حَرْفَي مدّ ولين، وتارة حَرْفَي لين فقط على حسب اختلاف الحركات، والألف على حالة واحدة.

***

---

(١) يقرأ السوسي بالإدغام الكبير، فيكون في حرف المد قبل الإدغام، المد العارض للإدغام.

(٢) قرأ أبو جعفر ونافع بخلف عن الأزرق بإسكان ياء الإضافة وفتحها الباقون.

الباب العاشر

في الوقف والابتداء

اعلم أن علماءنا اختلفوا في أقسام الوقف، **والمختار منه بيان أربعة أقسام**: تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك. وقد صنَّفَ العلماءُ في ذلك كتبًا مُدَوَّنةً وذكروا فيها أصولًا مُجْمَلة، وفروعًا من الآي مُفَصَّلَةً، فمنها ما آثروه عن أئمة القراءات في كلّ عصر، ومنها آثروه عن أئمة العربية في كلّ مصر، ومنها ما استنبطوه وِفاقَ الأثر وخلافه، ومنها ما اقْتَدَوا فيه بالأثر فقط، كالوقف على رؤوس الآي، وهو وقف النبي ﷺ.

وذهب القاضي أبو يوسُف صاحبُ أبي حنيفة ـ رحمهما الله تعالى إلى أنّ تقدير الموقوف عليه في القرآن بالتامّ والكافِي والحسن والقبيح، وتسميتُه بذلكَ ـ بدعة، ومُسَمّيه ومُتَعمّد الوقف على نحوه مُبتَدع، قال: لأنّ القرآن معجز، وهو كلُّه كالقطعة الواحدة، وبعضُه قرآن معجز، وكلُّه تام حسن، وبعضُه تام حسن.

قال المحقّقون: وليس الأمر كما زعم أبو يوسف، لأنّ الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء، وإنما المعجز الوصفُ العجيب والنظم الغريب، وليس ذلك في بعض الكلمات، وقوله: إنّ بعضه تامٌّ حسن، كما أنّ كله تام حسن، فيقال له: إذا قال قارئ: ﴿إِذَا جَآءَ﴾ ووقف، أهذا تام وقرآن؟ فإن قال: نعم. قيل: إنما يحتمل أن يكون أراد القاري: إذا جاء الشتاء، وكذلك كلُّ ما أفرد من كلمات القرآن وهو موجود في كلام البشر، فإذا اجتمع وانتظم وانحاز عن غيره وامتاز ظهر ما فيه من الإعجاز.

ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دوّنه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على دُررهِ وفرائده، فإنْ كان هذا بدعة فنعمت البدعة هذه.

واعلم أنه يجب على القارئ أن يصلَ المنعوتَ بنعته، والفاعل بمفعوله، والمؤكِّدَ بمؤكَّده، والبدل بالمُبدل منه، والمستثنى بالمستثنى منه، والمعطوف بالمعطوف عليه، والمضاف بالمضاف عليه، والمبتدآت بأخبارها، والأحوال بأصحابها، والأجوبة بطالبها، والميَّزات بمميّزاتها، وجميع المعمولات بعواملها، ولا يفصل شيئًا من هذه الجمل إلا في بعض أجزائها.

فصل: في الوقف التام

وهو الذي انفصل ممّا بعده لفظًا ومعنى.

أخبرنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن اللبان، قال: أخبرتني الشيخة الصالحة زين الدار أم محمد الوجيهيّة بنت علي بن يحيى بن علي الصعيدي، قالت: أخبرنا أبو إسحق إبراهيم بن وثيق، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن زرقون، قال: أخبرنا الخولاني، وقال: أخبرنا أبو عمرو الداني، قال: أخبرنا أبو الفتح فارس بن أحمد، أخبرنا أحمد بن محمد وعبيد بن محمد، قالا: أخبرني علي بن الحسين القاضي، قال: أخبرني يوسف بن موسى القطّان قال: حدّثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا حماد بن سلمة وسمعته منه، قال: أخبرنا علي بن زيد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه: «أن جبريل أتى النبيَّ ﷺ فقال: اقرأ القرآنَ على حَرْف، فقال ميكائيلُ: اسْتَزِدْهُ فقال: اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، كلُّها شافٍ كافٍ، ما لم تُخْتَتَمْ آيةُ عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب». وفي رواية أخرى «ما لم تختتم آية رحمة بعذاب، أو آية

عذاب بمغفرة»[1].

قال أبو عمرو: هذا تعليم الوقف من رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، إذ ظاهر ذلك أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة أو الثواب، وتُفصل مما بعدها إذا كان ذكر العقاب، وكذلك ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار أو العقاب، وتفصل مما بعدها إذا كان ذكر الجنة أو الثواب.

واعلم أن هذا القسم من الوقف ـ وهو التام ـ لا يوجد إلا عند تمام القصص وانقضائهن، ويكثر وجوده في الفواصل، كقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:٥] ثم الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦] ثم الابتداء بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٧].

وقد يوجد التام قبل انقضاء الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] هذا آخر قول الظالم، وتمام الفاصلة من قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩].

وقد يوجد التامّ بعد انقضاء الفاصلة بكلمة، كقوله تعالى: ﴿لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ۝٩٠ كَذَٰلِكَ﴾ [الكهف: ٩٠] آخر الفاصلة ﴿سِتْرًا﴾ والتمام ﴿كَذَٰلِكَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨] آخر الآية ﴿مُّصْبِحِينَ﴾ التمام ﴿وَبِٱلَّيْلِ﴾؛ لأنه عطف على المعنى تقديره: مصبحين ومُلَيِّلين، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ۝٣٤ وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٤ - ٣٥].

---

(١) رواه أحمد في المسند.

وقد يوجد التامّ أيضًا في درجة الكاف من طريق المعنى لا من طريق اللفظ. كقوله تعالى: ﴿ لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ [الفتح: ٩] الوقف هنا، ويُبتدَأ بقوله: ﴿ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفتح: ٩]، لأن الضمير في ﴿وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ للنبي ﷺ وفي ﴿ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ لله عز وجل، فحصل الفرق بالوقف. وكذا ﴿ وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ [الكهف: ٤] وقف تام ثم يُبتدأُ بقوله: ﴿مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾، وكذا القطع على ﴿وَلَا لِآبَائِهِمْ ﴾ ويبتدئ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ وما أشبه ذلك مما يَتمُّ القطع عليه عند أهل التأويل.

وقد يكون الوقف تامًّا على قراءةٍ، حَسَنًا على غيرها، نحو ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم: ١] هذا تام على قراءة من رفع الجلالة بعده وهو ﴿اللَّهِ الَّذِي ﴾ [إبراهيم: ٢] وعلى النعت حسن[١]. وكذا ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ [البقرة: ١٢٥] وقف تام على قراءة من كسر الخاء في ﴿وَاتَّخِذُوا ﴾، كافٍ على القراءة الأخرى[٢].

وقد يوجد التام على تأويل، وغير تام على تأويلٍ آخر كقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧] وقف تام على أنّ ما بعده مستأنف، وإلى هذا الوقف ذهب نافع، والكسائي، ويعقوب، والفرّاء، والأخفش، وأبو حاتم، وابن كَيسان، وابن اسحق، والطبري، وأحمد بن موسى اللؤلؤي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن عيسى الأصبهاني، وابن الأنباري، وأبو القاسم عباس بن الفضل، وهذا ظاهر ما يقتضيه تفسير «مقاتل» وإلى معناه ذهب مالك بن أنس وغيره.

---

(١) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر برفع الهاء وصلاً وابتداءً (اللهُ الذي)، وقرأ رويس برفعها في الابتداء وخفضها في الوصل، وقرأ الباقون بخفضها في الحالين.

(٢) قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء (واتخَذوا) وقرأ الباقون بكسرها.

ومعنى ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا ﴾ [آل عمران: ٧] أي: يُسَلّمون ويُصَدّقون به في قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود، وقال عروة بن الزبير: الراسخون في العلم لا يعلمون التأويل، ولكن يقولون: آمنّا به كلٌّ من عند ربنا: وعلى هذا أكثر المفسرين.

وقال آخرون لا يوقف على قوله ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧]؛ لأن ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ [آل عمران: ٧] معطوف عليه، وهذا القول اختاره الشيخ أبو عمرو بن الحاجب وغيره، وعلى قول هؤلاء «المتشابه» يحتمل التأويل، وذكر الشيخ أبو عبد الله المديني أن أقوال هذه الفرقة تزيد على الثلاثين.

فصل: في الوقف الكافي

وهو الذي انفصل مما بعده في اللفظ، وله به تعلق في المعنى بوجه. وبالإسناد إلى الداني قال: حدّثنا محمّد بن خليفة الإمام، قال: حدّثنا محمد بن الحسين قال: حدّثنا الفريابي، قال: أخبرنا محمّد بن الحسين البلخي، قال: أخبرنا سفيان، عن سليمان ـ يعني الأعمش ـ عن إبراهيم، عن عُبيدة، عن ابن مسعود (رضي الله عنه) قال: «قال لي رسول الله ﷺ: اقرأ عليّ، قلتُ: أَقرأُ عليك وعليك أُنزِل؟ قال: إنّي أحبُّ أنْ أسمعه من غيري. قال: فافتتحتُ سورةَ النساء، فلمّا بلغتُ ﴿ فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا ﴾ [النساء: ٤١] قال: فرأيته وعيناه تَذْرِفان دموعًا، فقال لي: **حسبك**»[١].

قال الداني: فهذا دليل على جواز القطع على الوقف الكافي، لأنّ ﴿ شَهِيدٗا ﴾ ليس من التام، وهو متعلّق بما بعده معنى، لأن المعنى: فكيف يكون حالُهم إذا كان هذا

---

(١) صحيح البخاري (٥٠٥٠)، ومسلم (٨٠٠) باب فضل استماع القرآن.

﴿ يَوۡمَئِذٖ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [النساء: ٤٢] فما بعده متعلّق بما قبله، والتمام ﴿حَدِيثٗا ﴾.
لأنّه انقضاء القصّة، وهو آخر الآية الثانية، وقد أَمَرَ النبيُّ ﷺ أن يقطع عليه دونه، مع تقارب ما بينهما، فدلّ ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الكافي.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ ﴾ [البقرة: ٤] هذا كلام مفهوم كافٍ، والذي بعده كلامٌ مستقلّ مستغنٍ عمّا قبله في اللفظ، وإن اتصل به في المعنى.

والكافي يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام، فمن المقاطع التي بعضها أكفى من بعض قوله تعالى: ﴿ وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡ ﴾ [البقرة: ٩٣] القطع على ﴿ بِكُفۡرِهِمۡ ﴾ كاف، و﴿ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ أكفى منه. وكذا القطع على: ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ ﴾ كاف ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٧] أكفى منه.

وقد يكون القطع كافيًا على قراءة، ويكون في موضع القطع موصولًا على أخرى: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ ﴾ [البقرة: ٢٧١] من قرأ بالرفع قطع على قوله: ﴿ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾، ومن جزم لم يقطع[١]. وكذا قوله: ﴿ يَسۡتَبۡشِرُونَ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ ﴾ [آل عمران: ١٧١] من كسر الهمزة من قوله: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ قطع وابتدأ به. ومن فتحها وصلها[٢].

وقد يُوجد الكافي على تأويل، ويكون موضع القطع غيرَ كافٍ على تأويل آخر، كقوله تعالى: ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، من جعل ﴿ وَمَآ أُنزِلَ ﴾ نفيًا

---

(١) قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف (ونُكَفِّرْ) بالنون وإسكان الراء.
وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وشعبه ويعقوب (ونُكَفِّرُ) بالنون والرفع.
وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع.
(٢) قرأ الكسائي (وإِنَّ الله) مكسورة الهمزة على الاستئناف والباقون بفتحها عطفاً على (نعمة).

قطع على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾، ومن جعلها بمعنى (الذي) وصلَ، وبالنفي أقولُ.

وكقوله: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٤٠] إذا جَعَلْتَ الهاء للصدِّيق قُطع عليها وكان كافيًا، وهو قول سعيد بن جبير، قال: لأن النبيَّ ﷺ لم تزل السكينة معه. ومَنْ جعلها للنبيّ ﷺ لم يكن الوقف عليه كافيًا ووجبَ الوصلُ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ [التوبة: ١٢٨] القطعُ عليه كافٍ على قول من جَعَلَه مُتَّصِلًا بما قبله، وهو خطاب لأهل مكة، ثم ابتدأ ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، والأوجه الوصل.

فصل: في الوقف الحسن

وهو الذي يحسن الوقف عليه، لأنه كلام حسن مفيد، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظًا ومعنى.

أخبرنا الشيخ الجليل أبو حفص عمر بن الحسن بن أميلة المزّي، قال: أنبأنا أبو الحسن علي بن أحمد البخاري، قال: أنبأنا أبو حفص عمر بن طبرزد، قال: أنبأنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكرخي، قال: أنبأنا أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي الترياقي، وأبو عامر محمود بن القاسم الأزدي، وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الفورخي، قالوا: أنبأنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجراحي، أنبأنا أبو العباس محمد ابن أحمد المحبوبي، عن أبي عيسى الترمذي، أنبأنا علي بن حُجر، أنبأنا يحيى بن سَعيد الأموي عن ابن جريج، عن ابن أبي مُليكة، عن أُمّ سلمة، قالت: «كان النبيُّ ﷺ يُقطّعُ قراءته، يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثم يقف ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثم يقف...»[1]،

(١) رواه الترمذي (٢٩٢٣).

قالوا: وهذا دليل على جواز القطع الحسن في الفواصل، لأن هذا متعلق بما قبله وما بعده لفظًا ومعنًى.

وهذا القسم يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده إلّا في رؤوس الآي، قال: ذلك سنّة. وحكى اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء أنّه كان يسكت على رؤوس الآي ويقول: إنّه أحبُّ إليّ.

مثال الحسن إذا لم يكن رأس آية: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ هذا كلام حسن مفيد، وقوله بعد ذلك ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ غير مستغنٍ عن الأوَّل.

وقد يحتمل الموضع الواحد أن يكون الوقف عليه تامًّا على معنى، وكافيًا على غيره، وحسنًا على غيرهما، كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ يجوز أن يكون تامًّا إذا كان ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾، ويجوز أن يكون كافيًا إذا جعلت ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ على معنى (هُمُ الَّذين) أو منصوبًا بتقدير: (أعني الذين)، ويجوز أن يكون حسنًا إذا جعلت ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نعتًا لـ(المتقين).

فصل: في الوقف القبيح

وهو الذي لا يجوز تعمّد الوقف عليه إذا غيّر المعنى أو نقَصه، كقوله (باسم) هذا لا يفيد معنى، وقوله ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾[1] [الماعون: ٤]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١]، ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٦]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿لَّآ إِلَٰهَ﴾ [البقرة: ١٦٣]، و﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ

(١) يجوز الوقف عليها لأنها رأس آية، ويُمنع القطع عليها.

ﱡﭐ ٱلۡعَرۡشَ ﱠ [غافر: ٦، ٧]، ونحو ذلك. فيجب أن يُحذر منه.

وكذلك عند انقطاع النَّفَس على ما لا يُوقَفُ عليه إذا رجع إلى ما قبله، فإن كان بشعًا لا يُبتدأ به، مثل الوقف عند انقطاع النفس على ﱡﭐ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ﱠ فلا يبتدأ بـ(عزير) ولا بـ(ابن)، بل يبتدأ بـﱡﭐ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ ﱠ. فَقِسْ على هذه الأمثلة ما شاكلها.

أخبرنا الشيخ عمر بن أميلة، قال: أنبأنا ابن البخاري، قال: أنبأنا ابن طبرزد قال: أنبأنا أبو الوليد إبراهيم بن محمد الكرخي، أنبأنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، حدثنا أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي، أنبأنا أبو داود سليمان بن الأشعث، قال: أنبأنا مُسَدّد، قال: أنبأنا يحيى بن سفيان بن سعيد، قال: أخبرني عبد العزيز بن رفيع، عن تميم الطائي، عن عديّ بن حاتم، قال: «**جاء رجلان إلى النبيّ ﷺ فَتَشَهَّدَ أَحَدُهما فقال: مَنْ يُطِعِ اللهَ ورسولَه فقد رَشِد ومَنْ يَعْصِهما، ووقف، فقال رسول الله ﷺ: قُمْ أو اذهب، بئس الخطيب**»(١).

قالوا: وهذا دليل على أنه لا يجوز القطع على القبيح، لأن النبيّ ﷺ أقامه لما وقف على المستبشع، لأنه جمع بين حالي مَنْ أطاع الله ورسوله ومن عصى، والأَوْلى أن يَقِفَ على (رشد) ثم يقول: (ومن يعصهما فقد غوى).

قلت: وقد بَيَّنتُ معنى هذا الحديث وكيف روي في كتابي المسمَّى بـ«التوجيهات

---

(١) قال في كتاب التوحيد: فهذا الخطيب قد قاطعه رسول الله ﷺ، وقبَّح قوله أمام الناس، والسبب أنه جمع بين الله ورسوله في ضمير واحد (ومَنْ يَعصِهما) فأمره الرسول ﷺ بأن يعيد ذكر الاسم الظاهر لله ولرسوله، حتى لا يُظن ـ ولو من بعيد ـ أن منزلة الرسول كمنزلة الله، والحديث رواه مسلم والبيهقي في السنن الكبرى واللفظ له عن عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: خَطَبَ رَجُلٌ عَنْدَ رسُولِ الله ﷺ فقال: مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى. فقالَ رسُولُ الله ﷺ: «بِئْسَ الخَطِيبُ أَنتَ قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللهَ ورَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى».

في أصول القراءات»، فأغنى عن إعادته هنا، فاطلبه تجده.

القول في ﴿ كَلَّا ﴾

وهي ثلاثة وثلاثون موضعًا في خمس عشرة سورة، لم تقع في سورة إلّا وهي مكّية، وقد اختلف في الوقف عليها والابتداء بها، وذلك مبنيّ على اعتقاد أهل العربية:

فذهب قوم إلى أنها ردّ لِما قبلها ورَدْعٌ له وزَجْر، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والأخفش، والمبرد، والزجّاج، وأحمد بن يحيى.

وذهب قوم إلى أنها بمعنى «حقًّا»، وعلى هذا المذهب تكون اسمًا لأنها بمعنى المصدر، والتقدير: أَحقُّ ذلك حقًّا، وهذا مذهب الكسائي وغيره، قال ابن الأنباري: قال المفسرون: معناها: «حقًّا» وقال الزجاج: «حقًّا» توكيد، والتوكيد إنما يقع بعد تمام الكلام.

وذهب قوم إلى أنها بمعنى «ألا» التي لاستفتاح الكلام، وهذا مذهب أبي حاتم وغيره.

وقال الفراء: كلا بمنزلة سوف، لأنها صِلة، وهي حرف رَدٍّ، فكأنها «نعم ولا» في الاكتفاء. قال: فإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها، كقولك: كلا وربِّ الكعبة، قال الله تعالى: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ [المدثر: ٣٢] فالوقف على ﴿ كَلَّا ﴾ قبيح، لأنها صلة لليمين، وتابع الفراءَ محمدُ بن سعدان الضرير، وأبو عبد الرحمن بن اليزيدي.

وقال أحمد بن يحيى ـ فيما ذكره مكي: أن أصل «كلّا» «لا» التي للنفي دخلت عليها كاف التشبيه فجعلتا كلمة واحدة وشدّدت اللّام لتخرج الكاف عن معنى التشبيه، فهي عنده ردٌّ لما قبلها.

ثم إن علماءَنا اختلفوا في الوقف عليها: فكان بعضُهم يُجيزُ الوقف عليها مطلقًا،

وبه قرأت على شيخنا أمين الدين عبد الوهاب، الشهير بابن السلّار، ومنهم من منع الوقف عليها مطلقًا، وهو اختيار شيخنا سيفِ الدين بن الجندي، ومنهم من فَصّل، فوقف على بعضها لمعنى، ومنع الوقف على بعضها لمعنى آخر، وهو اختيار عامة أهل الأداء كمكّي وعثمان بن سعيد وغيرهما، وبه قرأت على شيوخي.

فمن وقف عليها كانت عنده بمعنى الردع والزجر، أي: ليس الأمر كذلك، فهو ردّ للأول، وأنشدوا على ذلك قول «العَجّاج» استشهادًا:

قَــدْ طَلَبَــتْ شــيبانُ أن نَنْسَــاكُمُ ... كَـــلاّ وَلَمَّـــا تَصْـــطَفِقْ، مـــآتِمُ

هكذا أنشده أبو عمرو الداني في كتابه «الاكتفاء في الوقف والابتداء»، والذي رأيته أنا في أراجيز العجاج:

صَدَّتْ بنو شيبانَ أن يُصادِموا
مُقاعِسًـا، وجَـادَتِ اللَهـازِمُ
واسْتَسْلَموا كُرْهًا ولَمْ يُسالِموا
ومـا لَهـمْ مِنّـا أيـادٍ دَاهِـمُ
كالسِتْرِ لا يَعْسِـمُ فيـه عاسِـمُ
دونَ بني قيس وفيهم عاصـم
كَـلاّ، ولّمـا يَصْـطَفِق مآتـم

والمعنى: لا يكون الأمر على ما ظَنّوا من صدّهم أن يصادموا مقاعسًا، وليس كما ظنوا حتى يصطفق المآتم، والمآتُم: النساء المجتمعات في خير أو شرّ.

ومَنْ منع الوقف عليها واختار الابتداء بها مطلقًا كانت عنده بمعنى «ألا» التي للتنبيه، يُفتتَحُ بها الكلام كقوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ﴾ [هود: ٥]، وأنشدوا على ذلك قول الأعشى بن قيس استشهادًا:

كَــلاَّ زَعَمْـــتُمْ بأنّـــا لا نُقَـــاتِلُكُمْ   إنّـــا لأَمْثـــالِكُمْ يـــا قَوْمَنَـــا قُتُـــل

واحْتَجّوا أيضًا بقول العرب: (كَلّا زَعَمْتُم أَنَّ العيرَ لا يُقاتل)، وهو مثل للعرب. قال ابن الأنباري: وهذا غلط منه، وإنما معنى ذلك: ليس الأمر كذلك.

قلت: وما قال ابن الأنباري ظاهر.

ومن فَصّل كانت عنده في مكان بمعنى «ألا»، وفي مكان بمعنى «حقًّا»، وفي مكان للردّ والزجر، **وسأبين ذلك موضعًا موضعًا إن شاء الله**:

فأوّل ما وقع من ذلك موضعان في سورة «مريم» عليها السلام ﴿عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا﴾ [مريم: ٧٨ – ٧٩]، ﴿لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا﴾ [مريم: ٨١ – ٨٢].

قال الداني: الوقف عليهما تامّ عند القرّاء، وقال بعضهم: كافٍ، لأنهما بمعنى: وليس الأمر كذلك، فهو ردّ للكلام المتقدّم قبلها. وقد يُبتدأ بهما على قول من قال: إنها بمعنى «حقًّا» و«أَلَا».

وفي سورة المؤمنون [١٠٠] ﴿فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآ﴾ الوقف عليها تام، وقيل: كاف، ويبتدأ بها بمعنى «ألا»، وأمّا من قال: إنها بمعنى «حقًّا» فقد أجازه بعض المفسرين، وهو وَهْمٌ، لأنها لو كانت بمعنى «حقًّا» لفتحت (أنها) بعدها، وكذا كلّ ما يقال فيها إنها بمعنى «حقًّا»، فإنها تفتح بعد «حقًّا» وبعد ما هو بمعناها، وأنشدوا:

أَحقًّـــا أَنَّ جِيرَتَنـــا اسْـــتَقَلُّوا   فَنِيَّتُنـــا ونِيَّـــتُهمْ فَريـــقُ

قال سيبويه: إذا قلت: أما إنك منطلق، إذا جعلت: «أما» بمعنى «حقًّا» فتحت (أن)، وإن جعلتها بمعنى «ألا» كسرتَ.

وهكذا الكلام في الثاني من «الشعراء» وموضعي «المعارج»، والأولان في

«المدّثِر»، والأول في «عبس»، والأول والثالث والرابع في «المطففين»، والأول في «العلق»، لأنّ «إن» مكسورة في كل هذه المواضع بعد (كلا)، فلا تكون بمعنى «حقًّا»، ويبتدأ بـ (كلا) فيهن بمعنى «ألا».

وفي «الشعراء» موضعان: ﴿فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿١٤﴾ قَالَ كَلَّا ﴾ [الشعراء: ١٤ - ١٥] الوقف عليها على مذهب الخليل وموافقيه ظاهر قوي، وعلى ذلك جماعة من القراء، منهم نافع ونصير، أي: ليس الأمر كذلك، لا يَصِلون إلى قتلكَ فهو ردٌّ لقول «موسى» عليه السلام: ﴿فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ ولا يبتدأ بـ ﴿كَلَّا﴾ في هذه المواضع لأنها مَحْكية في قول سابق من الله عز وجلّ لموسى، ولكن يجوز الوقف على ﴿يَقْتُلُونِ﴾ ويبتدأ ﴿قَالَ كَلَّا﴾ على معنى «ألا» أو «حقًّا».

﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا ﴾ [الشعراء: ٦١ - ٦٢] الوقف على ﴿كَلَّا﴾ وهو حكاية عن قول «موسى» لبني إسرائيلَ، أي: ليس الأمر كما تَظُنّون من إدراككم. ويجوز أن يبتدأ بـ ﴿قَالَ كَلَّا﴾ على معنى «ألا» فقط.

قال الداني: ولا يجوز أن يوقف على ﴿قَالَ﴾ ولا يبتدأ بـ ﴿كَلَّا﴾ وهذا ظاهر. وفي «سبأ» موضع: ﴿شُرَكَاءَ كَلَّا﴾ [٢٧] الوقف عليها مثل ما تقدم، والابتداء بها جائز.

وفي «المعارج» موضعان: ﴿يُنجِيهِ ﴿١٤﴾ كَلَّا﴾ [١٤، ١٥] و﴿جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴿٣٨﴾ كَلَّا﴾ [٣٨، ٣٩] الوقف عليهما كما تقدم والابتداء بهما جائز.

وفي «المدّثّر» أربعة مواضع: ﴿أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّا﴾ [المدثر: ١٥ – ١٦]، ﴿صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ﴿٥٢﴾ كَلَّا ﴾ [المدثر: ٥٢ – ٥٣]، الوقف عليهما كما تقدم، والابتداء بهما حسن

﴿ذِكۡرَىٰ لِلۡبَشَرِ ٣١ كَلَّا﴾ [المدثر: ٣١ - ٣٢] لا يحسن الوقف عليها لأنها صلة لليمين، والابتداء بها حسن بالمعنيين. ﴿بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ ٥٣ كَلَّآ﴾ [المدثر: ٥٣ - ٥٤] لا يوقف عليها ويبتدأ بها.

وفي «القيامة» ثلاثة مواضع: ﴿أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ ١٠ كَلَّا﴾ [القيامة: ١٠ – ١١]، ﴿فَاقِرَةٞ ٢٥ كَلَّآ﴾ [القيامة: ٢٥ – ٢٦]، ﴿بَيَانَهُۥ ١٩ كَلَّا﴾ [القيامة: ١٩ - ٢٠] لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن على المعنيين.

وفي «النبأ» موضعان: ﴿ٱلَّذِي هُمۡ فِيهِ مُخۡتَلِفُونَ ٣ كَلَّا﴾ [النبأ: ٣ – ٤]، ﴿ثُمَّ كَلَّا﴾ [النبأ: ٥] لا يوقف عليهما ويبتدأ بهما.

وفي «عبس» موضعان ﴿تَلَهَّىٰ ١٠ كَلَّآ﴾ [عبس: ١٠ - ١١] الوقف عليها كاف، وهو ردّ وزجر لما قبله، ويبدأ بها بمعنى «ألا»، ﴿أَنشَرَهُۥ ٢٢ كَلَّا﴾ [عبس: ٢٢ - ٢٣] لا يوقف عليها، والابتداء بها جائز.

وفي «الانفطار» موضع: ﴿رَكَّبَكَ ٨ كَلَّا﴾ [الانفطار: ٨ - ٩] لا يوقف عليها، ويبتدأ بها.

وفي «المُطَفّفين» أربعةُ مواضع: ﴿لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦ كَلَّآ﴾ [المطففين: ٦ – ٧]، ﴿تُكَذِّبُونَ ١٧ كَلَّآ﴾ [المطففين: ١٧ – ١٨]، ﴿يَكۡسِبُونَ ١٤ كَلَّآ﴾ [المطففين: ١٤ – ١٥]، لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن، ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٣ كَلَّا﴾ [المطففين: ١٣ – ١٤]، الوقف عليها كافٍ، لأنها ردّ لما قبلها، ويبتدأ بها.

وفي «الفجر» موضعان: ﴿أَهَٰنَنِ ١٦ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦ - ١٧] و﴿جَمّٗا ٢٠ كَلَّآ﴾ [الفجر: ٢٠ – ٢١]، الوقف عليهما كاف، والابتداء بهما حسن.

وفي «العلق» ثلاثة مواضع: ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥ كَلَّآ﴾ [العلق: ٥ – ٦]، ﴿يَرَىٰ ۝١٤ كَلَّا﴾ [العلق: ١٤ – ١٥]، ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ ۝١٨ كَلَّا﴾ [العلق: ١٨ – ١٩]، لا يوقف عليهن، ويبتدأ بهن بمعنى «ألا» و«حقًّا»، إلّا الأول فبالأول فقط.

وفي «التكاثر» ثلاثة مواضع: ﴿ٱلۡمَقَابِرَ ۝٢ كَلَّا﴾ [التكاثر: ٢ – ٣]، ﴿تَعۡلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا﴾ [التكاثر: ٣ – ٤]، ﴿تَعۡلَمُونَ ۝٤ كَلَّا﴾ [التكاثر: ٤ – ٥] لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن.

وفي «الهمزة»: ﴿أَخۡلَدَهُۥ ۝٣ كَلَّا﴾ [الهمزة: ٣ – ٤]، الوقف عليها تام، وقيل: كاف، لأن معناه: ليس الأمر كذلك، فهو ردّ، أي: لم يُخْلِده مالُه، ويبتدأ بها على المعنيين.

والله أعلم

***

القول في ﴿بَلَىٰ﴾

قال الكوفيون: أصل «بلى»: (بل)، وزِيدتْ عليها الألف دلالة على أن السكوت عليها ممكن، وأنها لا تعطف ما بعدها على ما قبلها، كما تعطف (بل) قيل: دالة على ردّ الجحد، والألف المزيدة التي تكتب ياء دالةٌ على الإيجاب لما بعدها، وهي ألف تأنيث، ولذلك أمالتها العرب والقرّاء، كما أمالوا ألف سكرى وذكرى.

***

فصل: الفرق بين بلى ونعم

اعلم أن «بلى» جواب لكلام فيه جحد، ويكون قبلها استفهام، وقد لا يكون قبلها استفهام، فإذا جاوَبْت بـ(بلى) بعد الجحد نفيت الجحد، ولا يصلح أن تأتي بـ«نعم» في مكانها، ولو فعلت ذلك كنت محقّقًا للجحد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الملك: ٨ – ٩] ونحوه فـ(أَلَسْتُ) و(أَلَمْ) من حروف الجحد، فلو جئت بـ«نعم» كنت محقّقًا للجحد و[بلى] نافية له، و«نعم» تكون تصديقًا لما قبلها ولا تدخل هنا (بلى) لأنه لا نفي فيها. فـ«نعم» مخالفة لـ(بلى)، إن كانت ردًّا لما قبلها كانت «نعم» إذا وقعت موقعها تصديقًا لما قبلها، تقول: ما أكلت شيئًا، فيقول الرادّ: بلى، فيزيل نفيه، والمعنى: بلى أكلت، فإن قال المراد: نعم، فقد صدقه في نفيه عن نفسه الأكل، ويصير المعنى: نعم لم آكل شيئًا.

وقد اختلف النحويون والقراء في الوقف عليها في مواضع، وأنا أذكر ما يختار مع ذكري جملة ما ورد منها في القرآن الكريم موضعًا موضعًا:

اعلم أن جملة ما في القرآن من لفظ (بلى) اثنان وعشرون موضعًا في ست عشرة سورة، فمن القراء من يمنع الابتداء بها مطلقًا لأنها جواب لما قبلها، وهذا مذهب نافع ابن أبي نُعيم وغيره، ومنهم من يختار الابتداء بها مطلقًا، وهذا مذهب غريب لا نعرفه وهو ضعيف، لأن الاستفهام متعلق بما هو جواب له كجواب الشرط ونحوه، ومنهم من لا يقف عليها ولا يبتدئ بها، بل يصل.

فأول ذلك في سورة «البقرة»: ثلاثة مواضع ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨٠ – ٨١]، ﴿بَلَىٰ﴾ جوّز الوقف عليها الداني في كتابه المسمى

بـ«الاكتفاء»، وقال: لأنها ردٌّ لقول اليهود والنصارى، ووافقه على ذلك مكّي، ومنع الوقف عليها العماني، وغلَّطَ من قال به(١).

الثالث: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنۖ قَالَ بَلَىٰ﴾ [٢٦٠] قال الداني: الوقف عليها هنا كاف، وقيل: تام لأنها ردٌّ للجحد، انتهى.

قلت: والوقف عليها مذهب أحمد بن جعفر الدينوري وابن الأنباري وغيرهما، ومنعه العماني، وخطَّأ من أجازه وليس كما زعم، لكن الاختيار الوقف على قوله ﴿قَلْبِى﴾.

وفي «آل عمران» موضعان: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٥ - ٧٦] وقف تام عند إبراهيم بن السري، لأنها ردّ للمعنى الذي تقدَّمها، وما بعدها مستأنف وأجاز الوقف عليها مكّي والداني.

﴿مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰٓ﴾[آل عمران: ١٢٤ - ١٢٥] وقف تام عند نافع، كذا قال الداني؛ لأنها ردّ للجحد، وهي عند الداني ومكّي وقف حسن.

وفي «الأنعام» موضع: ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾[٣٠] الوقف على ﴿وَرَبِّنَا﴾ ولا يوقف على ﴿بَلَىٰٓ﴾ هنا، ولا يبتدأ بها، لأنها والقسم بعدها جواب الاستفهام الداخل على النفي في ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾.

وفي «الأعراف» موضع: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [١٧٢] وقف تام أو كاف لأنها رد للنفي الذي تقدَّمها، وكلام بني آدم منقطع عندها، وقوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ من

---

(١) الموضع الثاني في البقرة ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ١١١ - ١١٢].

كلام الملائكة، كذا قال أكثر المفسرين كمجاهد والضحاك والسدّي، لأن بني آدم أقرّوا بالعبودية له بقولهم: ﴿ بَلَىٰ ﴾، قال الله تعالى للملائكة: (اشهدوا) فقالت الملائكة: (شهدنا).

وقال قوم: الوقف على ﴿شَهِدْنَآ﴾ على معنى: بلى شهدنا أنّك ربّنا، وهذا بعيد، لأن (أن) لا تنفي، لا ناصبَ لها، وهي متعلّقة بـ﴿شَهِدْنَآ﴾ أو بـ﴿وَأَشْهَدَهُمْ﴾.

وفي «النحل» موضعان: ﴿مِن سُوٓءٍۭ بَلَىٰٓ﴾ [٢٨] وقفٌ حسن عند الداني ومكّي، قال مكّي: وهو قول نافع، لأنها جواب للنفي الذي قبلها، وهو قولهم: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ بَلَىٰٓ﴾ أي: ما كُنّا نعصي الله في الدنيا.

﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ﴾ [٣٨] أجاز الوقف عليها نافع ومكّي والداني لأنها ردّ للنفي الذي قبلها، ثم تبتدئ ﴿وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ بمعنى: وعدهم الله ذلك وعدًا حقًّا. قال مكّي: ولا يجوز الابتداء بـ﴿بَلَىٰ﴾ لأنها جواب لما قبلها.

وفي «سبأ» موضع: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [٣٦] قد أوضحت الكلام على هذا الموضع، وبسطته في كتابي «التوجيهات»، لكن نذكر هنا بعض شيء فنقول: قال نافع: الوقف عليها تام، وهو كاف على قراءته، لأنه يرفع ﴿عالِـم﴾ وكذا ابن عامر، فمن قرأ بالرفع وقف على ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾، وبالخفض وقف على ﴿بَلَىٰ﴾ لأنها نفي لردّ الساعة، ويبتدأ بها بعده لأنه قسم على إتيانها، ولا يبتدأ بـ﴿بَلَىٰ﴾ هنا لأنها جواب لقولهم.

وفي «يس» موضع: ﴿أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ﴾ [٨١]، قال الداني: وقف تام عند نافع، ومحمد بن عيسى، وابن قتيبة، وقال: وهو عندي كافٍ، لأنها ردّ للنفي الذي

قبلها، والمعنى: وهو يخلق مثلهم، انتهى. ولا يحسن الابتداء بـ﴿ بَلَىٰ ﴾ وأجازه أبو حاتم وهو ضعيف.

وفي «الزمر» موضعان: ﴿ فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٨ بَلَىٰ ﴾ [الزمر: ٥٨ - ٥٩] يجوز الوقف عليها، وقيل: التمام ﴿مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ و﴿ بَلَىٰ ﴾ في هذا الموضع من المشكلات، لأنها لا تأتي إلا بعد نفي ظاهر، ولا نفي هنا إلا من جهة المعنى، إذا كان معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾ [٥٧]: ما هداني، فقال: بلى، أي: بلى قد هداك الله.

الثاني: ﴿ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾ [٧١] الوقف عليها عند الداني، وعند مكّي حسن. وقيل: وقف تام لأنها رد للجحد الذي قبلها. وقال بعضهم: الوقف على ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ لأن ﴿ بَلَىٰ ﴾ وما بعدها من قول الكفار، فلا يفرق بين بعض القول وبعض، ومن جعل ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ ﴾ من قول الملائكة جاز له الوقف عليها.

وفي «المؤمن» موضع: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾ [٥٠] قيل: الوقف عليها تام. وقال مكّي :حسن، وقال الداني: كاف، لأنه ردّ للجحد قبله.

وفي «الزخرف» موضع: ﴿ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ ﴾ [٨٠] وقف كاف، لأنها رد، والمعنى: بلى نسمع ذلك.

وفي «الأحقاف» موضعان: ﴿أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ ﴾ [٣٣] وقف كاف، ومعناه: أليس بالحق ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾ [٣٤]. الوقف على ﴿وَرَبِّنَا ﴾.

وفي «الحديد» موضع: ﴿أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾ وقف كاف لأنها ردّ.

وفي «التغابن» موضع: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [٧] الوقف

هنا، وحكى الداني عن نافع أن الوقف على ﴿ بَلَىٰ ﴾ تام، واختار السخاوي الوقف عليها والابتداء بما بعدها لأنها ردٌّ لنفي البعث، وما بعدها قَسَمٌ عليه، وكذا في «سبأ».

وفي «الملك» موضع: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [٨، ٩] منع الوقف عليها مكّي، وأجازه الداني وقال: إنها ردّ للجحد الذي قبلها.

وفي «القيامة» موضع: ﴿عِظَامَهُۥ ٣ بَلَىٰ ﴾ [القيامة: ٣ - ٤] منع مكّي الوقف عليها، وأجازه الداني، وقال: الوقف عليها كاف، وقيل: تام، ثم يبتدئ: ﴿قَٰدِرِينَ﴾ على الحال. وفي تعليل أبي عمرو نظر، لأنه إذا كان ﴿ قَٰدِرِينَ﴾ منصوبًا على الحال، كيف يحسن الوقف على ﴿ بَلَىٰ ﴾؟

وفي «انشقت» موضع: ﴿أَن لَّن يَحُورَ بَلَىٰٓ ﴾ [١٤، ١٥] أجاز الوقف على ﴿بَلَىٰٓ ﴾ مكّي، وكذا الداني، قال: الوقف عليها كاف، والمعنى: بلى ليرجعن إلى ربه حيًّا كما كان قبل مماته، وقيل: تام.

القول في «لا»

اختلف في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ ﴾ [هود: ٢٢]. قال الزجّاج: إنها نفي لما ظَنّوه أنّه ينفعهم، فكأنّ المعنى: لا ينفعهم جَرَم أَنّهم في الآخرة، أي: كسب ذلك الفعل لهم الخسران، و(أنّ) عنده في موضع نصب، فعلى قوله هذا يوقف على (لا) ويبتدأ بـ(جرم)، و(جرم) عند الخليل وسيبويه بمعنى «حق» دون (لا). ولأبي محمد مكّي مصنّف في الرد على من جوز الوقف على (لا) دون (جرم) وألزمه بأشياء من اعتقدها فهو كافر.

واختلفوا أيضًا في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة: ١]، و﴿لَآ أُقۡسِمُ

﴿بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١] ونحوه، فقال البصريون والكسائي: معناه: أُقسمُ بكذا. وقال الزجاج: لا خلاف في أن معناه أقسم، وإنما الخلاف في (لا) فهي عند البصريين والكسائي وعامة المفسرين زائدة، وقال الفرّاء: هي ردّ لكلام تقدم من المشركين كأنّهم جحدوا البعث فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم أقسم «لَتُبْعَثُنَّ»، فعلى هذا يحسن الوقف على (لا).

وأما قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗا﴾ [السجدة: ١٨] الوقف هنا كاف؛ لأنه كلام مفيد، والذي بعده متعلّق به من جهة المعنى، وكان أبو القاسم الشاطبي يختار الوقف عليه، وكذا حكاه السخاوي، فقال العماني: وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله: ﴿فَاسِقٗا﴾، قال: والمعنى: لا يستوي المؤمن والفاسق، قال: وليس هذا الوقف عندي بشيء، ثم قال: والمعنى الذي ذكره هذا الزاعم هو الذي يوجب الوقف على قوله: ﴿لَّا يَسۡتَوُۥنَ﴾ انتهى.

قلت: وهذا الذي قال العماني ليس بشيء، والصواب الذي ذكرته أولًا، وأرى فرقًا بين هذا وبين الذي في «براءة» ﴿وَجَٰهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ لَا يَسۡتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِۗ﴾ [التوبة: ١٩]، وقد أجاز العماني الوقف على ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾. فإذا جاز الابتداء هناك بقوله ﴿لَّا يَسۡتَوُۥنَ﴾ جاز هنا إذ لا فرق بينهما، وأظنه نسي ما قاله في «التوبة».

وأما قوله في (القصص) [٩]: ﴿قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَ﴾ قال السخاوي: وقف تام في قول جماعةٍ، منهم الدِّينوري، محمد بن عيسى، ونافع القارئ، وابن قتيبة، و﴿لَا تَقۡتُلُوهُ﴾ نَهْيٌ، وزعم قوم أن الوقف على ﴿لَا﴾ أي: هو قُرة عينٍ لي ولك، لا، أي: دونك. قال: وهذا فاسد، لأن الفعل الذي هو ﴿تَقۡتُلُوهُ﴾ مجزوم، فأين هو جازمه إذا كانت (لا) للنفي لا للنهي.

قلت: وما قاله السخاوي ظاهر، وإني رأيت بعض الشيوخ يقف عليه.

القول في «ثُمَّ»

كان بعض الشيوخ يقف على ما قبلها في جميع القرآن، ويقول: إنها للمهلة والتراخي.

قلت: ولا تَطَّردُ هذه القاعدة، وإنما تتّجه في بعض الأحوال، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا﴾ [الأعراف: ١١]، وكقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤].

وكذا قوله في «الأنعام» [١٥٩]: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ﴾ و[١٦٤] ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ﴾ و[١٥٤] ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى﴾، وكذا في «آل عمران» [١١١] ﴿يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ﴾. هذا كلُّه وَقْفٌ كافٍ مُتَعَلِّقٌ بما بعده من جهة المعنى فقط، والبدأة بـ﴿ثُمَّ﴾.

وأما قوله في «براءة» [١٢٦] ﴿أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ﴾، وفي «الإسراء» [١٨] ﴿لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ﴾، و[٩٦] ﴿بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ﴾، و [٧٥] ﴿وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ﴾، و[٨٦] ﴿بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ﴾، كلُّ هذا لا يُتَعَمَّدُ الوقفُ عليه؛ لأنه لا يتم المعنى إلا به، ولا يقع المرادُ بدونه.

القول في ﴿أَمْ﴾

وهي تكون للمعادلة، وهي في المعادلة على وجهين: أحدهما: أن تكون معادلة

لهمزة الاستفهام، والثاني: أن تكون معادلة لهمزة التسوية. ومعنى المعادلة: أن أحد الاسمين المسؤول عنهما جعل معه الهمزة ومع الآخر (أم)، وكذلك إذا كان السؤال عن الفعل.

مثال الأول مع الاسم قولك: أَشرب زيد أَم عمرو؟ معناه: أيهما شرب؟

ومع الفعل: أَصَرَفْتَ زيدًا أَمْ حَبَسْتَه؟ جعلت الهمزة مع أحدهما، و(أم) مع الآخر.

ومثال الثاني مع التسوية، وهو أن تكون (أم) مساوية لهمزة الاستفهام، نحو: سواءٌ عليّ أَزَيدٌ في الدار أم عمرو.

واعلم أن التسوية لفظُها لفظ الاستفهام وهي خبر، كما جاء الاختصاص على طريقة النداء وليس بنداء، ومعنى التسوية: أنك تُخبر باسْتواء الأمرين عندك، كأنك تقول: سواء عليّ أيهما قام، واستوى عندي عدم العلم بأيهما في الدار، قال الله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١].

واعلم أنها تكون في قسمَي المعادلة عاطفة، وقد تكون منقطعة بمعنى «بل»، وإنما سُمِّيَت منقطعةً لانقطاع ما بعدها مما قبلها، لأنه قائم بنفسه، سواء كان ما قبلها استفهامًا أو خبرًا، وليست في هذا الوجه بمعنى «بل»، قال الأخطل:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ، أَمْ رَأَيْتَ بِواسطٍ غَلَسَ الظلام من الرَّباب خَيالا

قال أبو عبيدة: لم يستفهم. وإنما أوجب أنه رأى.

وفي كونها عاطفة أم غير عاطفة خلاف: فالمغاربة يقولون: ليست عاطفة لا في جملة ولا في غيرها. وقال ابن مالك: قد تعطف المفرد. كقول العرب: (إنها لإبل، أم

شاء)، قال: و(أم) هنا لمجرد الإضراب عاطفًا ما بعدَها على ما قبلها.

فإذا كانت منقطعةً جاز الوقف قبلها، والابتداء بها.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] يجوز الابتداء بـ﴿أَمْ﴾ إذا جعلت منقطعة، ولا يجوز إذا جُعلت للمعادلة، وتعليل الوجهين ذكرته في «التوجيهات» فاطلبه تره.

وقوله: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٨] قال السخاوي: الظاهر أنه منقطع، ويجوز الابتداء به.

قلت: قول السخاوي جيّد، لكن قال أبو محمد مكّي: هذا بعيد لأن المنقطع لا يكون في أكثر كلام العرب إلا على حدوث شكّ دخل على المتكلم. قال: وذلك لا يليق بالقرآن.

فقلت: والذي قاله لا يقدح في كلام السخاوي، لأن (أم) المنقطعة تركُ الكلام لكلام آخر، وهي بمعنى «بل» ولا يلزم أن تكون بعد شكّ ولا بد.

وقوله: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣] يجوز الابتداء بـ ﴿ أَمْ ﴾ الأولى لأنها المنقطعة و﴿ سَمُّوهُمْ ﴾ وقف كاف، وقيل: تام. والوقف على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ حسن. ولا يبتدأ بها بعده لتعلّقه بها قبله لفظًا ومعنى.

وقوله: ﴿أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٣] قيل: وقف تام، و﴿أَمْ ﴾ بعده منقطعة، ويجوز الابتداء بها.

وقوله: ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الزخرف: ٥١] قيل: المعنى: أفلا

تبصرون أم أنتم بُصراء، وإلى ذلك ذهب الخليل وسيبويه، لأن الاستفهام عندهما فيها تقرير، والتقرير خبر موجب، فامتنع عندهما جعلها متصلة، لأن (أم) المتصلة لا تكون مقررة، فعلى هذا يوقف على ﴿أَمْ﴾ ويبتدأ بـ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾. وقال أبو زيد: ﴿أَمْ﴾ زائدة، فعلى هذا يوقف على ﴿تُبْصِرُونَ﴾. وقيل: هي (أم) المنقطعة، والتقدير: بل أنا، فعلى هذا يبتدأ بـ﴿أَمْ﴾ على معنى «بل».

قال الهروي: في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ﴾ [السجدة: ٢ - ٣] أن ﴿أَمْ﴾ بمعنى همزة الاستفهام، والتقدير: أيقولون افتراه؟ فعلى هذا يبتدأ بـ﴿أَمْ﴾. وكذا قال في قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨]، وكذا: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤]، ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [النساء: ٥٣]، ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ [الطور: ٣٠]، ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [ص: ٢٨].

قال: معنى (أم) في ذلك كله: همزة الاستفهام، لأنّها لم يتقدّمها استفهام.

والهروي ـ رحمه الله تعالى ـ كان في علم العربية متّسعًا، وعلى غرائبها مطّلعًا، وما قاله ظاهر، لأنهم قالوا في قوله تعالى: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [ص: ٦٣] إنّها بهذا المعنى، أي: أَزاغت عنهم الأبصار؟ وأجازوا أن تكون هي المعادلة لهمزة الاستفهام في قوله: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] على قراءة القاطع، وأجازوا أن تكون مردودة

على قوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا﴾ [ص: ٦٢] على قراءة الوصل[1].

وذهب البصريون إلى أن (أم) في كل هذه المواضع هي المنقطعة، لأنهم يقولون في (أم) المنقطعة: إن فيها معنى (بل) والهمزة، تقول: بل أيقولون افتراه، ونحو ذلك.

القول في «بل»

اعلم أن (بَلْ) تأتي في القرآن على ضربين: ضَربٌ تكون فيه حرف إضراب، وضرب تكون فيه حرف عطف كقولك: قام زيد بل عمرو.

ويجوز الابتداء بها إذا كانت بمعنى الإضراب، ومعنى الإضراب: ترك الكلام والإضراب عنه، وهي أكثر ما يقع في القرآن بهذا المعنى، قال الله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٢] ثم أخذ في كلام آخر فقال: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٦٣]. وكذا ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٨٩ - ٩٠]، وكذا: ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ بَلْ هُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٢]، ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴿١﴾ بَلِ ٱلَّذِينَ﴾ [ص: ١ - ٢] ونحو ذلك، الوقف عليه كاف، لأنه خروج من كلام إلى كلام آخر، لا تعلّق بينهما من جهة اللفظ.

القول في ﴿حَتَّىٰ﴾

يجوز الابتداء بها إذا كانت هي التي يُحكى بعدها الكلام، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، وكذا

(١) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر (أتخذناهم) بهمزة قطع، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر بهمزة وصل.

التي بعدها، و﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا ﴾ [فصّلت: ٢٠]، و﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا ﴾ [الزخرف: ٣٨] ونحو ذلك.

قال الداني في قوله تعالى: ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٥] هو وقف تام. وقال العماني: هو كافٍ، وهو الظاهر.

فصل: في المشدَّدات ومراتبها

اعلم أن المُشَدّد في القرآن كثير، وكلُّ حرفٍ مشدّد بمنزلة حرفين في الوزن واللفظ، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فينبغي للقارئ أن يبيّن المشدَّد حيث وقع، ويعطيه حقّه ليميزه من غيره.

قاعدة: ذكر صاحب «التجريد» فيما حكاه عن أبي إسحق إبراهيم بن وثيق أنّ المشدّدات على ثلاث مراتب:

الأولى: ما يشدد بلا خَطْرَفَة، وهو ما لا غُنَّة فيه.

الثانية: ما يُشَدّد بتراخٍ. قال: وهو ما شُدِّدَ وبقيت فيه غُنّة مع الإدغام، وهو إدغام الحرف الأول بكماله، وذلك لأجل الغنّة.

الثالثة: ما يُشَدّد بتراخي التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء. انتهى.

قلت: وهذا قول حسن، وتظهر فائدته في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾ فَإِن تَوَلَّوْاْ ﴾[1] [هود: ٥٦ – ٥٧] فأَبْلَغُ التشديد على الياء ثم الميم، ثم الواو.

---

(١) في النسخة الأصلية (إن ربي على صراطٍ مستقيمٍ وإن تولوا) فأبلغ التشديد على الياء ثم الميم ثم الواو ولكن الصواب (مستقيمٍ فإن) وفيه إخفاء وليس فيه تشديد.

وقال مكّي في «الرعاية»: المدغمات على ثلاثة أضرب:

مدغم فيه زيادة مع الإدغام، وذلك نحو الراء المشدّدة، فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام الذي فيها، قال: فهو زيادة مع الإدغام وزيادة من التشديد.

قال: والثاني: إدغامٌ لا زيادة فيه، وهو كلّ ما أدغم لا إخفاء معه ولا إظهار غنّة ولا إطباق ولا استعلاء معه، نحو الياء من ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦] والياء والجيم من ﴿لُّجِّيٍّ﴾ [النور: ٤٠]. قال: فهذا تشديد دون الراء المشدّدة لأجل زيادة الإخفاء للتكرير في الراء.

قال: والثالث مدغم فيه نقص من الإدغام، وذلك نحو ما ظهرت معه الغنة والإطباق والاستعلاء، نحو ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾ [التوبة: ٩٩] و﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠]. قال: فهذا التشديد دون تشديد الثاني الذي لا نقص معه في إدغامه ولا زيادة. انتهى.

قلت: وما قاله مكّي ظاهر قوي، وتظهر فائدته في نحو قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فالتشديد على الراء أبلغ من اللام، وعلى اللام أبلغ من النون. ولكن لا بأس من الجمع بين القولين، وتظهر فائدة ذلك في نحو قوله: ﴿سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًاۚ وَلَا تَعْزِمُواْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، فأقوى التشديد على الراء، ثم على اللام، ثم على الميم، ثم على الواو. غير أن اختياري في هذه القاعدة مطلقًا التشديد على كل حرف شُدّد بحسب ما فيه من الصفات القوية والضعيفة.

***

مقدمة: التشديد ينقسم على أقسام:

منها: ما هو مُشَدّد ليس أصله حرفين منفصلين في الوزن، وإنما هو حرف مشدّد ليس أصله في الوزن فيشدد في اللفظ كما يشدد في الوزن، وذلك نحو: ﴿ زَيَّنَ ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، ﴿بَيِّنٍ﴾ [الكهف: ١٥]، ﴿عَلَّمَ﴾ [الرحمن: ٢] وأكثر ما يقع هذا في عين الفعل.

ومنها: ما أصله حرفان منفصلان في الوزن، وإنما شُدد ذلك للإدغام نحو: ﴿عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، ﴿وَلِيًّا﴾ [النساء: ٤٥].

ومنها: ما يكون من كلمتين نحو: ﴿قُل رَّبِّيٓ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿وَقُل لَّهُمۡ﴾ [النساء: ٦٣].

فينبغي للقارئ المجود أن يشدِّدَ الحرف من غير لَكَن، ولا ابْتِهار، ولا تَشَدُّق، ولا لَوْك، خُصوصًا الواو والياء نحو ﴿وَلِيًّا﴾ [النساء: ٤٥] و ﴿أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧] فكثير من يشدّدها بتراخٍ ولَوْك، ولا يأخذ الشيوخ بمثل ذلك.

فصل: فإن اجتمع حرفان مشدّدان في كلمة أو كلمتين كقوله: ﴿ ٱطَّيَّرۡنَا ﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿وَٱزَّيَّنَتۡ ﴾ [يونس: ٢٤]، و﴿يَصَّعَّدُ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، و﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، و ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ﴾ [آل عمران: ١٢]، و﴿ أَنصَارٍ ﴿١٩٢﴾ رَّبَّنَآ﴾ [آل عمران: ١٩٢ - ١٩٣]، ونحو ذلك، فينبغي للقارئ أن يبين ذلك في اللفظ، ويعطي كلّ حرف حقّه من التشديد البالغ والمتوسط ونحو ذلك.

فصل: وإن اجتمع ثلاث مشدّدات متواليات، ولا يكون ذلك إلا من كلمتين أو

أكثر كقوله: ﴿ دُرِّيٌّ يُوقَدُ ﴾ [النور: ٣٥] في قراءة من قرأ ﴿ يُوقَدُ ﴾ بالياء[1]. وكقوله: ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾ [هود: ٤٨] ونحو ذلك، فينبغي للقارئ أن يبين ذلك في لفظه، ويعطي كل حرف حقّه من التشديد حسبما فيه.

فصل: في الوقف على المشدّد:

اعلم أن الوقف على الحرف المشدّد فيه صعوبة على اللسان، فلا بدّ من إظهار التشديد في الوقف، في اللفظ، وتمكين ذلك حتى يسمع نحو: ﴿ مِن وَلِيٍّ ﴾ [البقرة: ١٠٧]، و﴿ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى: ٤٥]، و﴿ ٱلنَّبِيُّ ﴾ [آل عمران: ٦٨] عند غير الهامز[2]، و﴿ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ [القمر: ٢]، و﴿ صَوَآفَّ ﴾ [الحج: ٣٦]، تقصد كمال التشديد في هذا ونحوه. فاعلم.

ويجوز الوقف على أواخر الكلم بالإسكان وهو الأصل في كل حرف موقوف عليه. وإن كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكنٌ صحيح أو عليل فلكَ الجمعُ بين الساكنين إلا ما فيه عليل وهتوف. ولك الوقف بالإشارة فيما يُرام أو يُشَمّ، كلٌّ جائز مروي.

والرَّوْم: هو اختلاس الحركة. **والإشمام**: ضَمّ الشفتين بُعيد سكون الحرف. والرَّوْم يدخل في القسمين من الحركات إلا المفتوح والمنصوب عند القراء، والإشمام يدخل في المضموم والمرفوع لا غير. وقد تقدم ذلك.

والله أعلم

---

(١) وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص عن عاصم والباقون بالتاء.

(٢) قرأ نافع بهمز ياء (النبي).

باب

في معرفة الظاء وتمييزها من الضاد

حسب ما وقع في القرآن الكريم

وهذا الباب يحتاج القارئ إليه، ولا بدّ من معرفته، وقد عمل المتقدمون فيه كتبًا نثرًا ونظمًا، ومن أحسن ما نُظم ما أخبرني به الشيخ عبد الكريم التونسي قراءة مني عليه، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن برال الأنصاري، قال: أخبرنا ابن الغمّاز، قال: أخبرنا ابن سلمون، قال:

أخبرنا ابن هذيل، قال: أخبرنا أبو داود، قال: أملى علينا الشيخ أبو عمرو الداني من نظمه:

ظَفِـرَتْ شُـواظُ بِحَظِّهـا مِـنْ ظُلْمِنـا ... فَكَظَمْتُ غَـيْظَ عَظـيمِ مـا ظَنَّـتْ بنـا

وظَعَنْــتُ أَنْظُــرُ في الظَّهــيرة ظُلَّــةً ... وظَلَلْــتُ أَنْتَظِــرُ الظِّــلالَ لِحفْظِنــا

وظَمِئْتُ في الظَّلْمَا ففي عَظمي لَظًـى ... ظهـرَ الظِّهـارُ لأجـلِ غِلْظَـةِ وَعْظِنـا

أنظَـرْتَ لفظــي كــي تــيقَّظَ فَظُّــه ... وحَظَرْتُ ظَهـرَ ظَهيرهـا مـن ظُفْرنـا

ذكر في هذه الأبيات جميع ما وقع في القرآن من لفظ الظاء، وميّزه مما ضارعه لفظًا، وهي اثنتان وثلاثون كلمة. وقيل: جميع ما في القرآن من ذلك ثمانمائة وأحد عشر موضعًا. ولنتكلّم الآن على هذه الأبيات كلمة كلمة، ونذكر وقوع كلّ في القرآن، ومعناه بالإيجاز والاختصار، فمن أراد الإحاطة بالظاءات فعليه بـ«رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب» الذي ألّفه شيخنا الإمام أبو جعفر نزيل حلب.

فأقول مستعينًا بالله: أما قوله: (**ظَفِرت**) أي: فازت، يقال: ظَفِرَ الرجلُ بحاجته، يَظْفَر ظَفَرًا: إذا فاز بها، والظافر: الغالب. والذي وقع في القرآن من هذا اللفظ موضعٌ واحد في سورة «الفتح» [٢٤]: ﴿مِنۢ بَعۡدِ أَنۡ أَظۡفَرَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ﴾.

وأما (**الشُّواظ**) فهو اللهب الذي لا دخان معه، وقيل: الذي معه دخان، وفيه لغتان: ضمّ الشين وكسرها، وقرئ بهما(١)، ووقع في القرآن في موضع واحد، في سورة «الرحمن» [٣٥]: ﴿يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ﴾.

وأما (**الحَظُّ**) فهو النصيب، وهو بالظاء، وضارعه في اللفظ (الحَضّ) الذي معناه التحريض. يقال: حَضَضْت فلانًا على الشيء: أُحَرِّضه عليه. قال الخليل: الفرق بين الحثّ والحضّ: الحثّ يكون في السير والسوق وكل شيء، والحضّ لا يكون في سير ولا سوق، فأما الأول ففي القرآن منه ستة مواضع(٢)، والثاني ثلاثة مواضع: في «الحاقة» [٣٤]، و«الماعون» [٣]: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾، وفي «الفجر» [١٨]: ﴿وَلَا تَحَٰٓضُّونَ﴾، هذه الثلاثة بالضاد.

وأما (**الظلم**) فهو وضع الشيء في غير موضعه، ووقع في القرآن في مائتي موضع واثنين وثمانين موضعًا متنوعًا.

وأما (**الكَظَم**) فهو مخرج النفس، والكَظَمُ: مجترع الغيظ، ووقع منه في القرآن ستّة ألفاظ.

---

(١) قرأ ابن كثير بكسر الشين وقرأ الباقون بضمها.

(٢) هي سبعة مواضع ﴿أَلَّا يَجۡعَلَ لَهُمۡ حَظّٗا فِي﴾ [آل عمران: ١٧٦] و﴿مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾ [النساء: ١١، ١٦٧] و﴿وَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ﴾ [المائدة: ١٣] و﴿فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ﴾ [المائدة: ١٤] و﴿لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ﴾ [القصص: ٧٩] و﴿إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٖ﴾ [فصلت: ٣٥].

وأما (**الغيظ**) فهو الامتلاء والحَنَق، وهو شدّة الغضب، فهو بالظاء، ووقع في القرآن في أحد عشر موضعًا، وضارعه في اللفظ (الغيض) الذي معناه التفرقة، ووقع في موضعين: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ في «هود» [٤٤] ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾ في «الرعد» [٨].

وأما (**العظيم**) فهو الجليل: أي الكثير، وأعظم الأمرَ: أكبره، ووقع في القرآن في مائة موضع وثلاثة مواضع.

وأما (**الظنّ**) فهو تجويز أمرين، أحدهما أقرب من الآخر، يقال: ظَنّ يَظُنّ ظَنًّا، ويكون شكًّا ويقينًا: فالشكّ نحو: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢] و﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]. واليقين نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] ﴿فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]، ووقع منه في القرآن سبعة وستون لفظًا، وضارعه في اللفظ قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، وفيه خلاف: فقرأه بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بمعنى «مُتَّهَم»، والباقون يقرؤونه بالضاد بمعنى: بخيل. والله أعلم.

وأما (**الظَّعْن**) فهو السفر والشخوص، يقال: ظَعَن يَظْعَن ظَعْنًا: إذا شخص أو سافر، ووقع منه في القرآن لفظ واحد في سورة «النحل» [٨٠] ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾.

وأما (**النَّظَر**) فهو من نَظَرْت الشيءَ، أنظره، فأنا ناظره، قال المجنون:

نَظَرْتُ كأنّي من وراءِ زُجاجةٍ ... إلى الدارِ من ماءِ الصَّابةِ أَنْظُرُ[1]

والنظير: المثيل، وهو الذي إذا نُظر إليه وإلى نظيره كانا سواء، ووقع في القرآن منه ستّة وثمانون موضعًا، وضارعه في اللفظ «النضر» الذي معناه: الحُسن؛ لأنه مشتقّ من

(١) الصاب: شجر مُرٌّ له عصارة بيضاء كاللبن بالغة المرارة إذا أصابت العين أتلفتها، والصُّبابة: بقية الماء في الإناء، وبالفتح رِقَّةُ الشوق وحرارته، (الناشر).

النضارةِ وهي الحسنُ، ومنه قولُه عليه الصلاة والسلام: «نضّر الله امرءًا سَمِع مقالَتنا فوعاها وأدّاها كما سَمِعها»(١)، ووقع منه في القرآنِ ثلاثة مواضع: «القيامة» [٢٢]: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، وفي «الإنسان» [١١]: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾، وفي «المطففين» [٢٤]: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾.

وأما (**الظهيرة**) فسيأتي الكلام عليها عند قوله: (ظهر ظهيرها).

وأما (**الظُّلَّة**) فهو كل ما أَظَلَّكَ، ووقع في القرآن منها موضعان: ﴿كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ في «الأعراف» [١٧١]، و﴿يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ في «الشعراء» [١٨٩].

وأما (ظَلَلْتُ) فهو من قولك: ظَلَّ فلان يفعل كذا: إذا دام على فعله نهارًا، ومن: ظَلّ يَظَلّ، وهي أخت كان، ووقع في القرآن منه تسعة ألفاظٍ: ﴿فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ بـ [الحجر: ١٤]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ في «النحل» [٥٨] و«الزخرف» [١٧]، ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ﴾ في «طه» [٩٧]، ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ﴾ و﴿فَنَظَلُّ لَهَا﴾ كلاهما في «الشعراء» [٤ ، ٧١]، ﴿لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ في «الروم» [٥١]، ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ﴾ بـ«الشورى» [٣٣]، ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ في «الواقعة» [٦٥]، فـ ﴿ظَلْتَ﴾ و﴿فَظَلْتُمْ﴾ أصله بلامين، لكنه خُفّفَ مثل مَسْتُ ومَسَسْتُ. وضارع هذا اللفظ في اللفظ «الضلال» الذي هو ضد الهدى، نحو: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٤]، وكذا ما كان معناه البطالة والتغيّب، نحو: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠]، أي: غبنا وبَطَلْنا، فلذلك عيّناه في مواضعه ليمتاز من هذا. فاعلمه.

وأما (**الانتظار**) فهو التوقّع، تقول: انتظرت كذا: أي توقّعته، وأتى في أربعة عشر موضعًا.

---

(١) صحيح سنن الترمذي (٢٦٥٦) وابن ماجة (٢٣٢).

وأمّا (**الظِّلال**) بكسر الظّاء، فهو جمع ظِلّ، وهو معروف كَظِلِّ الشجرة وغيرها، ويقال: له ظِلّ في أول النهار، فإذا رجع فهو فيء، **والظِّلُّ الظَّليلُ**: الدائم، فهو وما اشتق منه بالظّاء نحو: ﴿مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ﴿يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ﴾ [النحل: ٤٨]، ﴿فِي ظُلَلٍ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ﴾ [الزمر: ١٦]، وتقدّم ذكر (الظُّلّة) وجمعها ظُلل وظِلال، كخُلّة وخُلَل، وبُرْمَة وبِرام، ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعًا.

وأما (**الحِفظ**) فهو ضد النسيان، وهو بالظاء كيف تصرف، نحو: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ [هود: ٥٧]، و﴿حَٰفِظَٰتٌ﴾ [النساء: ٣٤]، و﴿حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]، و﴿مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، و﴿يَحْفَظُونَهُۥ﴾ [الرعد: ١١]، ووقع في اثنين وأربعين موضعًا[1].

وأما (**الظمأ**) بالهمز: فهو العطش، ووقع في ثلاثة مواضع: في «براءة» [١٢٠] ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾، وفي «طه» [١١٩] ﴿تَظْمَؤُاْ﴾، وفي «النور» [١٣٩] ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾.

وأمّا (**الظَّلْماءُ**) فهي من الظُّلمة، وجمعها ظُلُمات، ووقع في ستةٍ وعشرينَ موضعًا.

وأمّا (**العَظْم**) فهو معروف، وجمعه عِظام، ووقع في أربعة عشر موضعًا، جمعًا وفردًا[2].

وأما (**لظى**) فأصله اللُّزوم والإلحاح، وتقول: أَلَظَّ بكذا، أي: ألزمه، ولجّ به،

---

(١) في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ٤٤ موضعًا.

(٢) في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ١٥ موضعًا.

ومنه قولُه ﷺ: «أَلِظُّوا بـ(ياذا الجلالِ والإكرم)»[1]، أي: أَلْزِموا أنفسكم، وأَلِحُّوا بكثرة الدعاء بها، وسُميت بعضُ طباق النار به للزومها العذاب. قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]، وفي القرآن منه موضعان: ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج: ١٥]، ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤].

وأمّا (**الظهار**) فيأتي الكلام عليه عندَ قولِه: (ظهر ظهيرها).

وأمّا (**الغِلَظ**) فهو معروف، وفي القرآن منهُ ثلاثةَ عشرَ موضِعًا.

وأمّا (**الوعظ**) فهو التخويف من عذاب الله والترغيب في العمل القائد إلى الجنة، قال الخليل: هو التذكير بالخير فيما يرقّ له القلب. انتهى. فهو بالظاء كيف تصرف، وجمعُ الموعظة: مواعظ، وجمع العِظَة: عِظات، وضارعه في اللفظ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ في «الحجر» [٩١]، وهو بالضاد، ومعناه: أنهم فَرَّقوه وقالوا: هو سحر وشعر وكهانة ونحو ذلك.

وأمّا (**الإنظار**) فهو التأخير والمهلة، تقول: أنظرته، أي: أمهلته، وهو اثنان وعشرون موضعًا.

وأمّا (**اللفظ**) فهو الكلام، وهو مصدر من لفظ يلفِظ، وهو موضع واحد: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ في «ق» [١٨].

وأمّا (**الإيقاظ**) فهو من اليَقَظة، وهي ضدّ الغَفلة أو النوم، وهو موضع في «الكهف» [١٨] ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾.

وأمّا (**الفظّ**) فقيل: هو الرجل الكريه الخُلُق، مشتق من: فَظَّ الكرش وهو ماؤه،

---

(١) سنن الترمذي حديث رقم (٣٥٢٥) وهو صحيح.

وهو موضع واحد في «آل عمران» [١٥٩] ﴿وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا﴾، وضارعه اللفظ «الفَضّ» الذي معناه الفك والتفرقة، تقول: فَضَضْت الطابع: أي فَكَكْته، وانْفَضّ الجماعة: أي تفرقوا، قال الله تعالى: ﴿لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و﴿ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾(١) [الجمعة: ١١] أي: تفرقوا.

وأما (**الحظر**) فمعناه المنع والحيازة، لأن كل حائز لشيء مانع غيره منه، وهو موضعان: في «الإسراء» [٢٠] ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾ أي ممنوعًا، وفي «القمر» [٣١] ﴿كَهَشِيمِ ٱلۡمُحۡتَظِرِ﴾، والمُحْتَظِر: الذي يعمل الحظيرة. وضارعه في اللفظ «الحضر» الذي هو ضد الغيبة، ومعناه الإتيان إلى المكان، والمعنى فارق بينهما. فافهم.

وأما قوله: (ظَهَرَ ظهيرُها) وقوله (في الظّهيرة) وقوله: (ظَهَر الظّهارُ) نتكلم عليهن الآن:

فالظهيرة: هي شدّة الحرّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾ [النور: ٥٨].

وأما الظَّهر فهو خلاف البطن، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ [المجادلة: ٢].

وأما قوله: (**ظُهْر**) هو بضم الظاء: وهو اسم لوقت زوال الشمس، وهو وقت صلاة الظهر، تقول: أَظْهَرنا: أي صِرْنا في وقت الظهر، قال تعالى: ﴿وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظۡهِرُونَ﴾ [الروم: ١٨].

وأما الظَّهيرُ فهو المُعين، والتظاهر: التعاون، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ

(١) ومثلها ﴿حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ﴾ [المنافقون: ٧].

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].
فإذا علم ذلك ففي كتاب الله تعالى منها، وما تصرّف منها سبعة وخمسون موضعًا(١).
والله أعلم.

وأما (**الظُّفْر**) فهو الذي بالأيدي والأرجل، قال أبو حاتم: يُقال: ظُفْر وظُفُر بضمة واحدة وضمتين، ولا يقال بالكسر كما تقول العامة، وقد يقال للظفر: أُظْفور، قالت أم الهيثم:

ما بينَ لُقْمَتِه الأُولى إذا انْحَدَرَتْ　　　وبينَ أُخرى تَليها قيدُ أُظْفُورِ

وجمعُ الظُّفر: أَظفار وأظافير، وقيل: أَظافير جمعُ الجمع، كما قيل: أقوال وأقاويل، وقيل: هو جمع أُظفور. والتَّظفير: هو أخذُك الشيء بأطراف أظفارك وتخديشك إياه بها، ووقع في موضع، في «الأنعام» [١٤٦]: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وهذا آخر ما قَصَدْتُه من ترجمة هذا الكتاب.

وكنت قبل أن أكتب هذا التأليف قد بدأت في تأليف كتاب سَمَّيْته: «التوجيهات على أصول القراءات» ثم رأيت الحاجة داعية إلى تأليف هذا المختصر فانثنيت عن ذلك حتى كمل تأليفي هذا الكتاب، وأنا إن شاءَ الله على ذلك بإرشاده وتيسيره إن تأخر الأجل، ونلتُ بلوغ الأمل حتى أُكمله.

[أدعية ختم القرآن رواها الخلف عن السلف]

وأحببت أن أختم هذا الكتاب بأدعية رواها الخلف عن السلف عند ختم القرآن، لأن بركة الدعاء عظيمة، ومنافعه عميمة عند نزول الرحمة في وقت ختم القرآن

(١) في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (٥٩) موضعًا.

الكريم، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «أفضلَ العبادة الدعاء»(١).

أخبرنا شيخُنا الشيخ شمس الدين أبو عبد الله الصفوي قال: أنبأنا الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مروان البعلبكي قال: أخبرنا السخاوي قال: كان شيخُنا أبو القاسم ـ يعني الشاطبي ـ يدعو عند ختم القرآن بهذا الدعاء:

«اللّهُمَّ إنّا عبيدُك، وأبناءُ عبيدك، وأبناءُ إمائك، ماضٍ فينا حُكمُك، عَدْلٌ فينا قَضاؤُك، نَسْأَلُك اللّهمّ بكلِّ اسم هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ به نفسَكَ، أو عَلَّمْتَه أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أوْ أَنْزَلْتَه في شيء مِنْ كُتُبِكَ، أَوْ استأثرْتَ بِهِ في عِلْمِ الغَيْبِ عِندَك، أنْ تَجْعَلَ القُرآنَ العظيمَ ربيعَ قلوبنا، وشفاءَ صُدورِنا، وجَلاءَ أَحْزانِنا وهُمومِنا، وسائقَنا وقائدَنا إلَيْك وإلى جنّاتك جنَّاتِ النَّعيم، مَعَ الَّذين أَنْعمت عَلَيْهم منَ النَّبيِّن والصِّدِّيقينَ والشُّهداء والصَّالحينَ، بِرَحْمَتِكَ يا أَرْحَمَ الرّاحمين».

وقيل: هو مروي عن رسول الله ﷺ لتفريج الهَمِّ.

قال السخاوي: وأنا أزيد عليه: «اللهم اجعله لنا شِفاءً وهدًى وإمامًا ورحمةً، وارزقنا تِلاوَتَهُ على النَّحْوِ الَّذِي يُرضيكَ عنّا، ولا تَجْعلْ لنا ذنبًا إلّا غفرته، ولا همًّا إلّا فَرَّجْتَه، ولا دَيْنًا إلّا قضيته، ولا مريضًا إلّا شفيته، ولا عدوًّا إلّا كفيته، ولا غائبًا إلّا رددته، ولا عاصيًا إلّا عصمته، ولا فاسدًا إلّا أصلحته، ولا ميّتًا إلّا رحمته، ولا عيبًا إلّا سترته، ولا عسيرًا إلّا يَسَّرْتَه، ولا حاجةً من حوائج الدنيا والآخرة لكَ فيها رِضًا، ولنا فيها صلاح إلّا أعَنْتَنا على قضائها في يُسرٍ منْك وعافية، برحمتك يا أرحم الراحمين».

قلت: وأنا أزيد عليه: «اللّهم انصُر جيوشَ المسلمين نصرًا عزيزًا، وافتحْ لهم

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك وهو صحيح، انظر صحيح الجامع للألباني حديث رقم (١١٢٢).

فتحًا مبينًا، اللّهم انفعنا بما علَّمْتنا، وعلِّمنا ما ينفعُنا. اللهم افتح لنا بخيرٍ، واجعل عواقبَ أمورنا إلى خير، اللّهم إنّا نعوذ بك من فواتح الشرّ وخواتمه، وأوّله وآخره، وباطنه وظاهره، اللهم لا تجعل بيننا وبينك في رزقنا أحدًا سواك، واجعلنا أغنى خَلْقِكَ بكَ، وأفقرَ عبادك إليك، وهَبْ لنا غِنًى لا يُطغينا، وصحةً لا تُلهينا، وأَغْنِنا عَمَّن أغنيته عنّا، واجعل آخر كلامِنا شهادةَ أن لا إله إلّا الله وأنّ محمدًا رسول الله، وتوفّنا وأنت راضٍ عنّا، غيرَ غضبان، واجعلنا في موقف القيامةِ من الذين لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، برحمتك يا أرحمَ الراحمين».

ورُوي عن عاصم بن أبي النجود، عن زِرّ بن حُبيش قال: قرآت القرآن كله في المسجد الجامع بالكوفة على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فلما بلغت «الحواميم» قال: يا زرّ، قد بلغتَ عرائسَ القرآن، فلما بلغت رأس العشرين من ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١ - ٢]: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الشورى: ٢٢]، بكى حتَّى ارتفَعَ نحيبُهُ، ثم رفع رأسهُ إلى السماء وقال: يا زرّ، أَمِّنْ على دعائي، ثم قال: اللهم إني أسألك إخباتَ المُخْبتين، وإخلاصَ المؤمنين، ومرافقَةَ الأبرار، واستحقاقَ حقائق الإيمان، والغنيمةَ من كل برٍّ، والسلامة من كل إثم، ووجوبَ رحمتك، وعزائِمَ مغفرتك، والفوزَ بالجَنّة، والنّجاةَ من النار. ثم قال: يا زرّ: إذا ختمت فادعُ بهذه الدعوات، فإن حبيبي رسولَ الله ﷺ أمرني أن أدعوَ بهنّ عند ختم القرآن[1].

انتهى ما أردت ذكره من الدعاء، وهو كافٍ، وأسألُ الله تعالى أن ينفع به ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

---

(١) جامع الأحاديث لجلال الدين السيوطي، مسند علي بن أبي طالب، وكنز العمال للمتقي الهندي رقم ٤٢٢١.

فرغت من تحريره في آخر ثلث ساعة مضت بعد الزوال من استوائه، من يوم السبت خامس ذي الحجة الحرام من سنة تسع وستين وأربعمائة، بالمدرسة الظاهرية من بين القصرين، بالقاهرة المحروسة، لا زالت معمورة وسائر بلاد المسلمين.

وأجزتُ لجميع المسلمين روايته عني، راجيًا ثواب الله ومغفرته.

****

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٥
مقدمة المؤلف	٧
الباب الأول: في ذكر قراءة هؤلاء القرَّاء في هذا الزمان	١١
فصل: فيما يستفاد بتهذيب الألفاظ، وثمرة تقويم اللسان	١٣
الباب الثاني: في معنى التجويد	١٥
الفصل الأول: في التجويد والتحقيق والترتيل	١٥
الفصل الثاني: في معنى قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾	١٦
الفصل الثالث: الفرق بين التحقيق والترتيل	١٧
الفصل الرابع: في كيفية التلاوة	١٨
الفصل الخامس: في ذكر قراءة الأئمة	١٨
الباب الثالث: في أصول القراءة الدائرة عل اختلاف القراءات	٢١
الباب الرابع: في ذكر معنى اللحن وأقسامه	٢٧
الفصل الأول: في بيان معنى اللحن في موضوع اللغة	٢٧
الفصل الثاني: في حد اللحن وحقيقته في العرف والوضع	٢٨
الباب الخامس: في ذكر ألفات الوصل والقطع	٣١
الفصل الأول: في ذكر الألفات التي تكون في أوائل الأفعال	٣١

الفصل الثاني: في الألفات التي تكون في أوائل الأسماء	٣٧
الباب السادس: في الكلام على الحركات والحروف	٣٩
فصل: ذكر ما السابق من الحروف والحركات	٣٩
فصل: حروف المد واللين والحركات واختلاف الناس في ذلك	٤١
الباب السابع: في ذكر ألقاب الحروف وعللها	٤٥
فصل: صفات الحروف وعللها	٤٦
تأليف الكلام من هذه الحروف	٥٥
فصل: اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها ببعض	٥٦
الباب الثامن: في مخارج الحروف والكلام على كل حرف بانفراده	٥٧
فصل: مخارج الحروف	٥٧
فصل: ما يتعلق بكل حرف من التجويد	٥٩
الهمزة	٥٩
الباء	٦٠
التاء	٦١
الثاء	٦٤
الجيم	٦٤
الحاء	٦٥
الخاء	٦٧
الدال	٦٨
الذال	٦٩

الراء	٧١
الزاي	٧٢
السين	٧٢
الشين	٧٣
الصاد	٧٤
الضاد	٧٥
الطاء	٧٧
الظاء	٧٨
العين	٧٨
الغين	٧٩
الفاء	٨٠
القاف	٨٠
الكاف	٨٢
اللام	٨٣
الميم	٨٥
النون	٨٦
الهاء	٨٧
الواو	٨٨
الألف	٨٩
الياء	٩٠

الباب التاسع: في ذكر أحكام النون الساكنة والتنوين ٩٣
ثم المد والقصر ٩٣
فصل: في أحكام النون الساكنة والتنوين ثم المد والقصر ٩٣
القسم الأول: الإظهار ٩٣
القسم الثاني: الإدغام في اللام والراء ٩٤
القسم الثالث: الإدغام في حروف (يومن) ٩٤
القسم الرابع: الإقلاب ٩٥
القسم الخامس: إخفاء النون الساكنة والتنوين ٩٦
المدّ والقصر ٩٨
الباب العاشر: في الوقف والابتداء ١٠١
فصل: في الوقف التام ١٠٢
فصل: في الوقف الكافي ١٠٥
فصل: في الوقف الحسن ١٠٧
فصل: في الوقف القبيح ١٠٨
القول في «كلا» ١١٠
القول في «بلى» ١١٥
فصل: الفرق بين «بلى» و«نعم» ١١٦
القول في «لا» ١٢٠
القول في «ثم» ١٢٢
القول في «أم» ١٢٢

القول في «بل» ١٢٦
القول في «حتَّى» ١٢٦
فصل: في المشددات ومراتبها ١٢٧
مقدمة: التشديد ينقسم على أقسام ١٢٩
باب في معرفة الظاء وتمييزها من الضاد حسب ما وقع في القرآن الكريم ١٣١
أدعية ختم القرآن ١٣٨
الفهرس ١٤٣

❊ ❊ ❊

التنضيد الإلكتروني والإخراج الفني
قسم الكمبيوتر في / دار الحسن للنشر والتوزيع
هاتف ٤٦٤٨٩٧٥ ـ فاكس ٤٦٤٨٩٧٥ ـ عمان ١١١١٨ ـ الأردن
e.mail: alhassanpub@hotmail.com